مهارات
Maharat

DCAF
ديكاف - مركز
جنيف لحوكمة
قطاع الأمن

دراسة رصد التغطية الإعلامية لقطاع الأمن في لبنان

تقرير

تشرين الأول ٢٠٢٣

IMAGE SOURCE: MIDDLEEASTEYE.NET

اعد هذه الدراسة في مؤسسة مهارات:

دكتور جورج صدقة، استاذ جامعي متخصص في الاعلام
الاستاذ طوني مخايل، مدير وحدة الرصد الاعلامي في مؤسسة مهارات

فريق الرصد: جنى شقير، زهراء عبدالله وجلال يمّوت

الآراء الواردة في هذا الإصدار هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة موقف وآراء منظمة ديكاف و السفارة النرويجية والمؤسسات المذكورة أو الممثلة في هذا الإصدار.

بيروت، ٢٠٢٣

مهارات Maharat

DCAF ديكاف - مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

Norwegian Embassy

قائمة المحتويات

- **القسم الأول: خلاصات واستنتاجات**.....١
١- خلاصات عامة.....٥
٢- التوصيات العامة.....٦

- **القسم الثاني: إطار الدراسة**.....٨
١- إشكالية الدراسة.....٨
٢- أهمية دور الصحافي في تغطية الأحداث الأمنية.....١٠
٣- منهجية رصد التغطية الإعلامية لقطاع الامن.....١١
٤- تحدّيات التغطية الإعلامية لقطاع الامن.....١١
٥- الأدوات البحثية.....١٢

- **القسم الثالث: نتائج دراسة الرصد**.....١٤
١- توزّع التغطيات على الوسائل الإعلامية.....١٤
٢- النوع التحريري.....١٦
٣- فئة التحقيقات.....١٧
٤- فئة رأي/ تحليل.....١٩
٥- موقع التغطية التحريري.....٢٠

- **القسم الرابع: تغطيات قطاع الأمن من خلال دراسة حالة**.....٣٤
١- ملخص دراسة الحالات.....٣٥

- **القسم الخامس: مقابلات ميدانية**.....٣٧
- **ملحق**.....٣٨
- **المرفقات**.....٤١

دراسة رصد التغطية الإعلامية لقطاع الأمن في لبنان

القسم الأول: خلاصات واستنتاجات

ا-خلاصات رصد وسائل الإعلام

يبيّن رصد وسائل الإعلام اللبنانية لتغطيتها المواضيع الأمنية سياسات مختلفة سواء من حيث الاهتمام الذي توليه لهذه المواضيع وسواء من حيث الخط التحريري، أو الاتجاهات التي تنتهجها حيال الأحداث التي تغطيها أو حيال مسؤولي الاجهزة الامنية.

-في خيارات المؤسسات الإعلامية

يختلف اهتمام المؤسسات الاعلامية بموضوع التغطيات الامنية بين مؤسسة وأخرى. يتبيّن هذا الأمر بوضوح حين نستنتج أن قناة الجديد أوردت خلال فترة الرصد 42 تغطية أمنية في مقابل 9 لقناة MTV و 3 لقناة المنارللفترة الزمنية ذاتها.

كما تختلف خيارات المؤسسات في خطها التحريري، فتتنوّع مواقف وسائل الإعلام من التغطيات الأمنية عند معالجتها قضايا محددة. ففي تغطيتها لغرق زورق المهاجرين قبالة شاطئ طرابلس مثلا ، انقسمت وسائل الإعلام حيالها. فمنها من ركّز على رواية الجيش وإجراءات البحث عن الناجيين وعرضت الحادثة من وجهة نظر رواية المؤسسة العسكرية، بينما وسائل أخرى أفسحت في المجال لعرض روايات الناجين من المركب فاستصرحت العديد منهم وأوصلت روايتهم وشككت بالجيش وبروايته.

-في المضامين

يُظهر الرصد أن مواضيع التغطيات الاساسية في الشأن الأمني الأكثر عددا هي التي تتناول موضوع الحوكمة وهي تدور حول ثلاثة أمور رئيسية: أخبار مدير عام الأمن العام عباس ابراهيم والحديث عن التمديد له على رأس المؤسسة الامنية، أخبار قائد الجيش والنقاش والمواقف من ترشيحه لرئاسة الجمهورية، والخلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حول قرارات القاضية غادة عون.

ويبيّن تحليل مواضيع التغطية الفرعية في وسائل الإعلام المرصودة أن التغطيات الرئيسية تتوزّع بين موضوع مهام العملانية لقطاع الأمن وموضوعي التشريع والسياسات الحكومية بنسبة حوالي 20% لكل منهما. وتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث المواضيع المطروحة قضايا التعذيب، سيادة القانون والمساءلة والمحاسبة. وهذا يبيّن غياب دور رئيسي للصحافة الا وهو المساءلة والمحاسبة وخصوصا مواكبة القضايا كوسيلة ضغط على السلطة السياسية.

كما يبدو التنوّع الاجتماعي فقيرا جدا في التغطيات الأمنية خلال فترة الرصد. ففي التغطيات المرصودة تغيب عنها فئات النساء وذوي الاحتياجات الخاصة والعمال الأجانب والفئات المهمشة.

فالتحقيق الذي نشرته مؤسسة هيومن ريتس عن تعرض أفراد من مجموعة ميم/عين للملاحقة والقمع من جانب السلطة لم يلق اهتمام وسائل الإعلام المحلية التقليدية على رغم أن مؤسسات عربية ودولية قامت بنقل التحقيق.

-في الشكل التحريري

في رصد النوع التحريري يتبيّن أن نوع التحقيق الصحافي شبه غائب عن المواضيع الامنية، وأن غالبية التغطيات الامنية هي اخبارية أو تقارير تستند الى البيانات الرسمية أو تقارير الوكالات والمراسلين. وتتميّز الصحافة المكتوبة خصوصا بنوع الرأي والتحليل الذي يمكنه أن يحمل مواقف نقدية وتقييما للأحداث. لكن يتبيّن أن نحو 80% من مواضيع الرأي والتحليل دارت حول شخصي قائد الجيش ورئيس جهاز الأمن العام لناحية موقعهما الاداري ومستقبلهما السياسي ما يحمل مدلولات عدة عن موقع قادة الأجهزة الأمنية في صلب النظام السياسي والمكانة التي يحتلونها.

في رصد النوع التحريري للتغطية يتبيّن أن 88% من تغطيات المواضيع الأمنية في الوسائل المختلفة هي ذات طابع إخباري تقوم على سرد الوقائع أو عرض تفاصيل اخبارية، وهو النوع المبسّط في الأنواع الصحفية لعرض الأحداث اليومية. فيما الأنواع الإخبارية الأخرى الأكثر تعمّقا مثل التحقيق والروبرتاج فهي أقل من 2%.

-في تمايز المواقف

ظهر أن الإعلام البديل كان أكثر تشددا في الدفاع عن حقوق الانسان وحَمَل اتهامات مباشرة للأجهزة الأمنية. ففي قضية وفاة الموقوف السوري بشار عبد السعود مثلا بدت منصّات الاعلام البديل نقدية أكثر من الإعلام التقليدي وضاعفت من اتهامها للأجهزة الامنية مذكّرة بحالات أخرى مماثلة. وكذلك في الدفاع عن مجتمع ميم/عين.

كما تفرّدت قناة الجديد بتغطية مجموعة من المخالفات التي تقوم بها عناصر أمنية تابعة لأجهزة الأمن في وقت لم تتناولها وسائل الاعلام الاخرى، كمثل التعرّض لزوّار النائبين المعتصمين في مجلس النواب أو موضوع قيام جهاز أمني بمداهمة منزل أحد الصرافين من دون استنابة قضائية. فقد اتهمت القناة الجهاز الامني بخرق القوانين المعمول بها.

جريدة الاخبار وصلت الى النتيجة ذاتها في التحقيق عن ملاحقة الصرافين المتهمين بالتلاعب بسعر صرف الليرة إذ تبيّن لها أن مصرف لبنان هو من يقف وراء هؤلاء وهم يعملون لصالحه.

-في مصادر الخبر

تبين أن النسبة الكبرى من الاخبار المتعلقة بقطاع الأمن هي مجهولة المصدر أي ترِد في التغطية الإعلامية من دون تحديد مصدرها. تليها نسبة 30% من مصادر رسمية أو عبر بيان رسمي. وهكذا يتبيّن أن التغطيات الخاصة بالمؤسسات الاعلامية ضئيلة، وأن غالبية التغطيات الامنية مصدرها المؤسسات الامنية أو وكالات الانباء، وفي بعض المرات المراسلين. كما تغيب كليا تقريبا أنواع الصحافة الاستقصائية.

-في موضوع النزوح السوري

خلال فترة الدراسة أي شباط 2023، لم تتناول وسائل الإعلام اللبنانية موضوع النزوح السوري ولا وضع النازحين السوريين، لا من الناحية الإنسانية ولا من الناحية الأمنية. غير أن من خلال مراجعة وسائل الاعلام التابعة للمؤسسات الامنية، يتبيّن أن الموضوع كان الموضوع الرئيسي في عدد شباط من مجلة الامن العام واحتلّ موضوع الغلاف.

٢-خلاصات مجموعة التركيز مع الصحافيين

يرى الصحافيون في هذه المجموعة أن تغطية القضايا الامنية تختلف عن غيرها نظرا لحساسيتها. كما يختلف التعاطي مع مصادر الخبر الأمني تبعا لحساسية الموضوع ما يعني صعوبة الوصول الى الخبر في بعض الأحيان. كما يعتبرون أن التعاطي مع الخبر الامني أكثر دقة من غيرها من الاخبار نظرا للانعكاسات التي تنتج عنها.
ويتفق الصحافيون على أن لكل وسيلة خطها في التعاطي مع الأخبارالامنية الحساسة، ولكل واحدة خطها التحريري في هذه المواضيع. ويشكو بعض الصحافيين من ممارسات أمنية في بعض المرات تعيق وصولهم الى الخبر.

٣-خلاصات المقابلات مع جمعيات المجتمع المدني

تبدو جمعيات المجتمع المدني للدفاع عن حقوق الإنسان نقدية تجاه الصحافة اللبنانية. فعلى رغم اشادتها بالدور الهام الذي يلعبه الاعلام اللبناني غير أن بعض جمعيات المجتمع المدني تأخذ عليه تقصيره في التغطيات الامنية واعتماده على مصادر أخبار غير مؤكدة أو اعتماده على البيانات الرسمية.
عن الدور الرقابي لوسائل الاعلام اللبنانية، تشير الجمعيات الى أنه لا يمكن مساواة هذه الوسائل ببعضها، اذ ان أداءها يختلف ويتنوّع. وهي تشيد بها من ناحية لأنها تقوم بنشر بيانات جمعيات حقوق الانسان لكنها تأخذ عليها أنها لا تلعب دورا رقابيا بشكل منهجي. ودعت وسائل الاعلام الى لعب دور رقابي حيال المؤسسات الامنية من أجل أداء أفضل.
أعربت الجمعيات عن انتقادها للمؤسسات الامنية فيما خصّ تعاطيها مع بعض القضايا كموضوع العمال الاجانب ومجتمع ميم/عين. وأجمعت على أنه يجب على وسائل الإعلام التدقيق والتحقق من البيانات والمعلومات الصادرة عن القوى الأمنية وعدم التسليم بها.

٤-خلاصات المقابلات مع المؤسسات الامنية

أبرزت مواقف المؤسسات الامنية ضرورة التعاون بين المؤسسات الامنية ووسائل الاعلام. وعبّرت عن استعدادها لتزويدها بالمعلومات وتكليف من يتواصل مع الصحافيين بشكل دائم. كما أكدت على احترام القوانين والحريات العامة. وقد بررت بعض الاجوبة تحفظ الاجهزة في بعض المرات عن تزويد الاعلام بالمعلومات المفصّلة. لكن لم يرد في أجوبة المؤسسات الامنية انتقادا ملموسا للاعلاميين، بل رغبة بمزيد من التنسيق.

خلاصات عامة

سعت الدراسة إلى الإجابة على عدد من الأسئلة طرحتها في البداية عن كيفية تغطية الإعلام اللبناني الأحداث الامنية، وكيف يتعاطى مع التجاوزات التي قد تقوم بها القوى الامنية، ومدى احترامه مبادئ حقوق الإنسان وهل يلعب دوره النقدي والرقابي في المجتمع، وغيرها من الاسئلة التي من شأنها أن تضيء على دور وسائل الاعلام في المجتمع وعلاقتها بالسلطات الامنية.

وقد حاولت الدراسة الاجابة على هذه الاسئلة من خلال أدوات بحثية عدة: تحليل مضمون وسائل إعلام متنوعة، تحليل مجموعة من تغطيات حالات أمنية محددة (cases studies)، نقاش مع مجموعة تركيز (Focus Group) من صحفيين يغطّون قضايا الأمن، ومقابلات مع مسؤولي جمعيات من المجتمع المدني التي تعنى بحقوق الانسان ومع مسؤولين في الأجهزة الأمنية. وقد ظهر بنتيجة هذه الدراسة أن المواضيع الامنية تشكل موضوعا حساسا يتعاطى معه الاعلام بحذر، كما أن المؤسسات الامنية هي أيضا حذرة في التحدث عن علاقتها بوسائل الإعلام وان كانت تبدي انفتاحا حيال ذلك. فبعض الصحافيين في مجموعة التركيز فضّلوا عدم ذكر اسمهم، وبعض الاسئلة لم تلق جوابا من جانب المؤسسات الامنية أو جاءت أجوبة روتينية، ما يؤكد ان الموضوع الأمني ما زال يعتبر موضوعا دقيقا تصعب معالجته بشكل علني.

وقد رأت جمعيات المجتمع المدني التي تعنى بحقوق الإنسان أن هناك جهدا كبيرا ما زال على وسائل الإعلام أن تبذله، سواء في عملها المهني أو دورها الرقابي، في سبيل تحسين مستوى تغطياتها الامنية. وقد دانت هذه الجمعيات بعض تجاوزات القوى الامنية ورأت أن على الإعلام أن يقوم بدور رقابي حيال ذلك. لكنها أشادت بأداء الإعلام البديل فرأت فيه استقلالية حيال السلطة السياسية أكثر من الاعلام التقليدي ودورا نقديا متقدما.

وقد أظهر تحليل مضمون التغطيات الاعلامية تمايزا بين وسائل الاعلام لناحية اهتمامها بالتغطيات الامنية، وفي مقاربتها الأخبار الامنية أو مدى النقد الذي تقوم به حيال تجاوزات القوى الامنية. لكنه أظهر أيضا تبعيّة في المصادر الاخبارية، وضعفا في المبادرات التحريرية كالتحقيقات او مواكبة التطورات. كما أظهر ضعف مواكبتها لقضايا تتعلق بحقوق الإنسان كالتعرض للعمال الأجانب أو الاقليات المختلفة.

ولا يمكن اعتبار وسائل الإعلام متساوية في أدائها، فقد أظهرت الدراسة تفاوتا كبيرا بينها سواء في حجم التغطيات، وسواء في الاضاءة على قضايا أمنية شائكة وسواء في السعي الى التصدي لبعض تجاوزات القوى الامنية. وقد اعتبر صحافيون من مجموعة التركيز وجمعيات المجتمع المدني أن ارتباط وسائل الإعلام اللبنانية بمصالح سياسية ومالية يؤثر على خياراتها التحريرية وعلى كيفية مقاربتها المواضيع الامنية. وقد ظهر هذا الأمر واضحا من خلال تحليل بعض التغطيات الأمنية إذا جاءت مواقف بعض الوسائل حيال حدث محدد متضاربة.

رغم كل ذلك، فان جمعيات المجتمع المدني التي انتقدت الإعلام اللبناني في أمور عدة إلا أنها أشادت به اذ أنه يقوم بنقل مواقفها وبياناتها "ويؤدي دوراً محورياً في الإضاءة على القضايا الأمنية"، كما ذكرت منظمة العفو الدولية. كما أن تعددية الاعلام اللبناني تسمح بتغطية الاحداث من زوايا مختلفة وتعرض غالبية وجهات النظر في المجتمع.

التوصيات العامة:

١. تنظيم ورش عمل ودورات لتعزيز فهم الصحافيين لقطاع الأمن وحوكمته، ولتعزيز الخبرة حول قضايا الأمن بين الصحافيين.
٢. تعزيز الثقة المتبادلة بين الصحافيين ومؤسسات الأمن من خلال تقديم معالجة متوازنة للقضايا الأمنية تعكس تنوع وجهات النظر، مع الاعتراف بأن الطرفين يكملان بعضهما البعض في خدمة المصلحة العامة.
٣. إنشاء مرصدًا مخصصًا لرصد التغطية الإعلامية لتقييم مدى امتثالها للمعايير المهنية، ويفضل أن يكون ذلك بمشاركة مؤسسات أكاديمية مثل الجامعة اللبنانية.

التوصيات لوسائل الإعلام والصحافيين:

١. اعتماد آليات الرقابة الذاتية الداخلية لتعزيز استقلالية وحيادية وسائل الإعلام، خاصة عند تغطية القضايا الأمنية، مع تجنب تبني سياسات تحريرية تقيّد مؤسسات الإعلام وتقوض احترافية الصحافة التي تسعى دائماً للبحث عن الحقيقة.
٢. تعيين صحافيين متخصصين يمتلكون فهمًا عميقًا لقضايا الأمن لتغطية القطاع؛ حيث يمكن أن تساهم التقارير الاحترافية في إثراء النقاش العام ومناقشات السياسة العامة، فضلاً عن نقل احتياجات السكان ووجهات نظرهم.
٣. الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية من خلال الموازنة بين الحق في الخصوصية وحرية التعبير. علاوة على ذلك، يجب على الصحافيين دائمًا الأخذ بعين الإعتبار افتراض البراءة للمتهم، وعدم تقديم شخص على أنه مذنب حتى تصدر إدانة من المحكمة.
٤. يجب أن تتم تغطية القضايا المتعلقة بقطاع الأمن بطريقة دقيقة وعادلة ومستقلة، بهدف تعزيز المساءلة الديمقراطية.
٥. تعزيز التقارير الاستقصائية في القضايا المتعلقة بالأمن؛ حيث للصحافيين دورًا حاسمًا يؤدونه في توثيق فعالية الجهات الأمنية ومساءلتها.

٦. رفع الوعي حول انتهاكات حقوق الإنسان أو انتهاكات سيادة القانون لأن جميع الجهات الفاعلة في قطاع الأمن تتحمل مسؤولية أداء أدوارها والتزاماتها من أجل المصلحة العامة، مع التمسك بسيادة القانون وحقوق الإنسان.
٧. توخي الحذر أثناء التغطية الميدانية للأحداث أو النزاعات والتنسيق مع قوات الأمن بسبب المخاطر المتعددة التي قد تهدد سلامة الصحفيين، مع مراعاة أن سلامة الصحفيين مسؤولية تقع على عاتق قوات الأمن.
٨. التأكيد على ضرورة توخي الحذر إزاء المخاطر والاضطرابات التي قد تنتج عن نشر المعلومات المضللة أو الشائعات، ولا سيما في الحالات المتعلقة باللاجئين أو الاشتباكات الحدودية، التي قد تهدد الاستقرار الاجتماعي.

التوصيات للمؤسسات الأمنية:

١. تسهيل عمل الصحافيين من خلال نهج تعاوني، وتجنب إعتبارهم خصوم للمؤسسات الأمنية.
٢. إنشاء قناة اتصال بين المؤسسات الأمنية والجمهور لتعزيز الحوار، مما يزيد من الثقة في قطاع الأمان ويعزز الشفافية.
٣. احترام حق الأفراد في الوصول إلى المعلومات وفقاً للقانون رقم 28 بتاريخ 10/2/2017، بما في ذلك الاستجابة لطلبات المعلومات في غضون إطار زمني معقول، باعتبار أن قطاع الأمن ملزم بالتزام الشفافية.

القسم الثاني: إطار الدراسة

ا- إشكالية الدراسة

تتناول هذه الدراسة تغطيات وسائل الإعلام في لبنان مهام القوى العسكرية والأمنية في الميدان العام اذ تسعى الى رصد كيف تتمّ تغطية الاحداث الامنية والوقائع المتعلقة بأنشطة مختلف الأجهزة العسكرية والأمنية من قبل الإعلام اللبناني وصولا الى تحديد العلاقة بين وسائل الإعلام والقطاع الأمني، ما يسمح بالإجابة على عدد من الأسئلة:

- كيف تتمّ تغطية الاحداث الامنية من قبل الإعلام اللبناني؟
- هل هناك من ثغرات ونواقص في التغطية الإعلامية لقضايا الأمن؟
- هل يلقي الإعلام الضوء على التجاوزات التي قد تقوم بها الأجهزة الأمنية خلال أداء مهامها؟
- هل يأخذ الإعلام بالاعتبار البعد الإنساني في ممارسات القطاع الأمني واحترامه القوانين ومبادئ حقوق الإنسان؟
- كيف يتعاطى الإعلام في تغطياته الأمنية مع مصادر المعلومات ومدى سهولة الوصول إلى المعلومات؟
- ما هي المواضيع المتعلقة بالأمن الأكثر متابعة من جانب وسائل الإعلام؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة أساسية لسلامة المجتمع ولحسن سير الشأن العام، فالقوى الأمنية من جيش وأمن داخلي وأجهزة أمنية متعددة تشكل امتدادا للسلطة التنفيذية،وهي تعكس النظام السياسي القائم، وفي الوقت نفسه تشكل هذه الأجهزة الضمانة الاولى للاستقرار العام في البلاد. لذلك تناط بالمؤسسات الأمنية والعسكرية أدوار أساسية تقوم بها على الدوام من خلال مكافحة الجريمة المنظمة، وملاحقة المطلوبين، وحماية الحدود، وحفظ الامن والتصدي لأي محاولات تستهدف الاستقرار العام، وغير ذلك. فضلا عن أن القوى الأمنية، على تعدد أجهزتها، هي على تماس دائم بالمواطنين مع ما يحمله ذلك من إيجابيات وسلبيات.

وتورد وسائل الإعلام اللبنانية من حين الى اخر بعض أنشطة الاجهزة الأمنية كمثل مداهمات الجيش للفارين من وجه العدالة، وملاحقة المطلوبين، والتعاطي مع الموقوفين، وضبط الحدود وعمليات تهريب البضائع والأشخاص، أو أيضا الاعتداءات التي تستهدف في بعض الأحيان القوى الأمنية. وتناط بوسائل الإعلام في تغطياتها مهام أساسية في إدارة الحوكمة الرشيدة من خلال دورها الرقابي والتنبيهي والإضاءة على التجاوزات التي قد تقوم بها القوى الأمنية في ممارسة مهامها.
ولتوفير رقابة فعّالة من قبل وسائل الإعلام، يجب إرساء الثقة بين قوى الأمن ووسائل الإعلام، وكذلك فهم أدوارهم وتحديات مهامهم، مع الحفاظ على حياديتهم في أداء واجباتهم. فإحدى شروط ثقة القوات الأمنية في وسائل الإعلام هي استقلالية واحترافية وسائل الإعلام.

لذا أهمية حوكمة قطاع الأمن من خلال مواكبة الاجهزة الامنية: أداؤها، ممارساتها، التزامها بالقوانين، واحترامها مبادئ حقوق الإنسان.

لكن لا بدّ من الأخذ بالاعتبار واقع الإعلام اللبناني الذي يعاني من تبعية مالية وسياسية وطائفية ما يقيّد من حريته، ويجعل تغطياته في بعض الأحيان منقوصة أو موجّهة. كما أن الأوضاع السياسية السائدة في لبنان والتخبّط على صعيد الممارسة السياسية والتداخل بين السلطات ينعكس أيضا على وسائل الإعلام كما على دور السلطات الأمنية والقضائية. فالترابط القائم بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية يحدّ من حركة الإعلام كما يحدّ من حرية القضاء، الأمر الذي ينال من مبدأ الحوكمة الصالحة. فوجود قضاء نزيه وفاعل ضروري لحماية الاعلام من نفوذ السلطة السياسية، وحماية المواطن وفي ضبط أداء القوى الأمنية.

وتمتلك المؤسسات الأمنية مؤسساتها الإعلامية الخاصة بها وهي تسوّق من خلالها الأخبار التي تريدها، كما انها تستخدم على نطاق واسع وسائل التواصل الاجتماعي ما يجعلها بدورها مصدرا للأخبار الامنية ترتكز اليها بعض المرات وسائل الاعلام المدنية.
وان كان الاعلام التابع للمؤسسات الامنية يسعى الى تسويق صورة إيجابية عنها وبناء شبكة علاقات عامة مع الرأي العام، فان دور وسائل الإعلام الأخرى هو أن تنقل الوقائع المجردة لتزويد الجمهور والرأي العام بالاخبار الضرورية لبناء رأي واع وسليم. لذلك يبدو المطلوب من هذا الإعلام أن يغطّي أخبار المؤسسات الأمنية والعسكرية بطريقة مهنية، ويواكب أنشطتها، ويضيء على الأدوار التي تضطلع بها ومدى نجاحها أو فشلها في ذلك ومدى احترامها القوانين والانظمة المعمول بها.

"وعندما تهمل الجهات الفاعلة في القطاع الأمني سيادة القانون، قد يؤدي ذلك إلى الفساد وإساءة استخدام السلطة وانتهاك الحقوق. وفي الوقت نفسه، يعني ذلك أيضًا أنه يقع على عاتق القطاع الأمني واجب رفض الأوامر غير القانونية في الحالات التي قد تسعى فيها الحكومات إلى ترهيب أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم معارضون ومضايقتهم وحتى قتلهم".[1]

إنطلاقا من هذا الواقع، تسعى هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تغطية الإعلام اللبناني للأخبار المتعلقة بالمؤسسات الأمنية والعسكرية، من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف تغطي وسائل الإعلام قضايا الأمن؟
- ما هي التغطيات التي ترد في وسائل الإعلام عن قضايا الامن؟
- ما هي المصادر التي تعتمد عليها وسائل الإعلام في بناء تقاريرها ونقلها الأحداثالأمنية؟
- ما هي الصورة التي تسوّقها عن القوى الأمنية والعسكرية؟
- هل تختلف التغطية بين وسيلة إعلام وأخرى تبعا لتبعيتها السياسية؟

1- "مجموعة الأدوات الخاصة بإعداد التقارير عن القطاع الأمني. وسائل الاعلام والصحافة وإصلاح القطاع الأمني". فيرلي شابوي. . مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني. ص 5. 2020. DCAF. GENEVA CENTRE FOR SECURITY SECTOR GOVERNANCE

- هل هناك من سياسة تحريرية خاصة بقضايا الأمن تعتمدها وسائل الإعلام في تغطياتها هذا القطاع؟
- كيف تتعاطى وسائل الإعلام مع القضايا التي تتوجّه فيها بعض الأحيان اتهامات الى القوى الأمنية بخرقها القوانين المعمول بها او عدم احترام المواثيق الدولية كمثل اللجوء إلى التعذيب أو القيام بتوقيفات اعتباطية أو غير ذلك؟
- كيف تظهّر وسائل الإعلام موضوع تعاطي الأجهزة الأمنية مع المجموعات المتعددة في المجتمع: اللاجئين، الأقليات، النساء، مجتمع ميم/عين وغيرها؟
- كيف يتناول الإعلام وضع المؤسسات التي هي في عهدة القوى الأمنية كمثل بعض الإدارات والسجون وغيرها؟

٢- أهمية دور الصحافي في تغطية الأحداث الأمنية

تقوم المؤسسات الأمنية بدور رئيسي في ضمان أمن المواطنين والإشراف على تطبيق القوانين وضمان العدالة والمساواة وحقوق الإنسان التي تنصّ عليها الدساتير والقوانين. وتخضع هذه القوى لادارة السلطة التنفيذية وتنفّذ القوانين وكذلك تعليمات السلطات المدنية.

غير أن هذه القوى قد تقوم بتجاوزات مخالفة للقوانين، أو تتخطى صلاحياتها سواء بقرار من السلطات المشرفة عليها او بقرار ذاتي منها. وهذا الأمر ينال من حقوق المواطن، ويهدد السلامة العامة. وقد تسعى القوى الأمنية أو السياسية الى تغطية المخالفات التي تمارسها القوى الأمنية. وهذا يمنع عنها المساءلة والمحاسبة ما يجعلها تتمادى في ممارساتها هذه، ويعيق تطبيق القوانين، ويتعارض مع المصلحة العامة ومع مبدأ الحوكمة الرشيدة.

لذا يبدو دور الصحافة أساسيا في مواكبة كيفية قيام القوى الأمنية بمهامها، انطلاقا من مسؤولية وسائل الإعلام بنقل الحقائق واطلاع الجمهور على أداء المؤسسات الأمنية، وعلى مدى الرقابة التي تمارسها السلطات السياسية عليها لضمان فعاليتها ونزاهة أدائها. وهنا يدخل دور الصحافة النقدي في تقييم أداء القوى الأمنية سواء من خلال احترامها القوانين او قيامها بمهامها بشكل سليم، وأن تكون في خدمة الوطن والمواطن، أي في خدمة المصلحة العامة.

لذلك على الصحافة أن تتحاشى المحاباة مع السلطات السياسية والأمنية وأن تبقى متيقظة لتقييم أداء القوى الأمنية بحريّة وحيادية ومسؤولية. وهي بذلك تطرح المواضيع التي تراها مهمّة على النقاش العام ما يساعد على معالجة الأمور ومحاسبة المخطئين وتصويب الأمور في الاتجاه القانوني. وهذا ما يعطي الصحافة مصداقية حيال الرأي العام ويجعل منها سلطة حقيقية، وعكس ذلك تفقد الصحافة دورها وبالتالي تفقد ثقة الجمهور. هذه هي الحال في الدول السلطوية التي تمارس سياسة التشدد مع الصحافة الحرة حيث تتحوّل الصحافة الى اعلام رسمي أو شبه رسمي ناطقة بلسان السلطة السياسية وتفقد بالتالي الدور الرئيسي المناط بها.

"ويضطلع الصحافيون بدورٍ حاسمٍ في إعداد التقارير عما إذا كانت الجهات الفاعلة في القطاع الأمني تحترم صلاحية السلطات المدنية التي تتمتّع بالشرعية الديمقراطية. وقد يشمل ذلك التحقق مما إذا كان القطاع الأمني،

بما في ذلك السلطات التنفيذية المدنية المسؤولة عن السياسة والإدارة، يستخدم الموارد على أفضل وجهٍ ممكنٍ ويؤدي مهامه بفعاليةٍ. كما يعني أيضًا التحقق من أن القادة السياسيين أنفسهم يحترمون الحدود الديمقراطية لسلطتهم والأدوار والمهام المتوقعة من القطاع الأمني بموجب القوانين الأساسية للدولة".

٣- منهجية رصد التغطية الإعلامية لقطاع الامن

توجد مزايا مهنية متميّزة للصحفيين الذين يغطّون القطاع الأمني في تطوير المعرفة المتخصّصة وبناء شبكة من الاتصالات بين مقدّمي الخدمات الأمنية والجهات الفاعلة. ويلعب الصحافيون دوراً حاسماً في المساءلة الديمقراطية وإعداد التقارير التي تكشف للرأي العام عن مدى التزام السلطات الأمنية بالمبادئ الاساسية وهي على الشكل التالي:

- السيادة المدنية والرقابة الديمقراطية: الحكومة المدنية هي التي تحدّد السياسات العامة في قطاع الأمن.
- احترام سيادة القانون: القطاع الأمني في النظام الديمقراطي مسؤول عن العمل في إطار القانون، مثل انتهاك الحقوق الاساسية للأشخاص عبر التنصّت غير القانوني على المخابرات أو مخالفة القانون لتحقيق أهدافه مثل التوقيف التعسفي.
- حماية حقوق الإنسان: تعتمد شرعية القطاع الأمني في نهاية على قدرته على خدمة جميع أفراد المجتمع، بغضّ النظر عن السن أو الجنس أو العرق أو الثروة أو القدرة. وحماية حقوق الإنسان أمر أساسي للسلامة العامة والدفاع الوطني على حد سواء.
- الفعالية: كفاءة، دعم مالي، تنسيق.
- المساءلة الديمقراطية: يقع على عاتق القطاع الأمني واجب أن يثبت للجمهور أنه استخدم الصلاحيات والموارد الموكلة إليه على النحو الأفضل. ويجب أن يفي القطاع الامني في أي ديمقراطية بهذا الالتزام بالمساءلة من خلال مختلف المستويات والقنوات والعمليات التي تسمح للسلطات السياسية الشرعية بالإشراف على عمله.
- الشفافية: واجب العمل بطريقة تحترم حق الجمهور في الاطلاع على القرارات والتطورات التي تؤثر عليه مع مراعاة حاجة القطاع الأمني إلى السّرية في العمل، ينبغي أن تشمل تدابير الشفافية أيضا الحاجة إلى حماية حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وحقوق الصحافيين وعملهم.

٤- تحدّيات التغطية الإعلامية لقطاع الامن

قد تواجه الصحافيين عقبات مختلفة في إطار ممارستهم تغطية قضايا الامن. ومنها:

- الدعاية السياسية والمعلومات المضللة: قد يستخدم قطاع الامن وسائل الإعلام والصحافيين في نشر المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة.
- تحفّظ قوى الامن على التعاون مع الصحافيين.
- الأطر القانونية المنظمة لقوى الامن وحقوق الصحافيين.

- المهنية الصحفية وبناء الموثوقية (الموضوعية، الدقة، النزاهة، المسؤولية).
- أسلوب إدارة الحوكمة.
- الحماية القانونية (ملاحقة الصحافيين جزائيا بموجب القوانين الوطنية المقيّدة لحرية الصحافة والتعبير).
- التعامل مع المعلومات المسرّبة والمحظور نشرها.
- اعداد تقارير مراعية للنزاع عند الحاجة الى ذلك.
- وغيرها

٥- الأدوات البحثية

تستند الدراسة على أدوات بحثية ثلاث:
- رصد الأنشطة الامنية في وسائل اعلام،
- دراسة تعاطي الإعلام مع حالات أمنية محددة (CASE STUDIES)،
- النقاش مع مجموعة تركيز (FOCUS GROUP) من صحفيين يغطّون قضايا الأمن، ومقابلات مع مسؤولي جمعيات من المجتمع المدني التي تعنى بحقوق الإنسان ومع مسؤولين في الأجهزة الأمنية.

أ- الرصد

- فترة الرصد:

تمتدّ فترة رصد المؤسسات الإعلامية لمستلزمات هذه الدراسة طوال شهر شباط 2023.

- وسائل الإعلام المرصودة:

استندت الدراسة بشكل خاص الى وسائل الاعلام التي تغطّي الاحداث اليومية خصوصا الصحف وقنوات التلفزة، فضلا عن بعض المواقع الاخبارية الالكترونية بكونها تشكل نوعا من الإعلام البديل وتعالج الأحداث بطريقة مختلفة عن الإعلام التقليدي، وباتت تحتل موقعا مهما على الخريطة الإعلامية.

- عيّنة الصحف اللبنانية اليومية:

تشمل 5 صحف ورقية (وهي تصدر أيضا إلكترونيا) وهي: النهار، الاخبار، الجمهورية، نداء الوطن، اللواء والصحيفة الفرنكوفونية L'ORIENT-LE JOUR .
وسيتمّ توثيق مختلف المقالات والتغطيات الواردة في هذه الصحف والتي تتناول قطاع الأمن بغية إخضاعها للتحليل.

- عيّنة القنوات التلفزيونية:

تشمل العيّنة 5 قنوات محلية (تبثّ أيضا فضائيا) وهي: MTV، LBCI، الجديد، المنار، وOTV.
وهي تتميّز بتنوعها السياسي وبكونها الأكثر متابعة، وتغطّي المشهد التلفزيوني العام في البلاد.
وينحصر رصد القنوات بنشرة الاخبار المسائية فيها بكونها النشرة الرئيسية.

- عيّنة الإعلام البديل:

تمّ اختيار عيّنة تمثل الاعلام البديل وهي **موقعي: درج وميغافون.**

- وسائل اعلام اخرى:

يمكن إغناء الدراسة من خلال رصد بعض وسائل الإعلام التابعة للمؤسسات الأمنية والعسكرية لمعرفة المواضيع التي تواكبها وتهتمّ بها، وكيفية تغطيتها ومقارنة المواضيع التي تتشاركها مع وسائل الإعلام الأخرى.

يمكن مواكبة بعض الأحداث اليومية التي تتناولها المؤسسات الأمنية في وسائل التواصل الاجتماعي التابعة لها ومقارنة ما تورده مع وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى او وسائل الإعلام الأخرى.

ب- دراسة حالات في التغطية الأمنية

فضلا عن فترة الرصد المحددة، تقوم الدراسة بتتبّع تغطية وسائل الإعلام حالات محددة لأحداث أمنية هامة نقلتها وسائل الإعلام، ما يسمح أيضا باستخلاص كيفية تعاطي الإعلام مع قضايا أمنية محددة تطرح إشكاليات في تغطيتها. أما الأخبارالأمنية "التقليدية" كملاحقة قوى الأمن للمهربين او توقيف عصابة، فهي ترد في غالبية وسائل الإعلام تبعا لبيانات القوى الامنية. ومن هذه الحالات المحددة:

١- غرق مركب مهاجرين قبالة شاطئ طرابلس،
٢- وفاة موقوف سوري لدى الأجهزة الأمنية بعد تعرّضه للتعذيب،
٣- قيام شرطي بلدي بتعنيف طفل سوري في منطقة الكوره
٤- استدعاء القوى الأمنية ناشطين للتحقيق معهم،
٥- تعرّض القوى الأمنية لزوار النائبَين المعتصمَين في مجلس النواب،
٦- ملاحقة القوى الأمنية لمجتمع ميم/ عين،
٧- اقتحام امن الدولة لمنزل عائلة الصراف علي نمر،
٨- تحقيق "يسقط حكم الفاسد" عن فساد في الأجهزة الأمنية،
٩- إفشال القوى الأمنية محاولة بيع فتاة قاصر،
١٠- توقيف القوى الأمنية المتهمين بالاعتداء على قناة الجديد.

هذه الحالات وردت خلال شهر الرصد باستثناء الحالتين الأولى والثانية اللتين تم اختيارهما بالنظر إلى أهميتهما والوقع الذي خلفتاه عند الإعلام والجمهور.

ج- مقابلات ميدانية

بعد انتهاء المرحلتين الأولى والثانية من الدراسة واستخراج خلاصات أولية، تليهما المرحلة الثالثة وهي الدراسة الميدانية مع اعلاميين ومسؤولين أمنيين بحيث يتمّ تنظيم مجموعة تركيز (FOCUS GROUP) مع صحفيين يغطون قضايا الأمن، ومع جمعيات تعنى بحقوق الإنسان وبالتصدي للتعذيب، وتجرى مقابلات مع مسؤولين في الأجهزة العسكرية والأمنية.

يلي ذلك صياغة نهائية للتقرير، واستخلاص النتائج والخلاصات والتوصيات.

القسم الثالث: نتائج دراسة الرصد

تناول الرصد تحليل التغطيات الصحفية لقطاع الأمن في خمس صحف سياسية لبنانية، وفي نشرات الأخبار التلفزيونية المسائية لخمس قنوات تلفزيونية، فضلا عن موقعين الكترونيين من فئة الإعلام البديل. وامتدت فترة الرصد من الاول من شباط حتى 28 شباط 2023.

أظهر فرز مضامين وسائل الإعلام أن مجموع التغطيات التي تناولت موضوع الأمن في هذه الوسائل طوال شهر شباط بلغت 306 تغطية مختلفة، 55 منها جاء عرضيا في سياق تغطيات ومواضيع اخرى، و 251 تغطية أساسية تناولت قضايا أمنية (رسم بياني رقم 1).[٢]

١- توزّع التغطيات على الوسائل الإعلامية

يتبيّن ان قناةالجديد هي الأكثر تغطية لقطاع الأمن في نشرات الأخبار المسائية تليها تباعا قناة LBCI و OTV، ثم MTV والمنار. وجاء ترتيب تغطية الصحف جريدةالنهار اولا، ثم تباعا الجمهورية، الاخبار، L'ORIENT-LE JOUR، ثم اللواء ونداء الوطن. أما تغطية مواقع الاعلام البديل المرصودة لقطاع الأمن فسجلت 6 تغطيات توزعت بين موقعي درج وميغافون.
وتوزّعت أعداد التغطيات المتعلقة بقطاع الامن في وسائل الإعلام المرصودة على الشكل التالي:

٢-يمكن مقارنة هذه الأرقام مع تلك التي أوردتها دراسة لمؤسسة مهارات عام 2014 بعنوان: "التغطية الإعلامية القطاع الأمني". تختلف الدراسة في نقاط عدة: الدراسة الحالية تغطي 5 محطات التلفزيون و 6 صحف يومية و موقعين رقميين. وتمتد على شهر كامل. أما دراسة 2014 فرصدت 7 صحف يومية و 7 محطات تلفزيونية وامتدت على 3 أسابيع وقد بلغ مجموع التغطيات فيها 277. فيما بلغ مجموعة التغطيات في الدراسات الحالية 306. وتبدو الأرقام بين الدراستين متقاربة. وقد تعذر ايجاد دراسات مماثلة أخرى لاستخلاص نتائج من الإحصاءات الحالية.

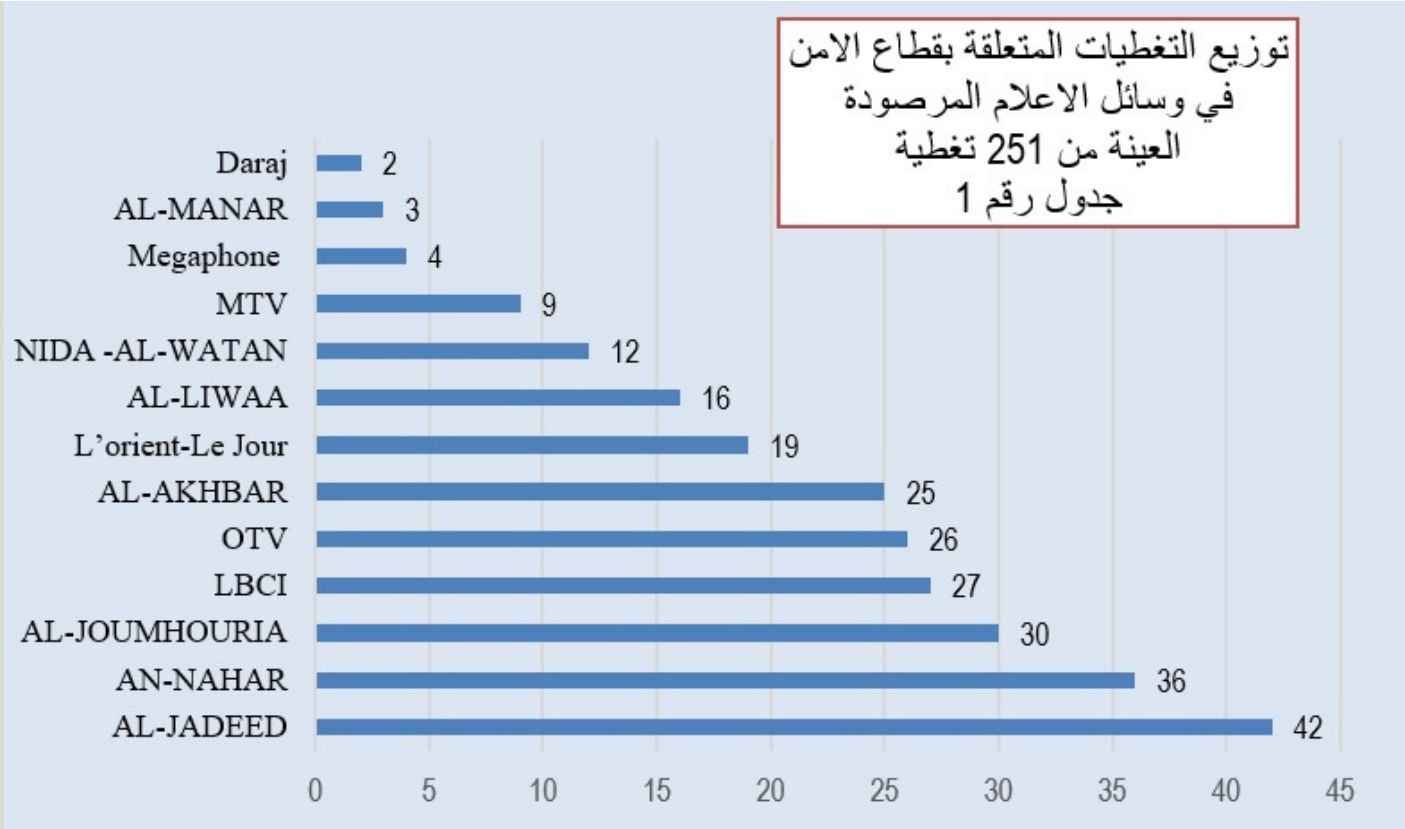

يتبيّن من الرسم البياني رقم 1 أن قناة الجديد هي الأكثر تغطية لقضايا الأمن، وقد تفوّقت على الصحافة المكتوبة على رغم حصر الدراسة بالنشرة المسائية للمحطات التلفزيونية، ورغم أن المساحة في الصحف الورقية أوسع من نشرة الأخبار التلفزيونية. وقد بلغ نسبة ما بثّته الجديد **عن** الموضوع حوالي 17% من مجموع التغطيات الأمنية في مختلف الوسائل المرصودة. تليها النهار بنسبة حوالي 14%، تليها صحيفة الجمهورية بحوالي 12%. تأتي بعدها محطتا **LBCI** و**OTV** بحوالي 10% لكل منهما، والنسبة نفسها تقريبا لجريدة الاخبار. ثم **L'ORIENT LE JOUR** بحوالي 7.5%. بينما قناة **MTV** لا تتجاوز نسبتها 3.5%، ونسبة 1% فقط لقناة المنار.

هذه النسب تدلّ بداية أن الخبر الأمني يندرج في إطار السياسة التحريرية للمؤسسة الاعلامية، فمنها من يتابع تلك الاخبار ويقوم بتغطيتها، فيما أخرى لا تقوم بمواكبتها. فمن الملفت أن يكون عدد التغطيات الامنية في قناة الجديد 42، فيما هي 9 على قناة **MTV** و 3 على قناة المنار**(رسم بياني رقم 2)**.

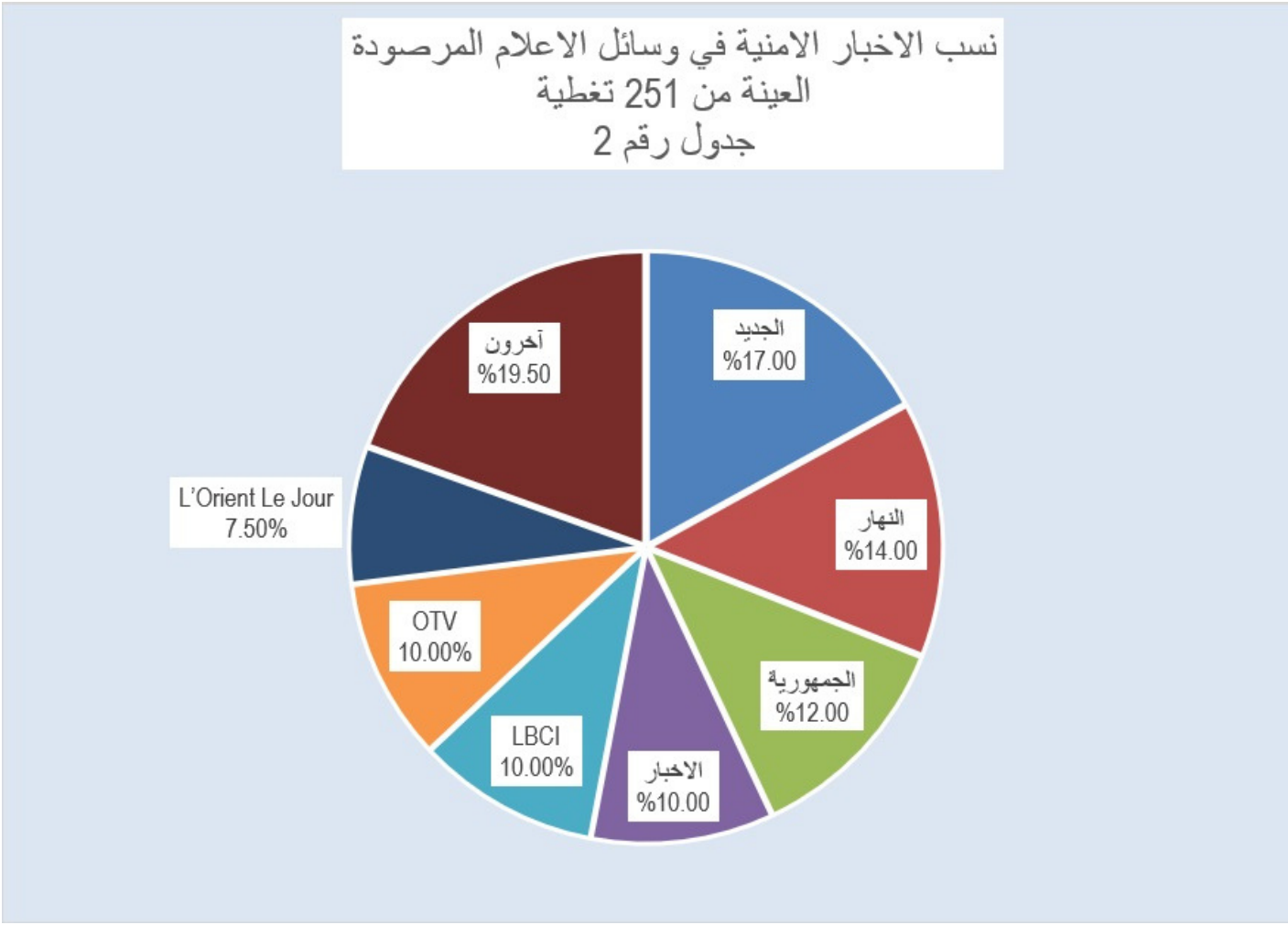

٢- النوع التحريري

في رصد النوع التحريري للتغطية يتبيّن أن 88% من تغطيات المواضيع الأمنية في الوسائل المختلفة هي ذات طابع إخباري تقوم على سرد الوقائع أو عرض تفاصيل اخبارية، وهو النوع المبسّط في الأنواع الصحفية لعرض الأحداث اليومية. فيما الأنواع الإخبارية الأخرى الأكثر تعمّقا مثل التحقيق والروبورتاج والتي تذهب إلى عمق الأحداث وتحقق فيها، فهي لا تتعدّى الأربعة أي أقل من 2%، فيما بلغت مقالات الرأي والتحليل ما نسبته 10% (رسم بياني رقم 3).

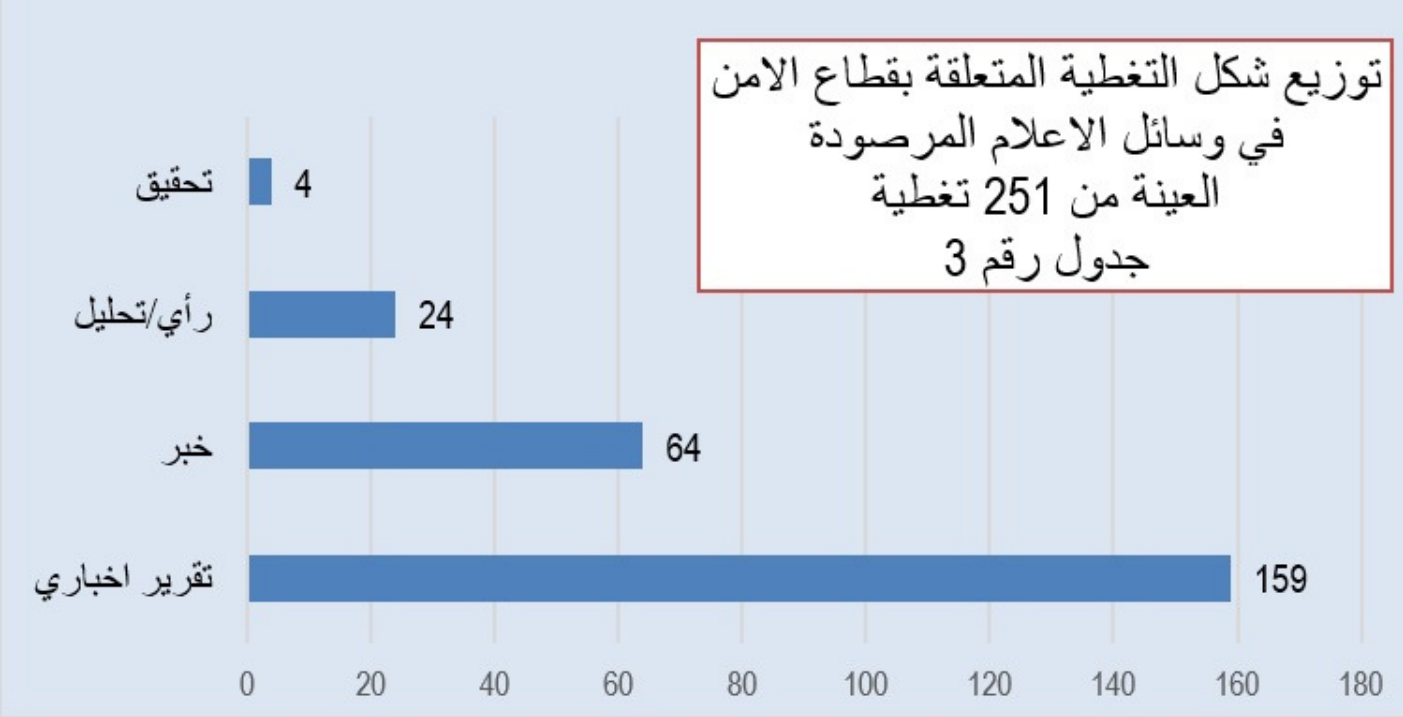

إن طغيان الطابع الاخباري بشكل كبير على الاخبار الأمنية، يدلّ على اكتفاء المؤسسات الإعلامية غالبا بما يصلها من أخبار عبر البيانات أو التقارير فتقوم بنشرها من دون السعي إلى القيام بتحقيقاتها الخاصة أو بالإضاءة عليها. يضاف الى التقارير مقالات الكتّاب والصحافيين التي تندرج في إطار فئة الرأي أو التحليل.

٣- فئة التحقيقات

بالنظر الى أن عدد التحقيقات الواردة انحصر ب 4 فقط، كان من المهمّ مراجعة هذه التحقيقات لمعرفة ماهيتها ومدلولاتها. ويتبيّن من مراجعات التحقيقات الأربعة انها صادرة في جريدة الأخبار وهي تناولت المواضيع التالية:

- أ- "فوضى المضبوطات"

جاء في التحقيق: "تضبط القوى الأمنية مئات المضبوطات شهرياً، يُدفن معظمها في مستودعات المحاكم في انتظار البتّ في مصيرها، فتكون عرضة للتلف والتلاعب، نتيجة الفوضى، ما يشوّه مسار العدالة، سيّما أنها في صلب الأدلة الجنائية التي ترتكز عليها التحقيقات القضائية..."(الاخبار 18 شباط).

- ب- "الجيش يبيع أسلحة بـ«بلاش»

جاء في التحقيق: "عقود تلتفّ على القوانين": في عقدين تحيط بهما علامات استفهام كثيرة، باع الجيش اللبناني، العام الماضي، كمّية ضخمة من الأسلحة الفردية مقابل مبلغ لا يتعدّى ثلاثة ملايين دولار. بحسب مصادر عسكرية مطّلعة، فإن أسعار الأسلحة المَبيعة كانت متدنّية إلى حدّ يمكن معه وصف «البيعة» بأنها «أقرب ما تكون إلى الهبة، إذ إن الأسعار أقل من السعر الحقيقي بما يراوح بين 70% و90%»، فيما تحيط علامات استفهام كثيرة بالعقدين الرضائيين اللذيْن لم يخضعا لمزايدة أو استدراج عروض، ولم يمرّا بمجلس الوزراء..."(الاخبار 20 شباط)

ج- "وقائع من التحقيقات: كيف يضارب الصرافون بالدولار؟".
"محاضر التحقيقات مع 18 صرّافاً ومضارباً: هكذا كنّا نراهن لرفع سعر الدولار"

جاء في التحقيق: "... أن تحقيقات محققي فرع المعلومات مع 18 صرّافاً وثّقت قيام هؤلاء بالتلاعب بالعملة عبر المقامرة لتحقيق أرباح أكبر. وكشفت التحقيقات أنّ بعض مجموعات الواتساب كانت وراء الارتفاع بوتيرة سريعة، وأنّ أعمال عدد من الموقوفين لا تندرج في خانة الصرافة، بل تتعداها إلى المضاربة على العملة الوطنية. وتبين أنّ الموقوفين هم مجموعة من عدد يصل إلى ألف صرّاف ينشطون على تطبيقات الواتساب وينتشرون على كافة الأراضي اللبنانية. وبخلاف ما يُشاع عن حجم الكتلة النقدية التي قد يتحكم بها بضعة صرافين، تبيّن أنّ حاجة المصرف المركزي الشهرية للدولار تتراوح بين 250 و 400 مليون دولار. وقد أقرّ الصرّاف، علي نمر الخليل، أنّه وحده كان يُسلّم المصرف المركزي يومياً بين 8 إلى 12 مليون دولار".

"وكشفت التحقيقات أنّ معظم هؤلاء كانوا يعملون لمصلحة مصرف لبنان المركزي عبر أربعة وكلاء كلّفهم حاكم المركزي بجمع الدولار لمصلحته... بالاستماع إلى إفادة مدير وحدة العملات الأجنبية في مصرف لبنان عباس عواضة... أشار إلى أنّ التعامل مع هذه الشركات يتمّ بالاستناد إلى التعاميم الصادرة عن المصرف المركزي وقانون النقد والتسليف، وأنّ المصرف يشتري بين 250 مليون دولار و400 مليون دولار شهرياً بحسب حاجته". (الاخبار 21 شباط)

-د- "تحقيقات الأمم المتحدة: حادثة العاقبية غير مدبّرة"
جاء في التحقيق: "وجدت سيارة الجنود الإيرلنديين التي «أضاعت» الطريق ثلاثة رجال يقطعون عليها الطريق. لم يجب التحقيق لماذا لم يترجّلوا من السيارة ليشرحوا لهؤلاء أنهم أضاعوا الطريق ويريدون مساعدتهم للعودة إلى الطريق العام؟ لاحقاً في ظل المطاردة المزعومة صادفوا جمعاً كبيراً من المواطنين يخرجون من مقهى عقب انتهاء مباراة في كرة القدم في كأس العالم؛ لماذا لم يتوقفوا وسط هؤلاء وينزلوا من سيارتهم ويخففوا الاحتقان الحاصل؟ هذه أيضاً لم يسأل تحقيق اليونيفيل عنها أو يتوقف عندها؟..." [٣]
ماذا نستنتج من هذه التحقيقات؟
يتبيّن أن جريدة الاخبار تتبنّى خطاً تحريريا يعتمد على التحقيق وتقوم بتحقيقات استقصائية من خارج الاخبار المتداولة. فموضوع فوضى المضبوطات تتفرّد به ولم تتناوله أي وسيلة إعلامية أخرى. وتحقيق "الجيش يبيع أسلحة ببلاش" هو أيضا تحقيق حصري لها. التحقيقان الاخران عن التحقيقات مع الصرافين وتحقيقات الأمم المتحدة بشأن مقتل الجندي الايرلندي، هما موضوعان تناولتهما وسائل الإعلام، غير أن الأخبار تتفرّد بالتعمق فيهما وتنشر معطيات جديدة حولهما وتطرح اسئلة عن مسار التحقيقات فيهما.
وقد أوردت تشكيكا بهذين التحقيقين، إذ أن التحقيق مع الصرافين يوصل الى أن مصرف لبنان يقف وراءهم. والتحقيق بخصوص مقتل الجندي الايرلندي يطرح أسئلة عن مسار التحقيق وصدقيته.
وهي هنا تقوم بدورها النقدي، ويفترض بالقضاء ان يقدّم أجوبة على الأسئلة التي طرحتها.

٣- الأخبار، 25 شباط

٤- فئة رأي/ تحليل

هذا النوع التحريري يرِدُ بشكل خاص في الصحافة المكتوبة حيث المساحة الواسعة لمقالات الرأي وللتحليل، لكنه من الممكن أن يرِدُ أيضا في بعض المرات في نشرات التلفزيون كما في المواقع الالكترونية.

ومن خلال مراجعة مقالات الرأي والتحليل الواردة في الرصد خلال هذه الفترة وعددها 24، يتبيّن أن غالبيتها العظمى أي حوالي 80% منها تتوزّع مواضيعها بين قائد الجيش العماد جوزف عون الذي يتردد اسمه لرئاسة الجمهورية وعن مدى حظوظه في ذلك، ومدير عام الأمن العام عباس إبراهيم الذي يصادف انتهاء ولايته على رأس هذه المديرية أخر شهر شباط لوصوله إلى سن التقاعد فيما يزداد الحديث عن السعي لإيجاد مخرج لتمديد فترة ولايته.

فقد بلغت نسبة مواضيع رأي/تحليل التي تتناول مدير عام الأمن العام حوالي 41% من مجموع هذه المواضيع، وهي تناولت مسيرته وانجازاته وحظوظه في التجديد والاتصالات الجارية حول مخرج التمديد، ومنها تناول المستقبل السياسي للرجل بعد خروجه من الامن العام. وبلغت المواضيع عن قائد الجيش حوالي 37%، وغالبيتها أيضا على خلفية اعتباره مرشحا ضمنيا لرئاسة الجمهورية.

ويلاحظ من خلال التغطيات الإعلامية كيف يحظى القادة الامنيون في لبنان باهتمام كبير من جانب وسائل الإعلام التي تتعامل معهم على أنهم من صانعي السياسات العامة الرئيسية، وتغطّي مختلف أنشطتهم من زيارات ولقاءات واستقبال شخصيات وسفراء وغيرها...وتتعامل وسائل الاعلام مع القادة الأمنيين على أنهم من شخصيات الصف الأول.[٥]

---

٤ - في الدول الديمقراطية نادرا ما يظهر قادة الأجهزة الامنية من جيش وأمن داخلي وأمن عام في وسائل الاعلام الا في ظروف استثنائية.

٥ - يبين الرسم البياني رقم 9 أن نسبة تغطيات "أدوار القادة الامنيين" بلغت 10.75% من مجموع التغطيات الأمنية. وقد ازداد الاهتمام بتغطية أخبار القادة الامنيين بالنظر الى اعتبار قائد الجيش مرشحا ضمنيا لرئاسة الجمهورية، ورئيس جهاز الأمن العام في وضع انتهاء مدة ولايته. غير أن دراسة مهارات عن الموضوع ذاته للعام 2014 رصدت نسبة 14% فيتغطية "نشاطات القادة الامنيين" ما يؤكد الدور الذي يحتله هؤلاء في الحياة العامة.

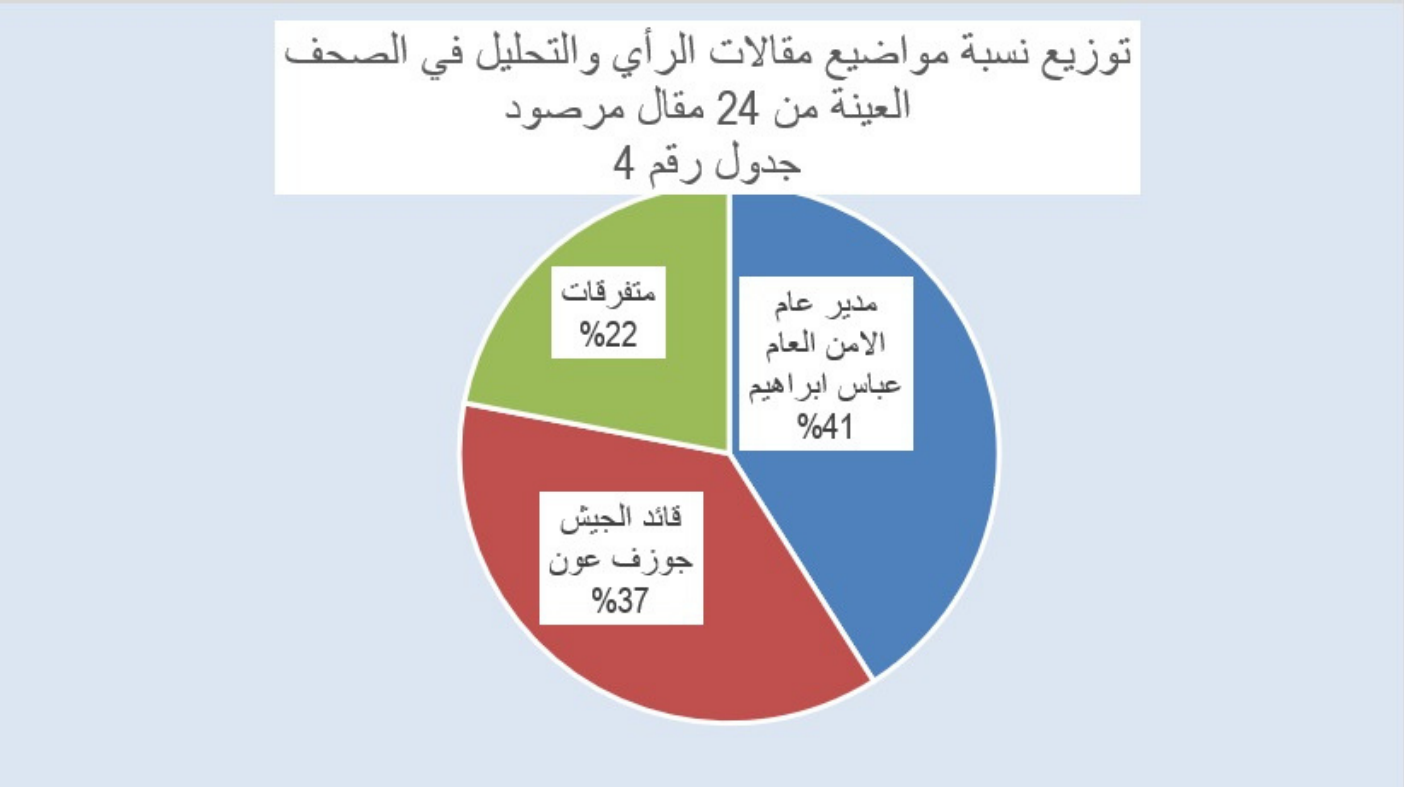

٥- موقع التغطية التحريري

توزّع موقع نوع التغطية على ثلاثة مستويات في الخط التحريري:

- خبر أول/ مانشيت، سواء في الصفحة الأولى للصحف وسواء كتقرير أول في النشرة التلفزيونية.
- خبر رئيسي، وهو الثاني بالأهمية، يحتلّ موقعا بارزا في الصحف ويأتي في الصفحتين 2 و 3 وبحجم يتجاوز غالبا ربع صفحة، ويأتي في النشرة التلفزيونية في المرتبة 2 و 3.
- أخبار محلية: وهي الأخبار التي تتوالى في الصحف أو النشرات التلفزيونية من دون ايلائها اهتماما خاصا. وهي ترد في الصفحات الداخلية للصحف إلى جانب الأخبارالأخرى المتفرقة. أو تأتي في النشرة التلفزيونية في إطار الاخبار العادية غير الرئيسية.

وقد توزّعت مواقع الاخبار المتعلقة بقطاع الأمن حسب الرسم البياني التالي (رقم 5):

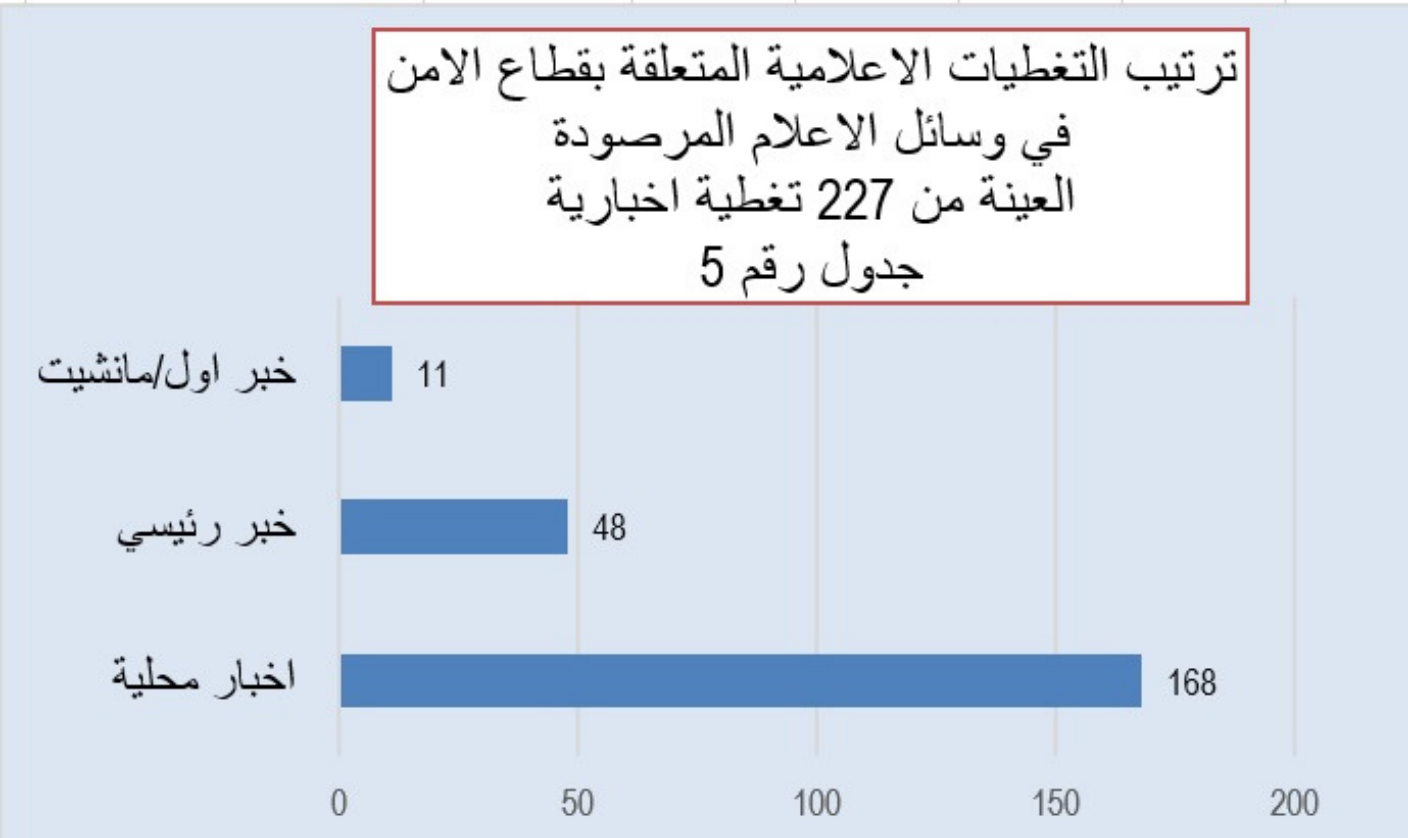

1. خبر أول/ مانشيت:

الأخبار المرتبطة بالقوى الأمنية التي حصلت على مانشيت في الصفحة الأولى في الصحافة المكتوبة أو كخبر أول في عناوين النشرة التلفزيونية بلغ عددها 11 خبرا أي ما نسبته 4.84% من مجموع الأخبار الأمنية. وهي وردت في ثلاث صحف دون غيرها: النهار،الاخبار وL'ORIENT LE JOUR، وتوزعت كالاتي|: 6 في الأخبار، 5 في النهار، و2 في L'ORIENT LE JOUR.

مواضيع جريدة الاخبار تناولت في ثلاثة منها متابعة موضوع التمديد لعباس إبراهيم ، وفي اثنين اتهامات موجّهة لقائد الجيش "المرشح" جوزف عون بشأن تمويل المؤسسة العسكرية وبيع اسلحة، وموضوع عن وقائع التحقيق بمقتل الجندي الايرلندي في الجنوب.

مواضيع جريدة النهار تناولت ايفاد الجيش عناصر الى تركيا للمساعدة في الزلزال، مطاردة الجيش مهربي مخدرات، السجال حول طلب رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من القوى الأمنية عدم مساندة القاضية غاده عون في تحقيقاتها القضائية، وخبر اختفاء الشيخ أحمد الرفاعي.

مواضيع جريدة L'ORIENT LE JOUR تناولت ردود الفعل على انتقاد جبران باسيل لقائد الجيش، وموضوع التمديد لعباس إبراهيم.

وقد تنوّعت افتتاحيات الصحف تبعا للاتجاهات السياسية التي تمثلها.

صحيفة الأخبار تناولت افتتاحيات ذات أبعاد سياسية سواء لناحية متابعة التمديد للواء عباس ابراهيم على رأس جهاز الأمن العام وسواء الاتهامات الموجهة لقائد الجيش، المرشح الضمني لرئاسة الجمهورية، في ملفّات يمكن وصفها بالفساد. والافتتاحية السادسة عن التحقيق في مقتل الجندي الايرلندي.

صحيفة النهار تناولت أنشطة الجيش "الايجابية" كالمساهمة في عمليات الإنقاذ في تركيا، ومكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى خبر أمني/ قضائي عن طلب رئيس الحكومة من الاجهزة الامنية عدم مساندة القاضية غاده عون في مداهماتها، وخبر أمني عن اختفاء الشيخ أحمد الرفاعي.
L'ORIENT LE JOUR تناولت خبرا ذات بعد سياسي عن تصريحات رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل ضد قائد الجيش، وخبر التمديد لعباس ابراهيم.

وهكذا يتبيّن أن الأخبار المرتبطة بالقوى الأمنية في الافتتاحيات هي في غالبيتها ذات أبعاد سياسية. ويبدو موضوع طلب رئيس الحكومة وقف مساندة القاضية عون لا يظهر إلا في افتتاحية **النهار** فيما هذا الخبر يعبّر عن الواقع السياسي المأزوم في لبنان وعن غياب الحوكمة السليمة. فرئيس الحكومة طلب من الأجهزة الأمنية عدم مساندة القاضية عون في المداهمات التي تنوي القيام بها في إطار التحقيقات التي تجريها، ما يعني تداخلا بين السلطتين التنفيذية والقضائية.

2. **الأخبار الرئيسية**

- **في الصحف:**

في الاخبار الامنية التي وردت في وسائل الإعلام على أنها أخبار رئيسية، فقد تميّزت صحيفة **L'ORIENT LE JOUR** ب 15 خبرا مقابل 8 لصحيفة النهار و8 لصحيفة الاخبار و2 لصحيفة الجمهورية وخبر واحد لصحيفة اللواء. أما في محطات التلفزيون فقد وردت 5 أخبار في **OTV** و 4 أخبار في **LBCI** و3 في الجديد و 2 المنار.

L'ORIENT LE JOUR أوردت في 5 أخبار ما له علاقة بقائد الجيش والمؤسسة العسكرية، و5 أخبار أمنية، وخبرين عن التمديد لعباس إبراهيم، وخبرين عن حقوق الإنسان: الأول هو التعرض لمجموعة ميم/ عين والثاني محاولة "بيع" فتاة قاصر، وخبرا اداريا.
صحيفة النهارأوردت 3 أخبار عن المؤسسة العسكرية وقائد الجيش، وخبرين أمنيين، وخبرين عن التمديد لعباس إبراهيم وخبرا قضائيا.

صحيفة الاخبارأوردت 3 اخبار قضائية، وخبرين عن كل من المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن المركزي، والتمديد لعباس إبراهيم.
الجمهورية أوردت خبرين عن أنشطة كل من قائد الجيش ومدير عام الامن العام.
صحيفة اللواء أوردت خبرا أمنيا عن قرار ملاحقة مقتحمي المصارف.

- **في القنوات التلفزيونية:**

الاخبار الرئيسية في القنوات التلفزيونية:

- LBCI تناولت: تشييع شهداء الجيش الذين سقطوا في حورتعلا، خبر قضائي، وخبر إداري عن جوازات السفر و اغتيال الشيخ أحمد الرفاعي.
- OTV عرضت 3 أخبار قضائية وخبرين أمنيين عن اغتيال الرفاعي وخبرا عن التمديد لعباس إبراهيم.
- الجديد عرضت خبرين عن اللواء إبراهيم وخبرا أمنيا عن الشيخ الرفاعي.
- المنار أوردت خبرين عن التمديد لعباس إبراهيم وعن جريمة اغتيال الشيخ الرفاعي.

القنوات تناولت الأخبار الأكثر أهمية من خلال انعكاساتها أو تلك التي هي محط انتظار الجمهور.

ج- توزّع مواضيع التغطية الأساسية في وسائل الإعلام

- **في مختلف وسائل الإعلام المرصودة**

بلغ عدد مواضيع التغطية الرئيسية المتعلقة بالحوكمة الرشيدة 99 تغطية بنسبة 39.4% من مجمل التغطية الرئيسية المرصودة. وبلغت هذه النسبة حوالي 23.9% لمواضيع حفظ الأمن وملاحقة مرتكبي الجرائم، و11.5% لمواضيع الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، والنسبة نفسها 11.5% لموضوع الأنشطة والعلاقات العامة، وحوالي 7.2% لموضوع الأمن والسلامة العامة، و4.8% لموضوع الامن وحقوق الانسان، و1.2% لموضوع النوع الاجتماعي والتنوع وأقل من 0.5% لمواضيع الإرهاب (رسم بياني رقم 6).

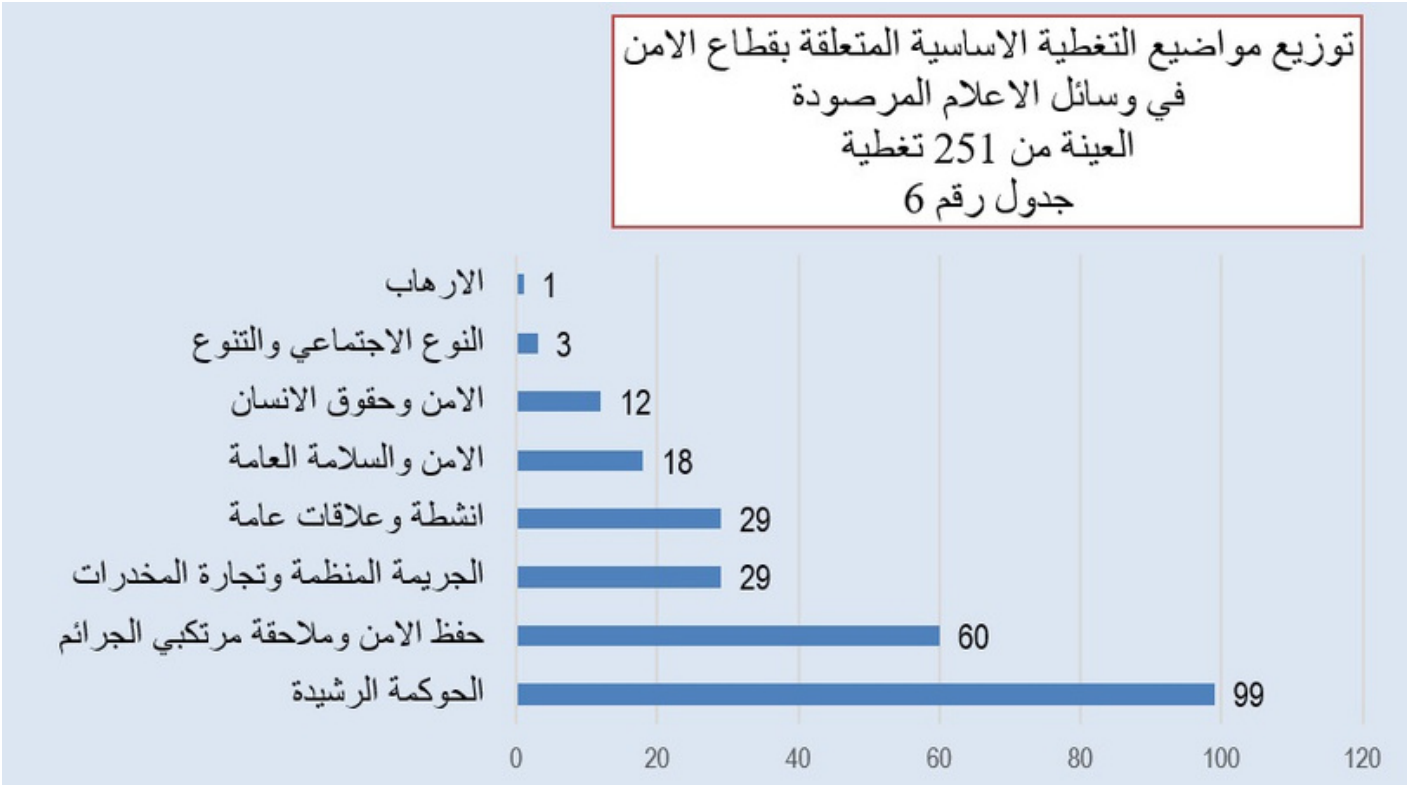

مواضيع الحوكمة الرشيدة:

كان ملفتا أن موضوع الحوكمة الرشيدة كان طاغيا في تصنيف مواضيع التغطية المتعلقة بقضايا الأمن وقد حصل على النسبة الاعلى من المواضيع (رسم بياني رقم 6).

ومن خلال العودة الى هذه المواضيع يتبيّن أنها تدور حول 3 محاور رئيسية:

- أخبار مدير عام الأمن العام عباس ابراهيم والحديث عن التمديد له على رأس المؤسسة الامنية.
- أخبار قائد الجيش والنقاش والمواقف من ترشيحه لرئاسة الجمهورية.
- الخلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حول قرارات القاضية غادة عون.

في المحور الأول تناولت وسائل الإعلام مطولا السيناريوهات الممكنة لإيجاد مخرج يسمح لعباس ابراهيم بالبقاء مديرا للأمن العام (تمديد المهل، استدعاء من الاحتياط). لكن وسائل الاعلام عموما لم تعترض على هذا الأمر بل كانت تنقل ما "يُطبخ" في كواليس السلطة.

في المحور الثاني، على صعيد أخبار قائد الجيش، برز خطان: الواحد ينتقد قائد الجيش والثاني يتصدّى للأول ويدافع عنه. فقد نشرت جريدة الأخبار أكثر من تحقيق وتقرير يكشف مخالفات في إدارة المؤسسة العسكرية: "المرشح جوزف عون: عندما يتحوّل الجيش منظمة غير حكومية يموّلها الخارج"؛ "الخلاف ينفجر بين سليم (وزير الدفاع) وعون (قائد الجيش)".

فيما نشرت النهار ونداء الوطن تقارير تذهب في الاتجاه المعاكس: "عجز السياسة بعد الطائف يدفع الرئاسة نحو قادة الجيش" (النهار)؛ "قائد الجيش ما له وما عليه: أين الحقيقة؟"(النهار)؛ "حملة على قائد الجيش لمنعه من الوصول لرئاسة الجمهورية" (نداء الوطن).

المحور الثالث عن الخلاف بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية بشأن قرارات القاضية غاده عون، نقلت وسائل الاعلام الخلاف بين أهل السلطة حول الموضوع. النهار بدت على الحياد: "الخلاف بين السلطتين التنفيذية والقضائية وكيف ستتصرّف الضابطة العدلية؟ استمرار الحديث حول قرار ميقاتي للاجهزة الامنية عدم مؤازرة غادة عون" (النهار). الأخبار كانت أكثر انتقادا للسلطة التنفيذية متهمة رئيس الحكومة بالتبعية لجمعية المصارف: "ميقاتي يأتمر بصفير (رئيس جمعية المصارف): ممنوع ملاحقة المصارف؛ قرار الميقاتي للاجهزة بعدم تنفيذ قرارات غادة عون".

- **مواضيع التغطية الأساسية تبعا للركائز الإعلامية**

انطلاقا من الرسم البياني رقم 6 حول توزّع مواضيع التغطية الأساسية في مختلف وسائل الإعلام المرصودة، جرى رصد المواضيع الأساسية في الصحافة المكتوبة والمواقع الإلكترونية من جهة، وفي القنوات التلفزيونية من جهة أخرى لتبيان فوارق بين الركائز الاعلامية وما إذا كانت اهتماماتها تختلف بين الركائز المكتوبة (رسم بياني رقم 7)، وركائز الصوت والصورة (رسم بياني رقم 8).

توزيع مواضيع التغطية الاساسية المتعلقة بقطاع الامن
في الصحف والمواقع المرصودة
العينة من 144 تغطية
جدول رقم 7

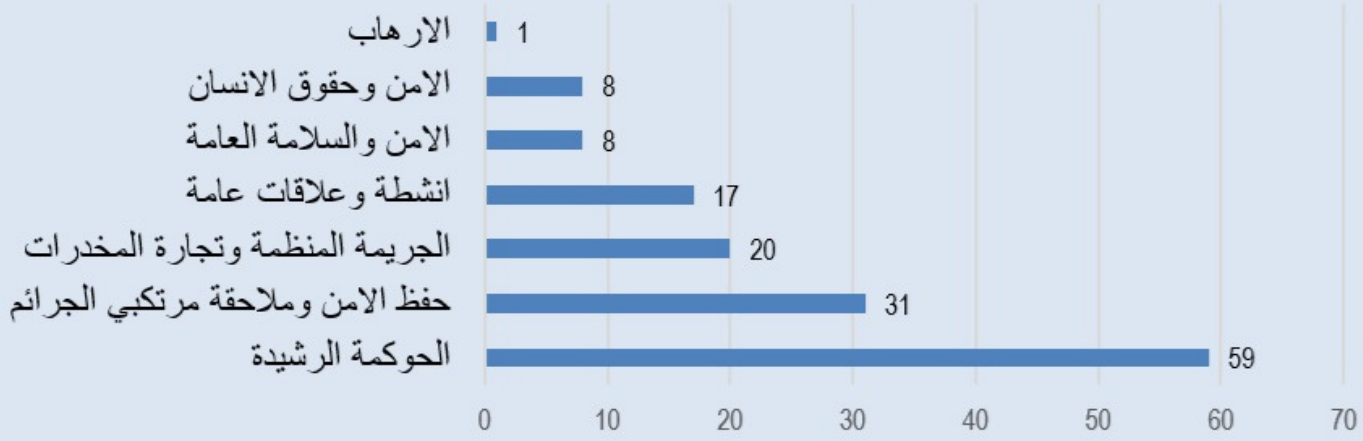

توزيع مواضيع التغطية الاساسية المتعلقة بقطاع الامن
في نشرات الاخبار التلفزيونية المرصودة
العينة من 107 تغطية
جدول رقم 8

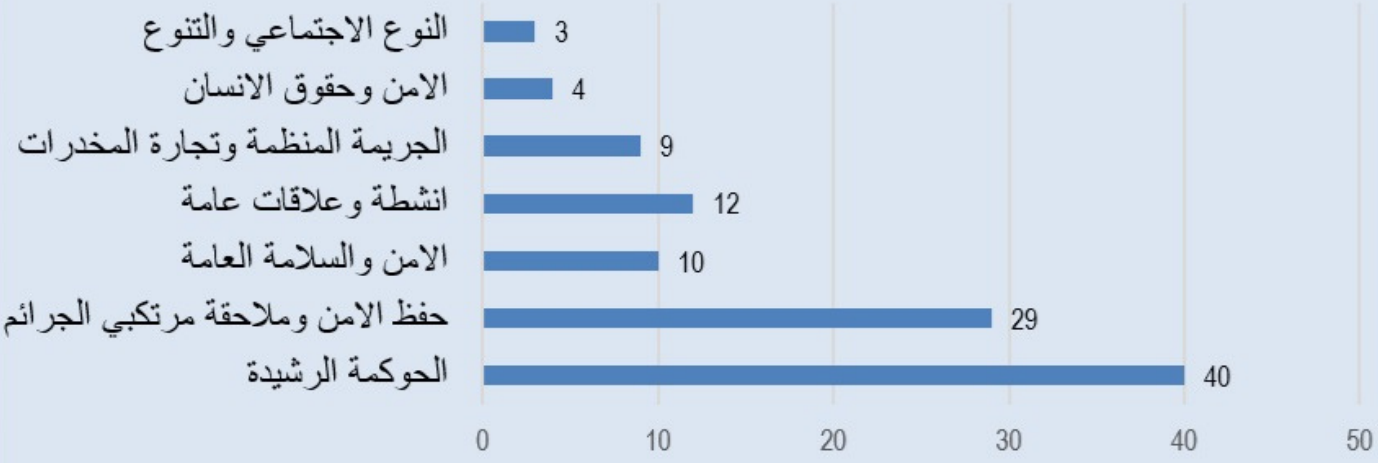

د- التغطيات الفرعية

توزّع مواضيع التغطية الفرعية في وسائل الإعلام المرصودة:
تناولت التغطية 19 موضوعاً فرعياً يتعلق بقطاع الأمن في عيّنة الرصد البالغة 251 تغطية إعلامية موزّعة بين وسائل الإعلام المرصودة.[٦]

بلغت نسبة التغطيات المتعلقة بالمهام العملانية لقطاع الأمن 19.92%. وحوالي 20.32% لموضوعي التشريع والسياسات الحكومية. و 10.76% لكل من التغطيات الاعلامية المتعلقة بأدوار القادة الامنيين، والتحقيقات الامنية، والنشاطات المتعلقة بقطاع الأمن، والأمن والسياسة. ونسبة 8.37% لموضوع المهام الاجتماعية والمدنية. ونسبة 4.78% لكفاءة قطاع الأمن. و 4.38% لموضوع الصلاحيات وسوء الإدارة وإصلاح قطاع الأمن. و5.18% لمواضيع الحق في الحياة والسلامة الجسدية و الاحتجاجات والتظاهر، الخصوصية والحريات الشخصية، والتعذيب. وبلغت نسبة المواضيع المتعلقة بالفساد في قطاع الأمن، والمساءلة والمحاسبة 2.39%. والنسبة نفسها أي 2.39% لموضوعي سيادة القانون وتنفيذ الاستنابات القضائية (رسم بياني رقم 9).

ويبيّن الرسم البياني رقم 9 أن النسبة الكبرى من المواضيع الفرعية في ميدان الأمن تتناول المهام العملانية، تليها أدوار القادة الامنيين، والتحقيقات الامنية والنشاطات المتعلقة بقطاع الامن. وتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث المواضيع المطروحة قضايا التعذيب، سيادة القانون والمساءلة والمحاسبة.

٦- يمكن مراجعة لائحة المواضيع الفرعية في الملاحق.

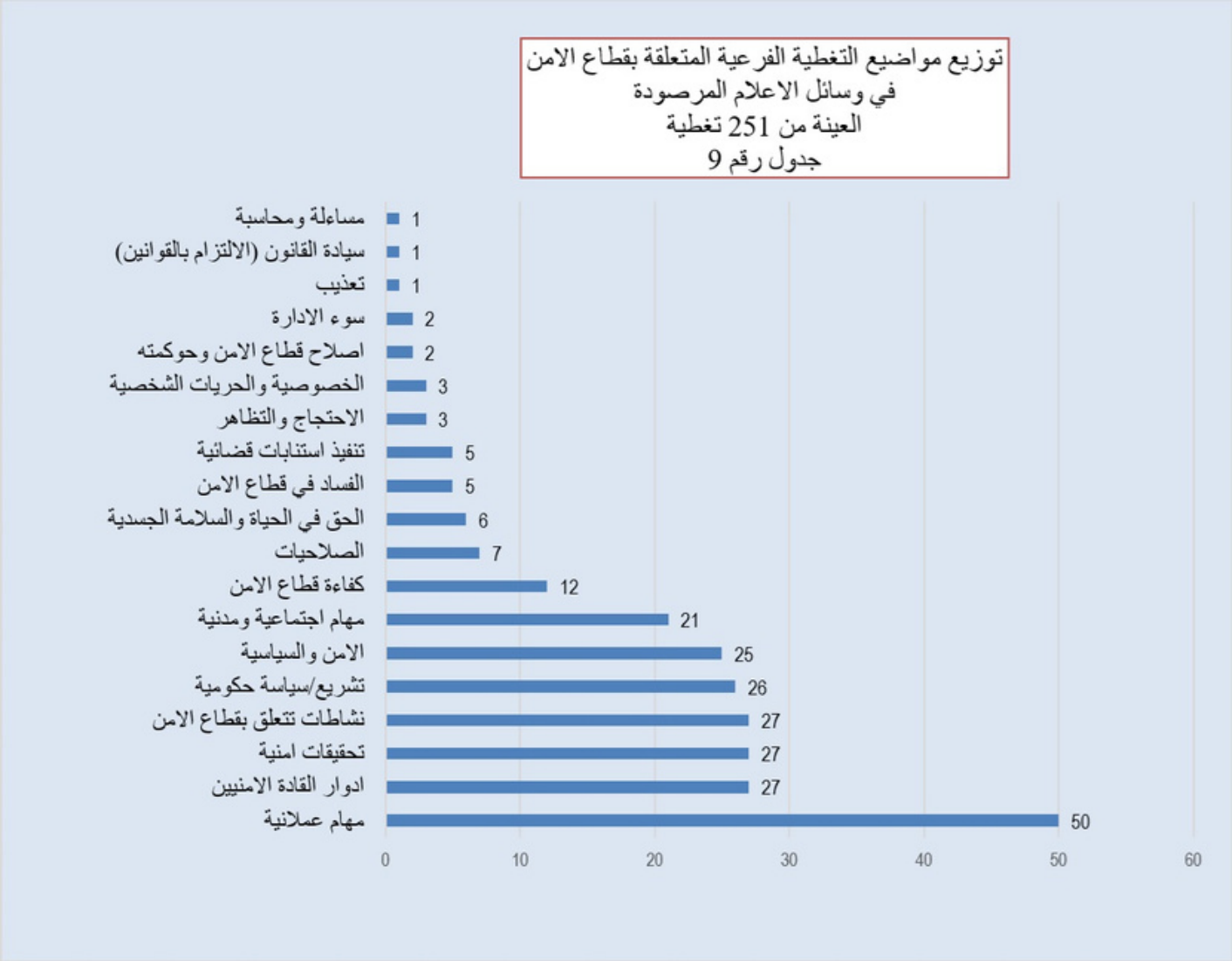

٥- مصادر التغطيات

توزّعت مصادر التغطية لقطاع الأمن على الشكل التالي (رسم بياني رقم 10):

- حوالي 45% من التغطيات لم تُنسب مباشرة الى مصدر محدد مذكور بالاسم (مصدر إعلامي، بيان رسمي، معلومات رسمية)
- حوالي 15.3 % من التغطيات نُسبت إلى مصدر رسمي (اسمي او مغفل لأشخاص يشغلون وظائف رسمية معنية بالخبر).
- حوالي 14.5 % من التغطيات جاءت على شكل بيان رسمي (صادر عن جهة رسمية حكومية أو جهاز أمني).
- حوالي 14.5 % من التغطيات ارتكزت على مصادر متعددة خاصة ورسمية (اسمية أو مغفلة).
- حوالي 8.3 % من التغطيات ارتكزت بشكل أساسي الى مصادر خاصة كشهادات شهود عيان أو مؤسسات أو أشخاص ذات العلاقة
- حوالي 1.4 % من التغطيات ارتكزت على بيانات صادرة عن جهات خاصة.
- حوالي 1 % من التغطيات ارتكزت على تقارير منظمات المجتمع المدني.

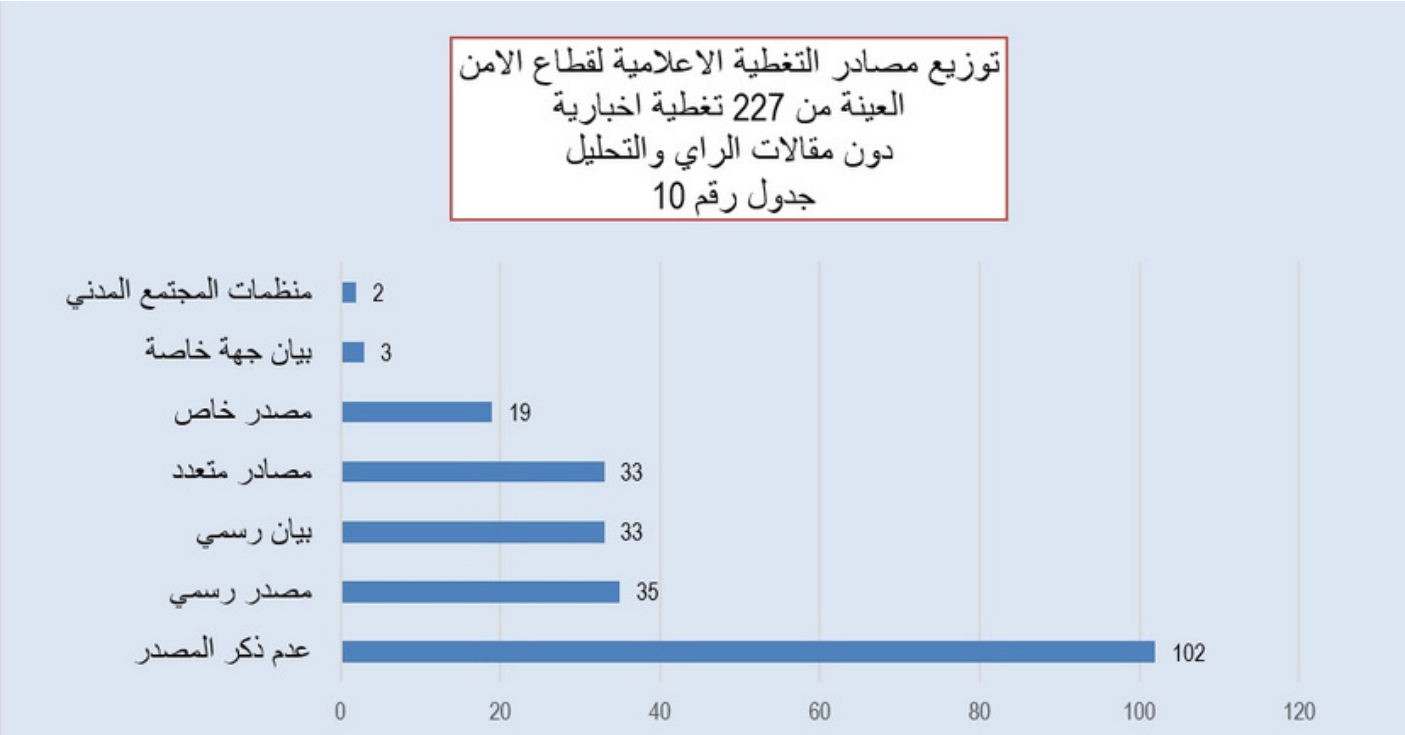

يبيّن الرسم البياني رقم 10 أن النسبة الكبرى من الاخبار المتعلقة بقطاع الأمن هي مجهولة المصدر أي ترِد في التغطية الإعلامية من دون تحديد مصدرها. تليها نسبة 30% من مصادر رسمية أو عبر بيان رسمي. وهناك تغطيات تتعدد فيها المصادر لاسيما الشهود أو الأشخاص المعنيين بالحدث الذين يدلون برأي أو بشهادة عن الخبر، وهي بنسبة 15%. أما التغطيات التي ترِد من مصدر خاص فهي بنسبة حوالي 8%.
وهكذا يتبيّن أن التغطيات الخاصة بالمؤسسات الاعلامية ضئيلة جدا، وأن غالبية التغطيات الامنية مصدرها المؤسسات الامنية أو وكالات الانباء، وفي بعض المرات المراسلون.

و- النبرة الإعلامية

تبدو النبرة الإعلامية التي تعتمدها وسائل الإعلام مع الاخبار الامنية محايدة بالنسبة الكبرى منها بالنظر الى أنها تعتمد مصادر رسمية تقوم بنقل الأخبار والبيانات، وهذه النبرة تشمل 68% من التغطيات. تليها النبرة الايجابية لاسيما حيال المؤسسات الامنية بنسبة 17% وهي تبدو مؤيدة أو داعمة لهذه المؤسسات.
غير أن هناك 15% من التغطيات الامنية تبدو نبرتها سلبية وهي تتضمّن اتهاما (حوالي 10%) وتشكيكا (حوالي 5%) (رسم بياني رقم 11).

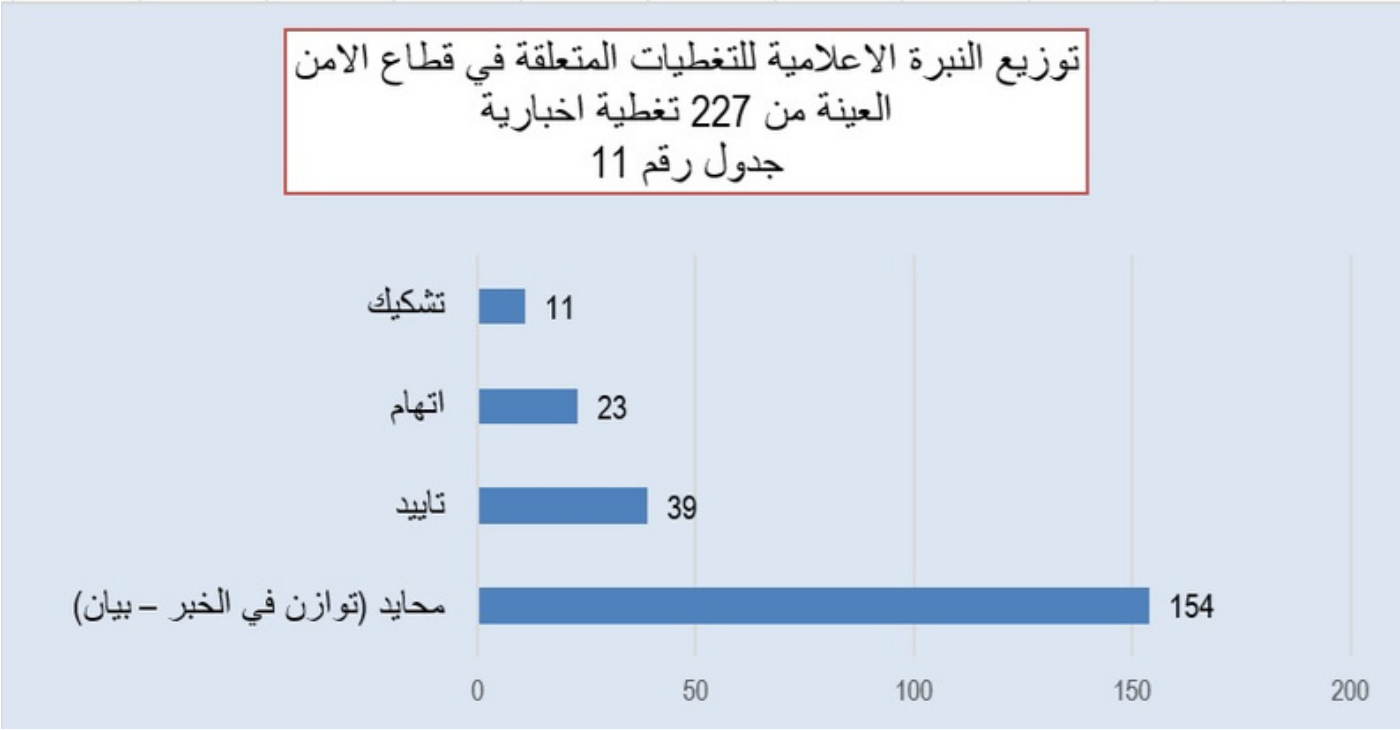

من خلال تحليل التغطيات التي تتضمّن تشكيكا يتبيّن أن هذه النبرة وردت خصوصا في جريدة الأخبار (8)، ونداء الوطن (3)، ومرتين في L'ORIENT LE JOUR ومرّة في كل من النهار والجديد ودرج.

- **نبرة التشكيك**

التغطيات التي حملت نبرة تشكيك:

- جريدة الاخبار تناولت: توقيف الصرافين...ماذا عن المشغلين؟؛ فوبيا الأمونيوم في المرفأ؛ تحرّكات سرية لتكسير المصارف؛ اختفاء الشيخ أحمد الرفاعي... استغلال سياسي ودعوات لدرء الفتنة؛ وقائع التحقيق الأممي بحادثة مقتل الجندي الإيرلندي: الشهود حصرًا من اليونيفيل والحادث لم يكن مدبرًا؛ تنافس بين المخابرات والمعلومات في قضية الرفاعي؛ التوتّر بين قائد الجيش ووزير الدفاع؛ تحقيق مع شركات تحويل الأموال من قبل فرع المعلومات.
- نداء الوطن: حملة على قائد الجيش لمنعه من الوصول لرئاسة الجمهورية؛ التمديد ل ابراهيم "على الحبل"؛ جدّية ترشّح جوزف عون تثير قلق معارضيه.
- L'ORIENT LE JOUR تناولت في موضوعين حظوظ تمديد ولاية عباس ابراهيم: هل يتمّ التمديد لعباس ابراهيم؟؛ حدود سلطة حزب الله: عباس ابراهيم نحو الخروج.
- النهار: ملاحقة الصرافين جدّية أم تكرار لتجربة 2020، القاضي ابرهيم ل"النهار": الموقوفون بالعشرات والقضاء يقوم بواجباته.
- درج: "حكم العسكر"... هل حسم النقاش حول انتخاب جوزيف عون رئيساً للبنان؟
- الجديد: مؤتمر صحفي لأهالي حورتعلا بعد عملية دهم الجيش واستنكار للتركيز عليهم وعلى بعض المطلوبين بجرائم خفيفة وترك كل مصائب البلد.

- **نبرة الاتهام**

في التغطيات ذات النبرة الاتهامية تأتي أولا جريدة الأخبار: 6 تغطيات؛ قناة OTV: خمس تغطيات؛الجديد: 4؛ ميغافون:3؛ L'ORIENT LE JOUR: 2؛ الجمهورية: 1؛ النهار: 1؛ اللواء:1؛ درج: 1.

- الاخبار تناولت: مضبوطات عرضة للتخريب: حجز الأملاك في البورة؛ المرشح جوزيف عون: عندما يتحوّل الجيش منظمة غير حكومية يموّلها الخارج؛ الجيش يبيع أسلحة ببلاش: عقود تلتف على القوانين؛ الخلاف ينفجر بين سليم (وزير الدفاع) وعون (قائد الجيش)؛ ميقاتي يأتمر بصفير: ممنوع ملاحقة المصارف؛ قرار الميقاتي للأجهزة بعدم تنفيذ قرارات غادة عون.

- OTV تناولت: وقفة داعمة للقاضية عون بعد قرار ميقاتي وطلبه لوزير الداخلية عدم مؤازرة القاضية غادة عون؛ التيار الوطني الحر يعلّق على قرار ميقاتي ويهاجمه؛ وقفة داعمة للقاضية عون بعد قرار ميقاتي وطلبه لوزير الداخلية عدم مؤازرة القاضية غادة عون؛ باسيل يعلق على قرار ميقاتي ويهاجمه؛ مقتطفات من احاديث للشيخ احمد الرفاعي مهاجما القوى الامنية بانها لا تقوم بدورها و كلام لخالد الضاهر يتهم فيها "الحرس الثوري" بأنه خلف اختطاف وقتل الشيخ الرفاعي بمساعدة أجهزة أمنية.

- ميغافون: أورد تقرير هيومن رايتس ووتش الذي يوثّق استخدام قوّات الأمن لوسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المواعدة لتصيُّد أفراد مجتمع الميم وابتزازهم واعتقالهم وتلفيق تُهَم ضدّهم؛ شرطي بلدي يعنّف قاصرا سوريا؛ التمديد للواء إبراهيم.
- الجديد: تحقيق عن اقتحام أمن الدولة لمنزل عائلة الصراف علي نمر وعدم الالتزام بالقوانين؛ شرطة مجلس النواب والأمن المحيط بالمجلس يعتدون على زوار النائبين خلف وصليبا؛ تحقيقات مع 5 ناشطين من قبل تحرّي بيروت على خلفية اعتصام امام وزارة العدل بتهمة الاعتداء على عسكريين؛ تحقيق من برنامج "يسقط حكم الفاسد" عن عناصر القوى الأمنية التي تُفرز للشخصيات.

- L'ORIENT LE JOUR : الانتقادات ضدّ جوزف عون تهزّ أوساط جبران؛ هيومن رايتس تدين التعرض والملاحقة المنهجية لجماعة ميم/عين في لبنان والمنطقة؛

- الجمهورية: ميقاتي حسمها مع القاضية عون فهل تنهي المصارف إضرابها؟

- النهار: استمرار ردود الفعل على قرار ميقاتي حول الطلب لوزير الداخلية منع القوى الأمنية من تنفيذ قرارات غادة عون.

- اللواء: تعازي ميقاتي بعناصر الجيش الثلاث الذين سقطوا في البقاع.

- درج: بحسب منظمة هيومن رايتس واتش قامت قوات الأمن بالإيقاع بأفراد من مجتمع الميم/ عين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المواعدة في 5 دول منها لبنان.

ز- التنوّع الاجتماعي في التغطيات الأمنية

يبدو التنوّع الاجتماعي هامشيا في التغطيات الأمنية خلال فترة الرصد (رسم بياني رقم 12). ففي التغطيات المرصودة التي بلغ عددها 227، تغيب عنه فئات النساء وذوي الاحتياجات الخاصة والعمال الأجانب والفئات المهمشة. موضوع اللاجئين ورد من باب غرق قارب المهاجرين في طرابلس. فيما ورد بشكل حالة واحدة مجتمع ميم /عين من زاوية تقرير هيومن رايتس، وورد موضوع الأحداث في حالتين. هذه الحالات سيتمّ عرضها فيما بعد في قسم دراسة الحالات.

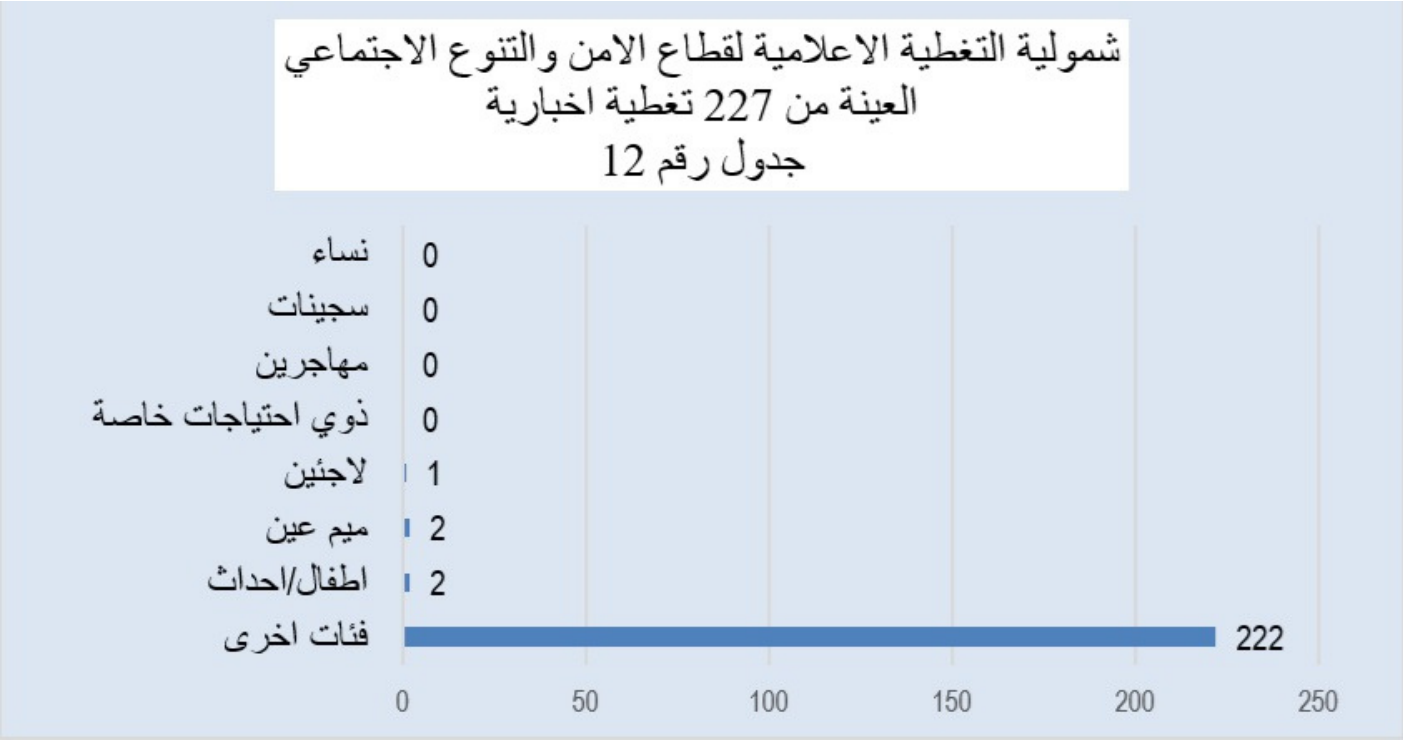

ح- النزوح السوري في وسائل إعلام المؤسسات الأمنية

خلال فترة الدراسة أي شباط 2023، لم تتناول وسائل الإعلام اللبنانية موضوع النزوح السوري ولا وضع النازحين السوريين، لا من الناحية الإنسانية ولا من الناحية الأمنية. غير أن من خلال مراجعة وسائل الاعلام التابعة للمؤسسات الامنية، يتبيّن أن الموضوع كان بارزا في عدد شباط من مجلة الامن العام واحتل موضوع الغلاف.

ان الأجهزة الأمنية في لبنان تمتلك مجموعة من وسائل الإعلام الخاصة بها مثل المجلات والمنشورات الأخرى، فضلا عن مجموعة من الركائز الاعلامية الاخرى كصفحات على منصّة فيسبوك، وحسابات على منصّة تويتر وغيرها، تسمح لها بالتواصل الدائم مع أفراد هذه الأجهزة ومع المواطنين.

طبعا ان دور هذه الوسائل يختلف كليا عن دور وسائل الإعلام التقليدية، فهي لا تغطّي الاخبار اليومية السياسية او الامنية، وان كانت تنشر على مواقعها بياناتها الرسمية حول بعض الحوادث والانشطة التي تحصل او التي تقوم بها.

وتصدر عن الأجهزة الأمنية الثلاثة الرئيسية: الجيش، الامن الداخلي والامن العام، مجلة شهرية يمكن الاستحصال عليها ورقيا أو رقميا عبر الانترنت. ولحاجات هذه الدراسة تمّ الاطلاع على هذه المجلات عن شهر شباط 2022 الذي هو فترة الرصد. وقد تبيّن أن مجلة الجيش لم تصدر في هذا الشهر، فيما صدر عدد عن كل من جهاز الامن العام والامن الداخلي.[٧]

وتتميّز أعداد هذه المجلات بأنها تسعى لتسويق أنشطة المؤسسة الصادرة عنها، ولاسيما تغطية أنشطة رئيس الجهاز في لقاءاته وزياراته. فنرى رئيس الجهاز حاضرا بصوره وتصريحاته ومواقفه بشكل كثيف من الغلاف الى الصفحات الداخلية. وهناك أكثر من 15 صورة في كل عدد لرئيس الجهاز، في ترويج للشخص والمؤسسة. وتتناول أعداد هذه المجلات مواضيع متفرقة من أنشطة المؤسسة، وأنشطة رئيسها، فضلا عن أبواب متعددة في الثقافة والفن والسياسة والاقتصاد والسياسة الدولية وغيرها.

وقد لفت في مجلة الأمن العام عن هذا الشهر أن موضوع الغلاف تناول موضوع النازحين السوريين في لبنان مع عنوان رئيسي : "أمل في تغيير القرار الدولي من عودة النازحين".كما ورد على الغلاف عنوان ثانوي: "لبنان سيتغيّر ديموغرافيًا خلال عشر سنوات".
وفي تفصيل موضوع الغلاف، أن اللواء عباس ابراهيم زار جمعية المقاصد الخيرية حيث اجتمع بمجلس أمنائها وذلك في 7 كانون الثاني 2023 .

وأوردت المجلة تغطية اللقاء ناقلة أن "ملف النزوح السوري استحوذ على جلسة النقاش الداخلية التي جمعت المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم بمجلس أمناء جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية. وحطت هواجس أعضاء المجلس وعدد من اساتذة الهيئة التعليمية رحالها أمام اللواء ابراهيم نظرا الى الدور المركزي الذي يقوم به رسميا إذ يتابع هذا الملف بتكليف من رئاسة الجمهورية السابقة ومن رئاسة الحكومة الحالية في امتداد لمسؤوليته التي توجت بدايات العودة الطوعية في العام 2017 ، والتي أسفرت عن عودة 450 ألف نازح سوري، في حين يبقى مليونان و80 ألفا من بينهم 837 ألف مسجلين على لوائح الوكالة الدولية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، يضاف إليهم حوالي 500 ألف مسجلين على لوائح الوكالة بموجب "كود" شخصي يمنح له لمتابعته، بعدما منعت الدولة اللبنانية الوكالة الدولية من تسجيل نازحين جدد اعتبارا من العام 2015، وهذا أمر يعتبر نوعا من التحايل على القرارات الرسمية.

V- FILE:///C:/USERS/USER/DOCUMENTS/DOWNLOADS/1_2023_02_373.PDF
HTTPS://WWW.GENERAL-SECURITY.GOV.LB/AR/MAGAZINES/MAGAZINE/127

وتورد التغطية سؤالا موجّها الى ابراهيم عن "كيفية معالجة ملف النزوح السوري في لبنان الذي يسبّب مشاكل للوطن وعن سبل المساعدة في حل هذا العبء الجاثم على لبنان ". أجاب اللواء ابراهيم: "تمّ تعييننا اخيرا لمعالجة هذا الملف بقرار من دولة الرئيس نجيب ميقاتي، لكن ما قبل القرار وتحديدا في العام 2017 وضعنا في المديرية العامة للامن العام خطة لاعادة النازحين وهي أسفرت عن عودة ما يقارب 450 ألف سوري، بين عودة طوعية عن طريق الأمن العام وعودة طوعية عبر تقديم تسهيلات على المعابر. من خلالكم وعبر منبر المقاصد اقول ان ليس هناك من إرادة دولية لاعادة النازحين. إنما لاحظنا في الفترة الاخيرة وجود تبدل في مزاج بعض الدول الأوربية، فأصبحت أكثر ليونة. وبالتالي، لا تزال توجد دول هي رأس الحربة في رفض العودة لهؤلاء الاخوة السوريين"

ونبّه الى أنه "قد يقود هذا المسار البعض الى اعتبار اننا كلبنانيين نعاني من العنصرية، وهذا ليس صحيحا، نحن لسنا كذلك. انا اقول: نحن نرفض هذه التسمية لانهم هم من يرفضون استقبال الأعداد التي تأتي الى بلادهم والتي استقبلناها. نحن لا نزال مستمرين في العمل على هذا الموضوع، والاعداد المتواضعة التي تعود الى سوريا، نبني عليها لكي نكون جاهزين حين يتغير القرار الدولي وثمة أمل في تغييره. سأقوم بزيارة نهاية كانون الثاني الجاري بدعوة من الاتحاد الأوروبي استنادا إلى هذا الملف لمناقشة ما يجب عمله، اتمنى ان اتمكن من إقناعهم بوجهة نظرنا من اجل اعادة الاف السوريين الى بلادهم".
كما جاء في العدد نفسه مقابلة مع عضو المجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور علي فاعور تحت عنوان: "لبنان سيتغير ديموغرافيًا خلال عشر سنوات". وهي مقابلة على 4 صفحات مع خريطة عن التواجد السوري في المناطق اللبنانية. وجاء فيها:

"...تجري عمليات دمج النازحين السوريين في مختلف المناطق اللبنانية نتيجة إصرار الجمعيات والمنظمات الدولية المنتشرة على الأراضي اللبنانية ومساندتها،وهي توازي استعادة التجربة المعتمدة في إدارة ملف اللاجئين الفلسطينيين من خلال التوطين القائم على الأراضي اللبنانية منذ 74 سنة.ورغم أزماتها المتعددة، تستمر الضغوط الدولية على لبنان لمنع اعادة النازحين السوريين وتوطينهم في عملية الدمج المتواصلة والمعتمدة منذ أكثر من 11 سنة بحيث يتم تأجيج الصراعات الداخلية واستغلال حاجة القيادات اللبنانية الى غطاء دولي يحميها، ما يسهل ويسرّع عملية تثبيت التغيير الديمغرافي الواسع عبر إغراق لبنان في مزيد من الفوضى والمزيد من الانهيار، وهو ما تحدّث عنه ل"الامن العام" بلغة الأرقام والمعلومات والبحث العلمي عضو المجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور علي فاعور،استاذ الجغرافيا والعميد السابق في الجامعة اللبنانية، مركّزا على اختلال التوازن و تعديل الصيغة اللبنانية المتنوعة القائمة بين الطوائف، بحيث بات الوجود المسيحي في خطر والسنوات المقبلة سوف تغيّر وجه لبنان".
وقد حمل العدد موضوعا تحت عنوان "قضية" عن "أعداد الوافدين السوريين تخطّت نصف اللبنانيين". وأورد الملف أن احصاء أجرته إدارة الإحصاء المركزي أكد أن مجموع اللبنانيين المقيمين في لبنان خلال عامي 2018-2019 هو 3 ملايين و 840 ألف نسمة. في 25 تشرين الأول الفائت أعلن المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم أن عدد الوافدين السوريين في لبنان أصبح مليونين و 80 ألفا. حقيقتان تؤكدان أن عدد الوافدين السوريين في لبنان تخطّى نصف عدد اللبنانيين. كما تشير إحصاءات، أنه في مقابل كل ست ولادات بين صفوفهم هناك ولادة لبنانية واحدة فقط..."
وهكذا يكون ملف النازحين السوريين الموضوع الأهم في هذا العدد من مجلة الامن العام وتمّت معالجته في 3 ملفات موسعة.

القسم الرابع:
تغطيات قطاع الأمن من خلال دراسة حالة

اعتمدت منهجية الدراسة على دراسة مجموعة حالات لتبيان كيف تقوم وسائل الإعلام بالتعاطي مع القضايا الهامة المطروحة على الصعيد الأمني. وقد تنوعت الحالات بين قضايا انسانية، وامنية وفساد واعتداء من جانب القوى الامنية. وسيتمّ عرض كل حالة وكيف قامت وسائل الإعلام بمقاربتها، مع العلم أن بعض هذه القضايا لم تتناولها كل وسائل الاعلام، بل ان بعضها تجاهلها. والحالات التي تمّت دراستها هي:

1. غرق مركب مهاجرين قبالة شاطئ طرابلس،
2. وفاة موقوف سوري لدى الأجهزة الأمنية بعد تعرضه للتعذيب،
3. قيام شرطي بلدي بتعنيف طفل سوري في منطقة الكوره،
4. استدعاء القوى الأمنية ناشطين للتحقيق معهم،
5. تعرّض القوى الأمنية لزوار النائبين المعتصمين في مجلس النواب،
6. ملاحقة القوى الأمنية لمجتمع ميم/ عين،
7. اقتحام امن الدولة لمنزل عائلة الصراف علي نمر،
8. تحقيق "يسقط حكم الفاسد" عن فساد في الأجهزة الأمنية،
9. إفشال القوى الأمنية محاولة بيع فتاة قاصر،
10. توقيف القوى الأمنية المتهمين بالاعتداء على محطة الجديد.

هذه الحالات وردت خلال شهر الرصد باستثناء الحالتين الأولى والثانية اللتين تم اختيارهما بالنظر الى أهميتهما والواقع الذي خلفتهما عند الإعلام والجمهور.
(مراجعة التحليل الكامل لدراسات الحالات في المرفق أ).

ملخص دراسة الحالات

حالة #	الموضوع	التاريخ	ملخص التحليل
حالة ١	غرق مركب مهاجرين	نيسان ٢٠٢٢	هناك 3 فئات من تغطيات غرق المركب • فئة أولى نقلت رواية الجيش واكتفت بها ودافعت عن الجيش. • فئة ثانية نقلت الروايتين: رواية الجيش ورواية الناجين. • فئة ثالثة نقلت الروايتين وسخرت من الرواية الرسمية وطالبت بالمساءلة والمحاسبة.
حالة ٢	وفاة الموقوف السوري بعد تعرّضه للتعذيب	آب ٢٠٢٢	• في القنوات التلفزيونية كانت نبرة الجديد اتهامية ضد الجهاز الأمني، فيما قناة LBC ركزت على أن الجهاز يقوم بمعالجة الموضوع وأن القضاء العسكري وضع يده على الملف وأن المخطئ سيحاسب. فيما القنوات الاخرى لم تشر في نشرتها المسائية الى هذه القضية. • في الصحافة المكتوبة جاءت نبرة الاخبار اتهامية في صفحتها الرئيسية. صحيفتا النهار واللواء كانتا أيضا اتهاميتين لكن في صفحاتهما الداخلية (ص 4)، فيما صحيفة نداء الوطن عرضت الحادثة على صفحتها الخامسة حاملة تشكيكا بالاتهامات الموجهة للجهاز الأمني وواضعة القضية بعهدة القضاء. • منصّات الاعلام البديل ذهبت في انتقادها الجهاز الأمني أبعد من هذه القضية متناولة ممارسات الاجهزة عموما. موقع نقد ذكر أنه "ليس الحدث الأول من نوعه في سلسلة جرائم تعذيب يتعرض لها الموقوفون لدى أجهزة الأمن اللبنانية".
حالة ٣	شرطي بلدي يعنف قاصرا سوريا	شباط ٢٠٢٣	• لم تلقى هذه الحادثة تغطية واسعة من قبل وسائل الإعلام
حالة ٤	استدعاء ناشطين للتحقيق الجديد 22	شباط ٢٠٢٣	• تفرّدت الجديد بنقل الخبر، الذي ظاهره غير هام، بكونه استدعاء الى التحقيق لم تعطه باقي وسائل الإعلام أهمية. غير أن القناة وضعته في إطار خرق القوانين والتعدّي على الحريات العامة خلافا للمبادئ التي يضمنها النظام الديمقراطي ولما ينصّ عليه الدستور.
حالة ٥	التعرّض لزوّار النائبين المعتصمين	كانون الثاني ٢٠٢٣	• وقد نقلت الجديد في تقرير اخباري عن النائبين ان المحامي شكري حداد وهو أحد وكلاء ضحايا انفجار المرفأ قد تعرّض لاعتداء في ساحة النجمة اثناء زيارته لهما. وقد أصدرا بيانا أكدا فيه ان الاعتداء السافر هو استهداف مباشر لهما. وذكرت أنه لم يصدر أي بيان للامانة العامة لمجلس النواب لكن مصادرها أوردت أن السبب هو عدم تدوين الاسم قبل الدخول الى ساحة النجمة.

حالة ٦	ملاحقة القوى الأمنية لمجتمع ميم/عين	شباط ٢٠٢٣	لم يلق موضوع التعرض لأفراد من مجموعة ميم/عين اهتمام وسائل الإعلام المحلية التقليدية على رغم أن مؤسسات عربية ودولية قامت بنقل التحقيق. لكن مواقع الاعلام البديل تبدو أكثر التصاقا بقضايا المجموعات الإجتماعية والأقليات وحقوق الانسان.
حالة ٧	اقتحام امن الدولة لمنزل عائلة الصراف علي نمر	آذار ٢٠٢٣	• تفرّدت الجديد بعرض تقرير عن المداهمة، وركزت على مخالفة الجهاز الأمني للقوانين المعمول بها، واتهمت الجهاز الأمني بتقديم معلومات مغلوطة.
حالة ٨	فساد في الأجهزة الأمنية	شباط ٢٠٢٣	أوردت قناة الجديد في نشرتها الإخبارية مقتطفات من برنامج "يسقط حكم الفاسد"، الذي تقوم به "وحدة التحقيقات الاستقصائية" في القناة وتناول مخالفات الأجهزة الأمنية لقانون حماية الشخصيات. تشير القناة الى أن "العبرة في التنفيذ" ملمّحة الى أن الأجهزة الأمنية تميل الى تجاهل قرارات السلطة السياسية بدلا من أن تكون تحت امرتها.
حالة ٩	بيع فتاة قاصر	شباط ٢٠٢٣	• هذه الحادثة وردت في قناتي تلفزيون: LBCI و الجديد، كما أوردتها صحيفتا الجمهورية و L'Orient Le Jour . فيما الوسائل الأخرى المرصودة لم تقم بتغطيتها. • ولم يرد أي إضافات في وسائل الإعلام عن البيان الرسمي كما لم تحظ الحادثة بأي اهتمام إضافي من أي من الوسائل الإعلامية التي قامت ببث الفيديو. فقط L'Orient Le Jour حاولت الذهاب أبعد من تقرير قوى الأمن لكنها لم تحصل على أجوبة.
حالة ١٠	التعرض لمحطة الجديد	شباط ٢٠٢٣	• صحيفة النهار نقلت ما أورده الجديد ونقلت بيانا صادرا عن المكتب الإعلامي المركزي لحركة أمل يردّ على الجديد "مؤكدا ان لا علاقة للحركة بإطلاق النار على هذه القناة. كما تؤكد حركة امل "احترامها للأطر القانونية". • يتبيّن من الحالة أن المثابرة في متابعة القضية دفعت بالقوى الامنية الى توقيف المتهمين، كما أن التنديد الإعلامي جعل أن حركة أمل تصدر بيانا توضيحيا تتبرأ فيه من الموقوفين.

القسم الخامس: مقابلات ميدانية

سعت الدراسة الميدانية الى معرفة اراء 3 اطراف معنيين مباشرة بالاخبار الامنية: الصحافيين، جمعيات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الأمنية الرسمية.
جرى اللقاء مع الصحافيين من خلال مجموعة تركيز مؤلفة من 8 صحافيين. فيما المقابلات مع الجمعيات تناولت 5 منها واجريت مع كل جمعية على حدة. بينما المؤسسات الامنية الرسمية التي تمّ التوجه اليها هي 3: مؤسسة الجيش، مؤسسة قوى الأمن الداخلي ومؤسسة الأمن العام. وقد أجابت المؤسسات الثلاث على الاسئلة الموجهة لها خطيا .

لا بد من الإشارة الى الظروف التي واكبت هذه المقابلات، اذ ان كيفية تعاطي الأطراف المستفتاة معها تُظهر حساسية الموضوع والنظرة إليه في المجتمع اللبناني عموما باعتباره موضوعا دقيقا ليس من السهل مقاربته بطريقة مفتوحة.
ففي اللقاء مع الصحافيين تمنّى بعضهم عدم ذكر اسمه، وآخرون لم يشأوا الاجابة على بعض الاسئلة.

والجمعيات أيضا لم تجب على كل الأسئلة المطروحة. ومن المؤسسات الامنية الرسمية مؤسسة الجيش أجابت على 3 أسئلة من 7.
هذه الأمور تظهر دقة الموضوع في المجتمع اللبناني والحذر من مقاربته بشكل علني.
(مراجعة المقابلات الكاملة في المرفق ب)

ملحق

في منهجية تحليل مضمون التغطيات الإعلامية

- تحليل المواد الإعلامية المرصودة
- شكل التغطية:
- رأي/تحليل (موقف)،
- اخباري (تقرير، معلومات)،
- تحقيق،
- مقابلة (تجربة شخصية، خبير، جهة فاعلة...)،
- بيان رسمي،
- مواد إرشادية توجيهية،
- حملة.

التقارير عن المسائل الأمنية تتناول المواضيع الأساسية التالية:

1- الإرهاب

2- الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات

3- حفظ الأمن وملاحقة مرتكبي الجرائم

- تشريع
- سياسة حكومية
- تحقيقات امنية
- محكمة عسكيرة
- مهام عملانية (دوريات، عملية أمنية، مداهمات)

4- الحوكمة الرشيدة

- سوء الإدارة
- الفساد في قطاع الأمن
- إصلاح قطاع الأمن وحوكمته
- الشفافية والوصول الى المعلومات
- مساءلة ومحاسبة
- كفاءة قطاع الأمن
- استقلالية قطاع الأمن عن التبعية السياسية
- سيادة القانون

٥- الامن وحقوق الانسان

الحق في التظاهر (اعتداء شرطة مجلس النواب على المتظاهرين)

الحق في الاتصال والتعبير(مخابرات الجيش لحقوق اللاجئين في امتلاك أجهزة لإلتقاط الانترنت)

الحق في الحياة والسلامة الجسدية

الحق في الإجراءات القانونية المنصفة

٦- النوع الاجتماعي والتنوع

العنف القائم على النوع الاجتماعي: تلبية الاحتياجات الامنية لجميع المواطنين دون تمييز (حقوق مجتمع الميم عين في التجمع والتظاهر وحرية التعبير)

حقوق المرأة

الخصوصية والحريات الشخصية

٧- أنشطة وعلاقات عامة

انشطة الدعاية والتوعية

أنشطة مشتركة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني

٨- الأمن والسلامة العامة

أنشطة وإجراءات تقوم بها القوى الامنية لضمان السلامة العامة

مواضيع فرعية – subcategories

1	تشريع/سياسة حكومية
2	سياسة حكومية
3	تحقيقات امنية
4	مهام عملانية
5	سوء الإدارة
6	الفساد في قطاع الأمن
7	إصلاح قطاع الأمن وحوكمته
8	الشفافية والوصول إلى المعلومات
9	مساءلة ومحاسبة
10	كفاءة قطاع الأمن
11	الأمن والسياسية
12	سيادة القانون (الالتزام بأحكام القوانين)
13	قضاء عسكري
14	الاحتجاج والتظاهر
15	الحق في الاتصال والتعبير
16	الحق في الحياة والسلامة الجسدية
17	العنف القائم على النوع الاجتماعي
18	حقوق المرأة
19	الخصوصية والحريات الشخصية
20	الحق في الإجراءات القانونية المنصفة
21	أدوار القادة الامنيين
22	الصلاحيات
23	تنفيذ استنابات قضائية
24	نشاطات تتعلق بقطاع الأمن
25	مهام اجتماعية ومدنية
26	تعذيب

مصادر المعلومات التي بنيت عليها القصة
الرواية الامنية الرسمية
مصدر رسمي
مصدر خاص
مصادر متعددة
مصدر اعلامي
منظمات المجتمع المدني
معلومات متداولة (شائعات، اخبار مغلوطة، اخبار مفبركة..)

طبيعة المصدر
اسمي
مُغفل، مُجهل (متكتم عنه)

النبرة الإعلامية
تشكيك
اتهام
تاييد
محايد (توازن في الخبر - بيان..)

الفئات خاصة موضوع التغطية
نساء
اطفال/أحداث
ميم عين
لاجئين
ذوي احتياجات خاصة
مهاجرين
سجينات

موقع التغطية في سياق النشرة او في الصحيفة
خبر اول/مانشيت
خبر رئيسي
اخبار محلية

المرفقات

المرفق أ: دراسة حالة

دراسة حالة 1:
غرق مركب مهاجرين

بتاريخ 24 نيسان 2022 غرق قارب على متنه عشرات المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات لبنانية وغير لبنانية قبالة سواحل طرابلس في شمال لبنان. وكان الركاب يسعون الى مغادرة لبنان بطريقة غير شرعية "بحثا عن مستقبل أفضل" كما ذكر بعضهم. وقد أدى غرق المركب الى وفاة البعض وفقدان البعض الآخر، فيما نجا آخرون. لذلك أطلق على الحادثة لقب "قارب الموت".

تمّ تداول روايتين لحادثة غرق مركب المهاجرين:

-الأولى هي رواية بعض الناجين الذين قالوا أن بحريّة الجيش وخفر السواحل هم من صدموا المركب بقصد اغراقهم .[٨]

- بينما الثانية هي الرواية الرسمية للجيش اللبناني الذي أعلن فيها عن إنقاذ 48 شخصا كانوا على متن مركب تعرض للغرق أثناء محاولة تهريب مهاجرين بطريقة غير شرعية.[٩]
وقد صدر عن قيادة الجيش، مديرية التوجيه بيان يعلن أن "القوات البحرية التابعة للجيش تمكنت من إنقاذ 48 شخصا بينهم طفلة متوفية كانوا على متن مركب تعرض للغرق أثناء محاولة تهريبهم بطريقة غير شرعية، قبالة شاطئ القلمون - الشمال، نتيجة تسرب المياه بسبب ارتفاع الموج وحمولة المركب الزائدة... وتمَّ توقيف المواطن (ر.م.أ) للاشتباه بتورطه في عملية التهريب".

٨- (HTTPS://WWW.YOUTUBE.COM/WATCH?V=LBCTXJ2MJLG)

٩-
HTTPS://WWW.NNA-LEB.GOV.LB/AR/JUSTICE-LAW/537134/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A5%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B0-48-%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D8%A7-%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%AA%D9%86-%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%A8-%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%B3

وعن سبب غرق المركب أعلن قائد القوات البحرية في الجيش اللبناني العميد الركن هيثم ضناوي "أن صاحب المركب هو من قام بمناورة للهروب من الجيش الذي أنذر المركب بالتوقف واصطدم بمركب الجيش ما أدى الى غرق المركب الذي كان يحمل عددا كبيرا من المواطنين خاصة أنه مركب قديم ويعود تصنيعه للعام 1974، وهو معدّ لنقل 10 أشخاص فقط... وأن وجود الجيش هو من ساهم في إنقاذ كل هذا العدد".
بينما الناجون من المركب ذكروا أن طرّاد الجيش قام باغراق المركب عمدا من خلال الاصطدام به لمرتين ما أدى الى احداث فجوة فيه وتسرّب الماء الى داخله والغرق.
كيف غطّت وسائل الإعلام اللبنانية الحادثة؟

تعددت صيغ التغطيات الإعلامية حول الحادثة واتخذت عدة أشكال تحريرية منها تقارير إخبارية وتحقيقات مفصّلة ونقل مباشر. وقد حظيت الحادثة بتغطية أساسية نظرا لحجم المأساة. وتنوعت التغطيات تبعا للوسيلة الإعلامية وللمصدر الذي استندت اليه. بعضها اعتمد المصادر الرسمية وبيانات الجيش ومنها لجأ الى مصادر ارتكزت على تصريحات الناجين من المركب.

تفاصيل التغطية بحسب الوسيلة:

- تلفزيون لبنان:عرض عدة تقارير وقام بنقل مباشر حول آخر الأحداث ونقل تصريح قائد القوة البحرية، وأشار الى عمليات البحث وتشييع الضحايا، والإجراءات الحكومية. ونقل تقريرا عن معلومات خاصة وهي مستندات تذكر أن الزورق قديم ويعود لعام 1974 وهو معرّض للغرق. ولم يتمّ نقل روايات الناجين والاتهامات الموجهة الى الجيش.

- OTV : نقل عدة تقارير عن مستجدات غرق المركب، والمؤتمر الصحافي للقائد العسكري وتشييع الضحايا، وعمليات البحث، وشبكات المهربين، والجلسات الحكومية المتابعة للموضوع. ولم يكن هناك أي اتهام للجيش في التقارير التي عرضت.

- المنار:عرض عدة تقارير عن غرق المركب، والمؤتمر الصحافي للقائد العسكري، وردود الأفعال الرسمية وتشييع الضحايا والنقاشات الحكومية حوله. ولم يكن هناك اتهام للجيش في التقارير التي عرضت.
- الجديد: نقل عدة تقارير عن الحادثة وقام بنقل مباشر من مكان الحادث وتمّ نقل الروايتين، الأولى الأمنية الرسمية والثانية رواية الناجين. وقد أفسح في المجال للناجين لشرح ما حصل واستصراحهم. وكان هناك انتقاد مباشر للقوى العسكرية واتهامهم من قبل المتحدثين بإغراق المركب عمدا. وروى أحدهم أن أحد العناصر العسكرية قال لهم: "بدي قبّركم، تعوا سباحة يا "كلاب".
- صحيفة نداء الوطن:عنونت صفحتها الأولى: "الجيش أغرق "مركب المزايدات". وكتبت: "... وحده قائد الجيش جوزف عون كان على مستوى التحدي والمسؤولية واضعا "كل الضباط والعسكريين بتصرف التحقيق" فحضر جلسة مجلس الوزراء مدججا بالأدلة والوثائق والصور التي تدحض اتهام القوات البحرية اللبنانية بتعمد اغراق الزورق، ليُغرق في المقابل "مركب المزايدات" الرامي الى إيقاع الفتنة بين الجيش و الطرابلسيين مؤكدا بوضوح وبلا ادنى مواربة ان كل هذه الاتهامات أتت لتصبّ في خانة "محاولة التغطية على المهربين...". [١٠]

وهي بذلك تعتبر الاتهام الموجه للجيش من باب المزايدات وترفض كل الاتهامات الموجهة له.

- صحيفة الأخبار:عرضت وجهتي النظر فنشرت مقالا حول الحادثة والروايات الرسمية كما نشرت أيضا مقالا يفصّل روايات الناجين ويتضمّن تشكيكا برواية الجيش. بعض المصطلحات والجمل المستخدمة التي نقلتها الصحيفة عن الناجين: "الطرّاد فات فينا مرتين... كسر اليخت فينا ليغرقنا... وصار يقلّنا بدي قبّركن".

ونقلت أن القائد العسكري تحدّث عن مركب متهالك يعود تاريخ صنعه إلى العام 1974 وعن حمولة زائدة، لكنه في الوقت نفسه لم يُفسّر كيف يمكن لمركب متهالك أن يتمكن من تنفيذ مناورة ليصطدم بالطرّاد العسكري السريع ، وهي هنا تشكك بالرواية الرسمية للجيش.

وتضيف: "لقد عرض العقيد صوراً تُظهر ضربتين في الطراد العسكري، لكنه لم يعرض صوراً وفيديو يُفترض أن تكون موجودة لتكشف ما حصل. في هذه الأيام، أصغر دكانة سمانة لديها كاميرا للمراقبة، فهل يُعقل أن لا يكون الطراد العسكري مزوّداً بكاميرا".

والصحيفة هنا لا تكتفي بنشر رواية الناجين بل تشكك برواية الجيش.

١٠- نداءالوطن (NIDAALWATAN.COM) -
HTTPS://WWW.NIDAALWATAN.COM/PDF/1981-

- النهار:"ان بعض مجريات ما شهدته طرابلس من استغلال للفاجعة التي زجّ فيها عدد من أبنائها، مع عشرات المهاجرين السوريين لم يُعرفوا بعد أيضا، على "مركب الموت" أثار مخاوف جدية من اتساع الاثارة والتحشيد ضد الجيش بزعم تحميله تبعة غرق المركب. ومع أن الجيش سارع منذ عبر قائد القوات البحرية فيه الى كشف وقائع الكارثة تفصيليا التي تثبت المسؤولية المباشرة على قبطان المركب في التسبب بارتطام المركب بخافرة الجيش..." [11]

ورغم أن عدد النهار بتاريخ 27 نيسان عنون في الصفحة الأولى عن المركب: "وقائع رحلة الموت تستدرج ملف النازحين"، غير أن الصحيفة لم تورد أي اتهام ضد المؤسسة العسكرية بل حملت دفاعا عنها كمثل نقل وقائع مجلس الوزراء التي حضرها قائد الجيش ومدير المخابرات وقائد القوات البحرية "وقدّموا عرضا مفصّلا لوقائع ما حصل مع المركب، معززا بالوثائق والصور". كذلك نقلت تصريحات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة دفاعا عن الجيش، وكان التشديد على محاربة تهريب البشر التي تحصل.

- اللواء:عرضت الحادثة ونشرت العديد من التقارير حول الموضوع ولكنها ورغم ذكرها ان الروايات متعددة إلا أن غالب تغطيتها كانت تميل للجيش وللرواية الرسمية ولم يكن هناك مساحة لعرض روايات الناجين إلا عرضا.

فعنوان اللواء في الصفحة الأولى: "مأساة طرابلس: القادة الامنيون أمام مجلس الوزراء لتحديد المسؤوليات". وفي خبرها التفصيلي في الصفحة الرابعة عنونت: "طرابلس شيّعت اثنين من ضحايا "قارب الموت". الجيش: " ما خصنا".[12]وعرضت المتابعة الرسمية للقضية.

ونقلت اللواء تصريح وزير الاعلام الذي أعلن ان قائد الجيش وضع نفسه وقيادة الجيش والعسكريين بتصرف القضاء. ونقلت تصريح رئيس حكومة تصريف الاعمال: من موقعي فإنني أرفض القاء التهم جزافا قبل إنجاز التحقيق، وأشدد على إجراء التحقيقات بسرعة وشفافية بعيدا عن الضغط العالمي والاستثمار السياسي والشعبوي والانتخابي الرخيص. نحن سنتابع القضية وفق الأصول القضائية والامنية، ونشدد على وجوب أن تكون التحقيقات شاملة منذ لحظة انطلاق المركب وصولا الى ما حصل في عرض البحر..."

وأوردت اللواء تقريرا بعنوان: "أهالي مفقودي الزورق يصعّدون: نريد مقابلة قائد الجيش"، يروي تحرك الأهالي ومأساتهم ومعاناتهم على فقدان أبنائهم : "قطعوا الطرق المؤدية الى مرفأ طرابلس ونفذوا اعتصاما أمام البوابة مطالبين بانتشال المركب والجثث وهددوا بالانتقال لاحقا الى منازل السياسيين في طرابلس. وألقى أبو تيمور دندشي كلمة باسم الأهالي أكد فيها لا مشكلة لدى اهالي الضحايا مع الجيش، فعناصره هم اخوتنا وابناؤنا ويعانون ما نعانيه من هذه الضائقة االقتصادية الصعبة، وما يتقاضونه يكفيهم. مشكلتنا مع هذه الطبقة السياسية الحاكمة التي سرقت البلد وأفقرت الناس وأوصلتنا الى هذا الانهيار الكبير مما دفع أهلنا الى المغامرة بأنفسهم وعائلاتهم للهروب من هذا الوضع الصعب ...".

11-الثلاثاء 26 نيسان 2022

12- https://aliwaa.com.lb/paper-copy/50/414753/
https://www.annahar.com/pdf/download?id=601

رغم كل هذه التفاصيل، تحاشت الصحيفة توجيه اتهامات مباشرة للجيش وتناولت المأساة من دون ان تتناول أسبابها.

الإعلام البديل

- موقع ميغافون: نقل التقرير الحادثة كالاتي: "تبرّأت قيادة الجيش من الجريمة في بيانٍ ذكرت فيه أن القارب «تعرّض للغرق أثناء محاولة تهريبهم بطريقة غير شرعية (...) نتيجةً تسرّب المياه بسبب ارتفاع الموج وحمولة المركب الزائدة". إلّا أن شهادات الناجين تكذّب هذه الرواية، فقد صرّح أحدهم أن طرّاد الجيش اصطدم بمركبهم مرّتين: «كسر اليخت فينا منشان يغرّقنا، وصار يقلّنا: بدي أقبركن،» فيما أكّد آخرون أن طرّاد الجيش تعمّد الإصطدام بالقارب. وقد أدّت هذه الرواية إلى توتير الأوضاع بين الجيش وسكان بعض الأحياء في المدينة.

وعرض الموقع تقارير حول الحادثة ونقل روايات الناجين وكان هناك انتقاد للجيش وتشكيك بروايته. وعنون تقريره:."الجيش يتخبّط في رواياته عن اغراق مركب المهاجرين". "برأت قيادة الجيش نفسها مدعية ان تسرب الماء أغرق المركب". وتعليق تحت الفيديو: "نغرقكم لمصلحتكم"".. [١٣]
انه تقرير لا يكتفي بالتشكيك برواية الجيش بل يتّهمه ويسخر من روايته. كما سخر من تدابير الحكومة حول الحادثة: "استدعت الحكومة اليوم كلاً من قائد الجيش وقائد القوات البحرية في قضية إغراق مركب المهاجرين غير النظاميين في طرابلس، وخلصت إلى تكليف الجيش التحقيق مع نفسه في الحادثة، يحدث ذلك فيما يتخبّط الجيش في تقديم رواية متماسكة عمّا حدث، لكنّ دفاعه حتّى الآن يُختصَر بعمله وفق قاعدة «نغرقكم لمصلحتكم".
ميغافون عرض فيديو يبيّن أقوال القائد العسكري وردود مباشرة عليه من شهادات الناجين من المركب مشككا برواية العسكر. فشهادة الناجين تدحض ما قاله الضابط في المؤتمر الصحفي. ويصرّح أحدهم: "بعاد عنهم مئتي متر لم يقرّبوا لانقاذنا: تعا لهون يا كلب". ويدحض الشاهد رواية الجيش: "(قالوا) المركب محمّل 15 ضعف، وبسبب الحمولة الزائدة، لو كان لا يستوعب لما وصلنا الى المياه الإقليمية".

- موقع درج: فتح المجال لروايات من نجا من الغرق وكان هجوم لاذع على الجيش، وذكر أن الجيش تعمّد إغراق القارب.[١٤] هناك تقرير أول "في منزل الرجل الذي فقد أبناءه في قارب الموت" يروي أنه كان ينوي أن يؤمّن لأطفاله حياة جديدة غير تلك التي عاشها هو في لبنان وتجرّع خلالها كل الويلات والظلم. ..ويروي ما حصل معه في عرض البحر، مشيراً إلى تعمد الضابط اللبناني الذي اعترض قافلتهم، إغراقهم عبر الاصطدام بالزورق الذي كاد يغادر المياه الإقليمية اللبنانية، ويضيف الرجل أن ذلك الضابط انهال على الركاب بالشتائم وصدمهم مرتين ما أدى إلى غرق الزورق خلال ثوان معدودة."

١٣- https://www.instagram.com/p/CCUX31NVRWZ/
https://www.youtube.com/watch?v=RINI33JODKI

١٤-
https://daraj.media/89885/
https://daraj.media/89883/

وفي مقال موقّع باسم جهاد بزي يتخذ الموقع موقف الاتهام المباشر للجيش تحت عنوان:"قارب الموت الطرابلسي: الجيش عائماً فوق بحر الجثث" : جاء فيه: " قبل أن تنتشل كل جثث الغرقى من البحر، كان الجيش اللبناني قام بواجبه كاملاً، فعزّى بـ"الشهداء"، وهنّأ الناجين، وألقى موعظة حول خطر التهريب والمهربين، وحقق في الكارثة، وأنهى التحقيق وخرج باستنتاج مفاده أن الضحايا تسببوا في مقتل أنفسهم".

"وجد قائد القوات البحرية العقيد هيثم ضناوي أن 25 دقيقة كافية ليحمّل المهاجرين مسؤولية غرقهم، لأن المركب صغير وعتيق ومحمّل بأضعاف قدرته، ولأن قائد مركب التهريب هو الذي ناور الدورية البحرية التي كانت تطارده واصطدم بها ليخيفها، ما أدى إلى غرق القارب بمن فيه بأقل من خمس ثوانٍ.ولم ينس العقيد أن يمنّن الركاب الناجين، بأن الدورية أنقذتهم، لأنهم لو لم يغرقوا بوجودها معهم، لكان البحر سيلتهمهم جميعهم لاحقاً.

"الضابط المأمور حكى باسم المؤسسة العسكرية الصارمة في هرميتها. وعلى الأرجح أنه ردّد بالحرف ما طلب منه قادته أن يقوله، حتى وهو يتلو ابتهالات بائسة بأن "إنشالله ما بتنعاد"، و"الله لا يجربنا"... وغيرها من التعابير التي نرددها نحن العاجزين المتفرجين على العيون والأفواه المفتوحة للأطفال الموتى. الصلاة ليس واجب الجيش. ليترك لنا التضرع للسماء، وليقم بواجبه الوحيد بعد وقوع هذه الفاجعة بوجوده، وعلى الأرجح بسببه، واجبه في ألا يستخف بالغرقى، الناجين منهم والقتلى، وبأهاليهم، وباللبنانيين.ليس بهذه الخفة يُبرر غرق مركب مُطارد. ببضع صور ملونة يرفعها ضابط أمام صحافيين، وبافتراضات غيبية بحتمية غرق المركب..."

"أما أن تسارع "المؤسسة" العسكرية إلى هذا العرض الهزلي رداً على ما اتهمها به الناجون أنفسهم، ففي ذلك الكثير من تقليد السياسيين اللبنانيين، في اتهام القتيل بسفك دمه، وتحميله ذنب مقتله. وقد طبقت أساليب الساسة اللبنانيين بحذافيرها وهي تحقق مع نفسها بنفسها، وتعلن براءتها حتى من الخطأ التقني، ولا يتطوّع قائدها، ولا رئيسه، القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس البلاد، لإعلان أن غرق المركب يستوجب تحقيقاً تجريه جهة مستقلة، يبدأ باستجواب آمر الدورية، وينتهي باستجواب قائد الجيش"...

استنتاجات عن تغطية غرق الزورق

انقسمت وسائل الإعلام حول هذه القضية، منها من ركّز على رواية الجيش وإجراءات البحث عن الناجيين والإجراءات الحكومية وأسباب الهجرة وهي قنوات وصحف (تلفزيون لبنان، OTV، المنار، النهار، اللواء، نداء الوطن)، عرضت الحادثة من وجهة نظر رواية المؤسسة العسكرية،ولم تفسح في المجال أمام رواية الضحايا.

بينما على المقلب الآخر ورغم نقلها لرواية الجيش وبيانه ومؤتمره الصحافي، فتحت قنوات ووسائل اخرى المجال لعرض روايات الناجيين من المركب كقناة الجديد التي استصرحت العديد منهم وصحيفة الاخبار التي أوصلت روايتهم وشككت بالجيش و بروايته.
وفيما يخص الإعلام البديل فقد كانت تغطيته نقدية إذ أنه نشر شهادات من الناجين واستخدم لغة اتهامية واضحة (درج وميغافون).

يمكن الاستنتاج ان هناك 3 فئات من تغطيات غرق المركب:

- فئة أولى نقلت رواية الجيش واكتفت بها ودافعت عن الجيش.
- فئة ثانية نقلت الروايتين: رواية الجيش ورواية الناجين.
- فئة ثالثة نقلت الروايتين وسخرت من الرواية الرسمية وطالبت بالمساءلة والمحاسبة.

بدا واضحًا من عملية رصد هذه الحالة أن التغطية الاعلامية تختلف باختلاف الوسيلة وسياستها التحريرية وموقفها من المؤسسة العسكرية والقوى الأمنية. أو ربما تختلف تبعا للتقييم السياسي والأمني الذي تراه كل مؤسسة. فقد تعتبر وسيلة إعلامية أن الحقيقة يجب أن تقال مهما كانت نتائجها، وربما اعتبرت وسيلة أخرى أن الحقيقة تضرّ بالأمن الوطني وبالمؤسسة العسكرية.

كما ظهر أن الإعلام البديل كان أكثر تشددا في الدفاع عن المبادئ الإنسانية وحمل اتهاما مباشرا للقوى الأمنية أكثر من باقي الإعلام التقليدي.

دراسة حالة ٢:
وفاة الموقوف السوري بعد تعرضّه للتعذيب

الموضوع: تغطية وسائل الإعلام لوفاة اللاجئ السوري بشّار عبد السعود تحت التعذيب أثناء التحقيق معه من قبل عناصر في جهاز أمن الدولة اللبناني، في نهاية شهر آب من العام 2022.

تعرّض الموقوف بشّار عبد السعود وهو لاجئ من الجنسية السورية لذبحة قلبية (وفقا لتقرير الطبيب الشرعي) خلال التحقيق معه في أحد مراكز تحقيق جهاز أمن الدولة اللبناني في 3 أيلول 2022، أدت إلى وفاته، وسط انتشار معلومات عن تعرضه للتعذيب الوحشي في مكان توقيفه.

تنوّعت الشبهات حول الضحية بشار عبد السعود والأسباب التي أدت إلى توقيفه بين تزوير عملات والانتماء إلى تنظيم "إرهابي". لاسيما أن المديرية العامة لأمن الدولة عممت خبرا على وسائل الاعلام عن توقيف خلية تابعة لداعش والتحقيق مع أعضائها.

إلّا أنّ حقيقة تعرّضه للتعذيب على أيدي عناصر من جهاز أمن الدولة، خصوصاً بعد انتشار صور على مواقع التواصل الاجتماعي تُظهر آثار التعذيب الشديد على جسده، أثارت ردود فعل منددّة ومستنكرة، وتمّ توجيه اتهامات لجهاز أمن الدولة حول تورطه بهذه الحادثة.

كيف غطّت وسائل الإعلام اللبنانية هذه الحادثة وهل تحقّقت من تعرّض الضحية للتعذيب وتابعت القضية لكشف الحقائق ووضعها في متناول الرأي العام والمعنيين بالقضية؟

LBC في نشرتها بتاريخ الثالث من أيلول، أوردت تقريراً محايداً حول الحادثة، عرضت فيه قرار مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي فادي عقيقي توقيف ضابط وعدد من عناصر جهاز أمن الدولة كانوا قد تولّوا التحقيق مع الضحية بتهمة الانتماء الى شبكة إرهابية.

وتضمّن التقرير كلمة لمستشار المدير العام لأمن الدولة، أكد فيها أن التحقيقات ستكشف ملابسات الحادثة، وأن المديرية العامة لأمن الدولة لا تضع خطا أحمر حول أي تصرف شائب لأي ضابط أو عنصر بأي مهمة، فهي لا تغطّي أحدا ودائماً حريصة على حقوق الإنسان ومناهضة العنف.

تلفزيون الجديد أورد في النشرة المسائية بتاريخ الرابع من أيلول، تقريراً تحت عنوان "فيديوهات تفضح تعذيب أمن الدولة للسجين السوري في سرايا تبنين"، وتمّ فيه عرض للوقائع بنبرة اتهامية لجهاز أمن الدولة من خلال إستخدام الجمل التالية:

- بشع الجرائم تلك التي تُرتكب على أيدي عناصر أمنية يرتدون بزة رسمية بإسم الدولة والقانون.
- حاول جهاز أمن الدولة التخفيف من وقع الجريمة بإصدار بيان يؤكد الواقعة ولكنه يدّعي أن - الموقوف إعترف بأنه ينتمي إلى تنظيم داعش.
- قيادة أمن الدولة حاولت التنصّل من تعذيب الموقوف، إلا أن تقرير الطبيب الشرعي أثبت العكس.
- تعذيب الموقوف حتى الموت، فضيحة، تعذيب وحشي للموقوف، الإفتخار بالتهمة واعتبارها دفاع عن النفس، سيناريو ركيك مسرّب.

وتضمّن التقرير مداخلة من الصحافي رضوان مرتضى الذي كان أول من نشر تحقيقاً عن الحادثة على حسابه على "تويتر" والذي تحدّث بلهجة قاسية متهماً الجهاز الأمني بأنه عديم الإنتاجية ويبحث عن إنجاز: "طلعوا يعملوا فيها قبضايات إنو نحنا وقّفنا خلية لداعش كانت عم تحضّر لتفجيرات". ثمّ تحدث عن مستجدات هذا الملف.

وتمّ عرض تسجيل صوتي لنائب المدير العام لأمن الدولة العميد حسن شقير يقول فيه: إن الجهاز كان في موقع الدفاع عن النفس في مواجهة الموقوف الذي هاجم المحقق. وأشار إلى أن تقرير الطبيب الشرعي والأدلة الجنائية يؤكدان أن الموقوف توفي بسبب أزمة قلبية. وأوردت القناة إتصالا مع عائلة السجين التي نفت علاقة ابنها بتنظيم داعش وقالت إنها بصدد تقديم شكوى قانونية.
كما تضمّن التقرير عرض فيديوهات لآثار التعذيب
فيما لم يتطرّق كلّ من تلفزيون الـ OTV وتلفزيون لبنان وتلفزيون المنار في نشراتها المسائية إلى هذه الحادثة.

كيف غطّت الصحف هذا الحدث؟

جريدة الأخبار في عددها الصادر يوم الإثنين 2022/9/5 ، نشرت في صفحتها الرئيسية مقالاً للصحافي رضوان مرتضى تحت عنوان "فضيحة تعذيب موقوف حتى الموت لدى أمن الدولة: فبركات... وشبهات حول تقرير الطبيب الشرعي"، متهماً فيه قيادة أمن الدولة بأنها لم تكن على مستوى المسؤولية في التعامل مع جريمة ارتكبها عناصر وضباط في الجهاز بتعذيب الموقوف السوري بشار عبد السعود حتى الموت. وأنها واصلت محاولة التستّر على جريمة بشعة ضد موقوف أعزل. وأنها أصدرت حكماً مسبقاً من دون محاكمة على موقوف قُتِل على أيدي عناصرها، وألقت عليه تهمة الانتماء إلى تنظيم إرهابي وكأن ذلك يبرّر تعذيبه بوحشية حسب قوله.

واستخدم الصحافي مرتضى نبرة اتهامية بحق قيادة أمن الدولة، وتوجّه إليها من خلال استخدام مصطلحات مثل "لم تكن قيادة أمن الدولة على مستوى المسؤولية، فضيحة، جريمة بشعة، التستر على الجريمة، فبركات، الوحشية التي تعرض لها الموقوف، الفضيحة التي يحاول الجهاز ضبطتها".
كما نُشر هذا المقال على الموقع الإلكتروني للصحيفة، وأُتبع لاحقًا بتقرير عن بيان صدر عن جهاز أمن الدولة حول الحادثة، تحت عنوان، "أمن الدولة: سنُعاقب من يثبت تورّطه بتعذيب بشارعبد السعود"، عرضت الصحيفة فيه بداية ما ورد في البيان الصادر عن المديرية العامة لأمن الدولة: "بأنها ستتخذ «أقصى العقوبات بحقّ كلّ من تثبت مخالفته لتعليمات المديريّة الواضحة، بما يختصّ بحقوق الإنسان ومناهضة العنف والتعذيب»، متهمةً بعض الوسائل الإعلامية بالافتراء عليها وبأن الموقوف قد اعترف بانتمائه الى تنظيم داعش الإرهابي، مطالبة وسائل الإعلام «عدم بثّ أخبارٍ تتعلّق بها، تهدف إلى إثارة الفتنة وتحريك الغرائز، خصوصاً في هذه الظروف الدقيقة التي يمرّ بها لبنان».

وأعادت الصحيفة التذكير في القسم الثاني من التقرير حول "بيان أمن الدولة" بما كشفته الصحيفة في التقرير الذي نشره الصحافي رضوان مرتضى لناحية علامات الاستفهام حول تقرير الطبيب الشرعي وتقاذف المسؤولية والارتباك داخل جهاز أمن الدولة، وبقاء مدير عام أمن الدولة في لارنكا في رحلة استجمامه من دون العودة إلى المديرية لمتابعة القضية.
ويتّضح أن صحيفة الأخبار لم تتراجع عن اتهام جهاز أمن الدولة بالتسبب بموت الموقوف، بالرغم من نشرها بيان امن الدولة الذي اتهم بعض وسائل الإعلام بالافتراء على الجهاز وتشويه صورته.

وهي هنا اذ تفسح في المجال للجهاز الامني بتقديم صياغته للحادثة، غير أنها تؤكد على تحميله مسؤولية وفاة الموقوف.

جريدة النهار نشرت في عددها الصادر بتاريخ الخامس من أيلول 2022 (ص 4 - محليات)، تقريراً إخبارياً تحت عنوان "وفاة موقوف سوري تحت التعذيب تتفاعل... أين القانون 65؟"، أوردت فيه البيان الصادر عن "الهيئة الوطنية" وتصريح رئيس لجنة حقوق الإنسان إستنكاراً لهذه الجريمة النكراء بحق الإنسانية. وتضمن التقرير أيضاً ما توصلت إليه التحقيقات والتوقيفات الحاصلة على أثر الحادثة. وأرفق التقرير بصورة لآثار التعذيب.

جريدة اللواء نشرت في عددها الصادر بتاريخ الخامس من أيلول 2022 (ص 4 - محليات)، تقريراً إخبارياً تحت عنوان "موجة استنكار واسعة لمصرع موقوف سوري لدى أمن الدولة"، أوضحت فيه ملابسات الحادثة ومسار التحقيقات.
وعرضت مجموعة من المواقف المستنكرة لما اعتبروه جريمة قتل الموقوف السوري، ولو كانت تحوم حوله شبهة إرهابية، وذلك في سياق إتهامي لجهاز أمن الدولة، فوصفه النائب إبراهيم منيمنة بأنه جهاز "أثبت فشله وتسلطه وبطشه وتماديه". وعبّر النائب إيهاب مطر عن ضرورة "إجراء عملية تنظيف أخلاقية لكل السلوكيات الأمنية". فيما وصف النائب مارك ضو الجريمة "بالوحشية وأنها تظهر تحلّل الدولة وانعدام الرقابة وعدم احترام القوانين وانتهاك صارخ لمعايير حقوق الإنسان الدولية".
وأرفق التقرير بصورة لآثار التعذيب.

جريدة نداء الوطن نشرت في عددها الصادر بتاريخ الخامس من أيلول 2022 (ص 5 - محليات)، تقريراً إخبارياً تحت عنوان "قطوع وفاة الموقوف السوري: أمن الدولة يحتكم للقضاء".
تضمّن هذا التقرير بحسب مصدر خاص متابع لـ "نداء الوطن" سردا لوقائع الحادثة وملاحظات حولها جاءت في نطاق التشكيك.
وفي عددها الصادر في السادس من أيلول 2022 نشرت جريدة نداء الوطن بياناً صادراً عن المديرية العامة لأمن الدولة تحت عنوان "المديرية العامة لأمن الدولة تؤكد وحدة قرارها"، أكدت المديرية فيه وحدة قرارها وطاقاتها الأمنية والوطنية، مطالبة وسائل الإعلام عدم بثّ إفتراءات وأخبار تهدف إلى إثارة الفتنة.
ويلاحظ في تغطيات الصحف تدرّجا في المواقف، من جريدة الاخبار التي تحمّل الجهاز الأمني مسؤولية وفاة الموقوف باتهامات مباشرة، الى جريدة النهار التي تورد الحادثة والاتهام الموجّه للجهاز الأمني من دون مواقف خاصة بها، ثم اللواء التي أوردت تصريحات لنواب وشخصيات يتهمون مباشرة الجهاز بالمسؤولية عن وفاة الموقوف، الى جريدة نداء الوطن التي تعتمد مصدرا قريبا من الجهاز الأمني فيشكك في الاتهام الموجّه لهذا الجهاز.

كيف غطّت المنصات البديلة هذا الحدث؟

نقد نشرت خبر مقتل الموقوف تحت عنوان "مقتل معتقل بعد تعذيبه على يد الجهاز البرتقالي"، معتبرة أنه ليس الحدث الأول من نوعه، في سلسلة جرائم تعذيب يتعرض لها الموقوفون لدى أجهزة الأمن اللبنانية.

وأجرى الموقع مضبطة اتهامية لقطاع الأمن في لبنان بكافة أجهزته بالقول إن "جرائم مماثلة حصلت بحقّ سوريين ولبنانيين لدى أجهزة مختلفة من مخابرات الجيش، الأمن العام، وأمن الدولة. وهناك تقارير متعددة لمنظمات دولية ندّدت بالتعذيب الذي تمارسه الأجهزة اللبنانية بحق موقوفين لديها".

درج نشرت مقالاً للصحفية باسكال صوما - في تاريخ 06.09.2022، تحت عنوان "شقيق بشارعبد السعود: اعتقلوه بـ"البروتيل" وقتلوه ... هل ترفع العائلة دعوى ضدّ جهاز أمن الدولة اللبناني؟"، تحدثت فيه عن مجريات الحادثة، متهمة أمن الدولة بالتسبّب بقتله ومحاولة تبرير الجريمة.
كما نشرت تقريرا طبيا من مستشفى تبنين الحكومي يفيد أن جثة المتوفى موجودة في المستشفى منذ 31 آب 2022، أي ما يفيد أن حادثة التعذيب حصلت قبل ذلك.

كما استندت في مقالها إلى تقرير سابق لمنظمة العفو الدولية، يوثّق الانتهاكات المروّعة التي ارتكبتها قوى الأمن اللبنانية بحق اللاجئين السوريين الذين تمّ اعتقالهم، "بشكل تعسفي في كثير من الأحيان، بتهم تتعلق بالإرهاب، مستخدمة بعض أساليب التعذيب المروّعة نفسها المستخدمة في أسوأ السجون سمعةً في سوريا".

وفي موقع درج كتب الصحافي اللبناني باسل الأمين مقالاً في تاريخ 08.09.2022، تحت عنوان: "في حين سأله أمن الدولة اللبناني "مين ربّك يا بشار؟"... وقتله!"، اتهم فيه جهاز أمن الدولة بأنه أراد من بشار عبد السعود أن يعترف بأمور لم يرتكبها، معتبراً أن السبب الحقيقي الذي دفعهم إلى قتله جنسيّته السوريّة (أي إتهام جهاز أمن الدولة بالعنصرية). كما اتهم جهاز أمن الدولة بأنه يحاول تسجيل إنجازات وهميّة على حساب موقوفين بريئين. واستند المقال إلى شهادة الموقوف السّابق لدى جهاز أمن الدولة بتهمة العمالة زياد عيتاني.

ميغافون نشر على حسابه خبراً حول الحادثة في تاريخ الخامس من أيلول 2022 تحت عنوان: "جرائم أمن الدولة: جهاز للتعذيب والتلفيق والتخريب"، واصفاً ما حصل بالفضيحة التي تطال هذا الجهاز، ولافتاً الى تكاثر التجاوزات والجرائم التي ارتكبها الجهاز في السنوات الأخيرة.وأُرفق هذا الخبر بمجموعة من الصور التي تضمّنت بعض القضايا التي كان فيها إتهام لجهاز أمن الدولة مثل قضية زياد عيتاني وإيزاك دغيم وغيرها من القضايا.
وهنا أيضا تبدو منصات الاعلام البديل أكثر تشددا في المساءلة من الاعلام التقليدي وتضاعف من اتهامها للأجهزة الامنية مذكّرة بحالات أخرى مماثلة.
بعد أشهر على الحادثة، ومتابعةً للقضية نشر موقع درج تقريراً مفصلاً للصحفية باسكال صوما في تاريخ 08.12.2022، تحت عنوان "بعد نشر تحقيق التعذيب في السجون اللبنانية : قرار قضائي ينصف مسجوناً سورياً ويعترف بتعذيب موقوفين"، تناول آخر المستجدات في القضية وتحديداً قرار القاضية العسكرية، نجاة أبو شقرا، الذي نفى الروايات التي لُفّقت حول القضية وأثبت تورط جهاز أمن الدولة، حسب المقال، وربط هذا القرار القضائي بأنه جاء تتويجاً لعمل المنظمات الحقوقية والصحافية، التي اعتبرت قضية بشار عبد السعود والتعذيب في السجون اللبنانية عموماً، أولوية بالغة الأهمية.
غير أنه بتاريخ 20 نيسان 2023 تحت عنوان: "أمن الدولة "يكافئ" متهمين بجريمة قتل موقوف"، نشرت جريدة الأخبار تقريرا جاء فيه: "

"كافأ جهاز أمن الدولة الضابط المتورط مع عناصر آخرين في تعذيب موقوف سوري حتى الموت، في مركز توقيف في تبنين في أيلول عام ٢٠٢٢، بتعيينه رئيساً لمكتب أمن الدولة في النبطية. الجهاز الذي حاول التستّر على الجريمة وقت وقوعها مدّعياً بأن الموقوف توفي بسكتة قلبية، لم ينتظر صدور حكم المحكمة العسكرية بحقّ الضابط الذي أُخلي سبيله رهن التحقيق مقابل كفالة مالية قدرها 300 مليون ليرة. كذلك أعادت المديرية بقية العناصر الذين أُخلي سبيلهم مقابل كفالة مالية قدرها 100 مليون ليرة إلى الخدمة، فيما أُبقي متّهمٌ وحيد هو المعاون يوسف ب. رهن التوقيف".

"وبيّنت التحقيقات أنّ الأخير عذّب الموقوف السوري بشار عبد السعود الذي كان مقيّداً بالأصفاد بوحشية ما تسبب بوفاته، بحضور الضابط المسؤول عنه وعناصر المكتب داخل المركز التابع لأمن الدولة، من دون أن يتدخّل أحد لردعه. وبعد وفاة الموقوف حاول الضابط تغطية الجريمة بإبلاغ رؤسائه أن عبد السعود كان تحت تأثير المخدرات ما تسبب بتوقّف قلبه. كما حاول، بالتواطؤ مع الطبيب الشرعي، الإيحاء بأن الوفاة كانت طبيعية. ورغم فظاعة الجريمة المرتكبة، تصرّفت قيادة المديرية بخفّة غير مسبوقة. إذ جارت الضابط في الفضيحة لتبرير الجريمة بادّعاء أنّ الموقوف اعترف بأنه ينتمي إلى تنظيم «داعش». وهي بقرار إعادة الضابط والعناصر إلى الخدمة تُمعن في تجاوزاتها، وكأنها تشجّع ضباطها وعناصرها على مخالفة القانون، بمكافأة مرتكب جريمة بدل وقفه عن العمل أو تجميده أو إعادة تأهيله".

تبيّن تغطية هذه الحادثة السياسات التحريرية المختلفة لوسائل الإعلام حيال القضايا الأمنية الحساسة. ففي القنوات التلفزيونية كانت نبرة الجديد اتهامية ضد الجهاز الأمني، فيما قناة LBC ركزت على أن الجهاز يقوم بمعالجة الموضوع وأن القضاء العسكري وضع يده على الملف وأن المخطئ سيحُاسب. فيما القنوات الاخرى لم تشر في نشرتها المسائية الى هذه القضية.

في الصحافة المكتوبة جاءت نبرة الاخبار اتهامية في صفحتها الرئيسية. صحيفتا النهار واللواء كانتا أيضا اتهاميتين لكن في صفحاتهما الداخلية (ص 4)، فيما صحيفة نداء الوطن عرضت الحادثة على صفحتها الخامسة حاملة تشكيكا بالاتهامات الموجهة للجهاز الأمني وواضعة القضية بعهدة القضاء.

منصّات الاعلام البديل ذهبت في انتقادها الجهاز الأمني أبعد من هذه القضية متناولة ممارسات الاجهزة عموما. موقع نقد ذكر أنه "ليس الحدث الأول من نوعه في سلسلة جرائم تعذيب يتعرض لها الموقوفون لدى أجهزة الأمن اللبنانية".

موقع درج تناول تفاصيل التوقيف ما يزيد من قوة التهمة: "اعتقلوه ب البروتيل وقتلوه". كما اتهم الجهاز الأمني بمحاولة تبرير الجريمة، وتوسّع في نقده الى "أن قوى الأمن اللبنانية تستخدم بعض أساليب التعذيب المروعة نفسها المستخدمة في أسوأ السجون السورية".

موقع ميغافون أيضا تخطّى الاتهام بالجريمة واصفا الجهاز الأمني ب "جهاز للتعذيب والتلفيق والتخريب".

دراسة حالة ٣:
شرطي بلدي يعنف قاصرا سوريا

موقع ميغافون أورد حادثة اعتداء على قاصر من الجنسية السورية. وأورد الحادثة في الرواية الآتية[10]: "غياث الباشا (15 عاماً)، وهو لاجئ سوري، تعرّض للضرب المبرح على يد أحد أفراد شرطة بلدية بزبينا- عكار(الشرطي البلدي) ويُدعى دانيال شهدا، لمجرّد شكّ الأخير بأنّ القاصر أقدم على سرقة محفظة، قبل أن يتضّح لاحقاً أن لا علاقة للباشا بالموضوع وقد تقدّم الباشا بشكوى أمام مفخر بلدة بينو.

10 - GhayathAlBacha #Akkar #SyrianReugee #Racism #Lebanon#
#غياث_الباشا #عكار #اللاجئين_السوريين #عنصرية #لبنان

"وتبيّن أنّ شهدا أقدم على خطف الباشا من مكان عمله في أحد مقاهي البلدة الأحد، واقتاده إلى منطقة نائية حيث قام بضربه، وهدّده بالقتل، كما أطلق النار بالقرب منه، بحسب الإفادة التي تقدّم بها القاصر، قبل أن يقوم بتصويره بالفيديو لتوثيق الاعتراف الذي انتُزع منه بالقوة.وغطّت بلدية بزبينا شهدا ولجوءه إلى الممارسات المافيوية، وقالت في بيان صادر عنها إنّ "الحادث شخصي" وليس خلال ممارسة مهامه كشرطيّ بلديّ، من دون أن تتّخذ أيّ إجراء للتحقيق معه ووقفه عن العمل، كما استكملت الظنّ بالباشا مشيرةً إلى أنّ له سوابق بالسرقة وهو الأمر الذي تنفيه عائلته. وبينما تستمرّ التحقيقات في هذا الاعتداء، بدأ التجييش ضدّ السوريّين في البلدة باعتبار أنّ اللاجئين باتوا يحصّلون حقوقهم على حساب المواطنين اللبنانيين، في مشهد عنصري متجدّد في لبنان".

دراسة حالة ٤:
استدعاء ناشطين للتحقيق الجديد 22

نقلت قناة الجديد خبر استدعاء 5 ناشطين الى التحقيق على خلفية أحداث قصر العدل في العاشر من ك2 بتهمة الاعتداء على القوى الامنية خلال تظاهرة جرت دعما لمسار التحقيق مع القاضي البيطار. وتنقل الجديد شهادة المستدعية من الناشطين: " عندي اثباتات انهم هم من اعتدوا علينا وليس العكس، لو كان عندهم ذرة شرف وكرامة لا يفترض أن نكون هنا...ليستدعوا المطلوبين الى التحقيق أولا" (المتهمين بالمسؤولية عن تفجير المرفأ).
وتنقل مشاهد المتضامنين مع المستدعين وأحدهم يقول : "هناك ناس يكونون دوما مكسر عصا، أنه استدعاء تعسفي. إذا كانت النيّة كمّ الأفواه وإعادة عقارب الساعة لدولة بوليسية عن طريق الاقتصاص من أناس معينين الذين هم في الشارع ويعبّرون عن رأي الثورة، سنكون بالمرصاد..."."[١٦]
تفرّدت الجديد بنقل الخبر، الذي ظاهره غير هام، بكونه استدعاء الى التحقيق لم تعطه باقي وسائل الإعلام أهمية. غير أن القناة وضعته في إطار خرق القوانين والتعدّي على الحريات العامة خلافا للمبادئ التي يضمنها النظام الديمقراطي ولما ينصّ عليه الدستور.

دراسة حالة ٥:
التعرّض لزوّار النائبين المعتصمين

إطار الموضوع: ممارسات شرطة مجلس النواب
بعد رفع جلسة مجلس النواب الـ١١ لانتخاب رئيس للجمهورية، قرّر النائبان ملحم خلف ونجاة صليبا الاعتصام سلمياً داخل الهيئة العامة لمجلس النواب للضغط باتجاه انتخاب رئيس. وقال خلف: "قررنا أنا والزميلة نجاة صليبا الاعتصام لكسر الجمود، وقد انضمّ إلينا نواب آخرون ونحن بانتظار باقي النواب، وهذه الخطوة ليست رمزية بل هدفها الدفع نحو انتخاب رئيس فهذا واجب كل نائب."[١٧]
وقد نقلت الجديد[١٨] في تقرير اخباري عن النائبين ان المحامي شكري حداد وهو أحد وكلاء ضحايا انفجار المرفأ قد تعرّض لاعتداء في ساحة النجمة اثناء زيارته لهما. وقد أصدرا بيانا أكدا فيه ان الاعتداء السافر هو استهداف مباشر لهما. وذكرت أنه لم يصدر أي بيان للامانة العامة لمجلس النواب لكن مصادرها أوردت أن السبب هو عدم تدوين الاسم قبل الدخول الى ساحة النجمة.

١٦- .محطة الجديد 22 شباط 2023، النشرة المسائية -

١٧- https://www.almarkazia.com/ar/news/show/453319/%D8%AE%D9%84%D9%81-%D9%88%D8%B5%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D8%A2%D8%AE%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%B6%D9%85%D9%88%D9%86

١٨ محطة الجديد 22 شباط 2023

ونقلت شهادة المحامي حداد: "مد ايدو عليي، وتدخل أصدقاء كي لا يستمر الاشكال(...) والشخص الذي اعتدى عليي لم يكن بلباس عسكري، وقالوا فيما بعد أنه عقيد ولا يفترض به كعقيد المخاطبة هكذا (...)مع العلم ان المكان هو طريق عام ولا يحقّله التعرض لأي مواطن وليس فقط لمحامي".

وأوردت الجديد أن الوزير السابق يوسف سلامه كاد يتعرض للأمر ذاته واقتصر الأمر على إساءة لفظية حسب بيان خلف وصليبا ، وهذا ما أكده سلامه للجديد. وأوردت تصريحا ل سلامه يقول فيه: "هل المجموعة الأمنية التي هي شرطة المجلس هي ميليشيا مستقلة ؟ هذا تصرف غلط... لا يجوز أن يكون هناك فلتان أمني بهذا الشكل في محيط مجلس النواب". وخلصت القناة: "هو استفزاز وتوتّر متعمّد يقول النائبان ولن يثنيهما عن الاعتصام حتى انتخاب رئيس للجمهورية".[١٩]

دراسة حالة ٦:
ملاحقة القوى الأمنية لمجتمع ميم/ عين

نقل موقع ميغافون موضوع التعرض لمجتمع ميم/عين في لبنان نقلا عن مؤسسة هيومن رايتس ووتش:[٢٠] وأورد الموقع أن المنظمة الدولية نشرت تقريراً يوثّق استخدام قوّات الأمن لوسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المواعدة لتصيُّد أفراد مجتمع الميم/عين وابتزازهم واعتقالهم وتلفيق تُهَم ضدّهم في كل من مصر والعراق والأردن ولبنان وتونس.
واستند التقرير إلى مقابلاتٍ مع تسعين شخصاً تعرّضوا للاستهداف الرقميّ من قبل قوّات الأمن وأفراد عاديّين في هذه الدول لجمع أو فبركة معلومات رقميّة ضدّهم. وبحسب ضحايا الاستهداف، عمدت قوّات الأمن إلى تحميل تطبيق غرايندر على هواتف الأفراد المعتقلين كي تتمكّن من اتّهامهم بالشذوذ والدعارة والفجور.

ووثّق التقرير عشرين حالة تصيُّد لأفراد من مجتمع الميم/عين، إذ يقوم عناصر قوّات الأمن بإنشاء حسابات مزيّفة لانتحال صفة أفراد مثليين على تطبيقات فيسبوك وغرايندر بهدف فضحهم واعتقالهم. وبحسب الشهادات، تتعرّض النساء العابرات إلى اعتقالاتٍ تعسّفية بناءً على مظهرهنّ الخارجي، ويُحتجزنَ في زنانين الرجال حيث يتعرّضنَ للاعتداء الجنسي واللفظي والجسدي.

وقد حمّلت هيومن رايتس ووتش قوّات الأمن والقوانين المبهمة مسؤولية هذه الانتهاكات، كما أكّدت على ضرورة اتّخاذ شركات تطبيقات فيسبوك وانستغرام وغرايندر الإجراءات اللازمة لحماية المستخدمين وإدارة المحتوى، خصوصاً في ما يتعلّق بحالات فضح أفراد مجتمع الميم على وسائل التواصل الاجتماعي وابتزازهم علنيا".
موقع درج نقل عن هذه القضية: ان "استهداف مجتمع الميم/عين على الإنترنت سببه وضعهم القانوني غير المستقر، في ظل غياب الحماية بموجب القوانين أو معايير السلامة على المنصات الرقمية". ويورد الموقع من تقرير منظمة هيومن رايتس: "بحسب المنظمة، قامت قوات الأمن بالإيقاع بأفراد من مجتمع الميم/عين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المواعدة، وعرّضتهم للابتزاز والمضايقات عبر الإنترنت، واعتمدت على الصور والمحادثات ومعلومات حصلت عليها بطريقة غير مشروعة، في الملاحقات القضائية، ويعدّ ذلك انتهاكاً للحقّ في الخصوصية وغيره من حقوق الإنسان."

---

١٩ - ينطبق على هذه الحالة "إهمال الجهات الفاعلة في القطاع الأمني سيادة القانون، قد يؤدي ذلك إلى الفساد وإساءة استخدام السلطة وانتهاكا لحقوق. وفي الوقت نفسه، يعني ذلك أيضًا أنه يقع على عاتق القطاع الأمني واجب رفض الأوامر غير القانونية في الحالات التي قد تسعى فيها الحكومات إلى ترهيب أولئك الذين يُنظرإليهم على أنهم معارضون ومضايقتهم وحتى قتلهم".
"مجموعة الأدوات الخاصة بإعداد التقارير عن القطاع الأمني. وسائل الاعلام والصحافة وإصلاح القطاع الأمني". فيرلي شابوي. . مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني. ص 5. 2020. DCAF. Geneva Centre fir Security Sector Governance

٢٠. https://www.instagram.com/p/ComXMe2o1SV/?igshid=ZjE2NGZiNDQ%3D
https://www.instagram.com/p/Co7OxG-qsj5/?igshid=ZjE2NGZiNDQ%3D

لم يلق موضوع التعرض لأفراد من مجموعة ميم/عين اهتمام وسائل الإعلام المحلية التقليدية على رغم أن مؤسسات عربية ودولية قامت بنقل التحقيق. لكن مواقع الاعلام البديل تبدو أكثر التصاقا بقضايا المجموعات الإجتماعية والأقليات وحقوق الانسان.
موقع درج نقل عن هذه القضية: ان "استهداف مجتمع الميم/عين على الإنترنت سببه وضعهم القانوني غير المستقر، في ظل غياب الحماية بموجب القوانين أو معايير السلامة على المنصات الرقمية". ويورد الموقع من تقرير منظمة هيومن رايتس: "بحسب المنظمة، قامت قوات الأمن بالإيقاع بأفراد من مجتمع الميم/عين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المواعدة، وعرّضتهم للابتزاز والمضايقات عبر الإنترنت، واعتمدت على الصور والمحادثات ومعلومات حصلت عليها بطريقة غير مشروعة، في الملاحقات القضائية، ويعدّ ذلك انتهاكاً للحقّ في الخصوصية وغيره من حقوق الإنسان." [٢١]
لم يلق موضوع التعرض لأفراد من مجموعة ميم/عين اهتمام وسائل الإعلام المحلية التقليدية على رغم أن مؤسسات عربية ودولية قامت بنقل التحقيق. لكن مواقع الاعلام البديل تبدو أكثر التصاقا بقضايا المجموعات الإجتماعية والأقليات وحقوق الانسان.

دراسة حالة ٧:
اقتحام امن الدولة لمنزل عائلة الصراف علي نمر

أوردت قناة الجديد تقريرا مصورا عن مداهمات قام بها جهاز أمن الدولة في منطقة الشياح تطال أقرباء علي نمر الخليل، وهو الصراف الموقوف لدى جهاز فرع المعلومات. وأورد التقرير أن جهاز أمن الدولة قام بمداهمة محال علي نمر الخليل ومنازل اقربائه بالكسر والخلع. ويرِدُ في التقرير شهادة أحد أقرباء الصراف الذي يروي أن المداهمة حصلت الواحدة ليلا من جانب جهاز أمن الدولة، على رغم أن جهاز شعبة المعلومات كانت جاءت قبلا وكشفت على المنزل. ويسأل المواطن: لماذا جهاز أمن الدولة يداهم الواحدة ليلا؟ فهل نحن في قضية إرهاب أم موضوع صيرفة؟

ويروي تقرير الجديد: الارتكابات وصلت الى حد فتح خزنتين من دون شهود ومن دون حضور أصحابها بشكل مخالف للقوانين. وينقل التقرير صور فيديو عن نتيجة المداهمة والتحطيم الحاصل في المنزل.
ونقلت القناة أنها سألت جهاز أمن الدولة عن قانونية هذه المداهمات، فكان الجواب أن الإجراءات قانونية وحصلت باشارة من المدعي العام وان ذلك حصل بحضور المختار.

غير أن القناة تنقل انه تبيّن لها أن "لا إشارة من المدعي العام للمداهمة، وأن المختار الذي كان موجودا هو مختار المحلة أخرى"، أي أن المداهمة غير قانونية. وتستنتج: ان المداهمة تحوّلت الى عراضة مخالفة لقانون تفتيش المنازل و تجاوز لحد السلطة. [٢٢]

تفرّدت الجديد بعرض تقرير عن المداهمة، وركزت على مخالفة الجهاز الأمني للقوانين المعمول بها، واتهمت الجهاز الأمني بتقديم معلومات مغلوطة.

---

٢١ - درج، 22 شباط.
٢٢ - مداهمات "وهمية" لأمنالدولارتطالأقرباءعلينمرالخليل .. ماالقصة؟ Dollar - YouTube

دراسة حالة ٨:
فساد في الأجهزة الأمنية

أوردت قناة الجديد في نشرتها الإخبارية مقتطفات من برنامج "يسقط حكم الفاسد"، الذي تقوم به "وحدة التحقيقات الاستقصائية" في القناة وتناول مخالفات الأجهزة الأمنية لقانون حماية الشخصيات. وذكرت أن عشرات الشخصيات تُمنح حمايات أمنية وسيارات من جهاز أمن الدولة خلافا للقانون ومن هؤلاء قضاة ووزراء وسياسيون وشخصيات لا صفة لها. ومن بين هؤلاء الوزير السابق سليم جريصاتي الذي استصرحته عن الموضوع فقال إن جهاز الأمن العام وضع بتصرفه سيارة مصفحة "حين استشعر بخطر على شخصي".
وجاء في تقرير القناة: "ردّ جهاز أمن الدولة على هذه الاتهامات بأن هذا التوزيع قانوني قبل ان يتبيّن في المستندات الرسمية وجود 151 عنصرا موزعين خلافا للقانون...تحرّك رئيس الحكومة وارسل تعميما الى مجلس الدفاع الأعلى طالبا اجراء دراسة فعلية ووقف المخالفات. كما أرسل كتابا الى وزير الداخلية يطلب فيه من قوى الامن الداخلي والامن العام سحب العناصر المولجة حماية الشخصيات خلافا للقانون ووكتابا الى جهاز امن الدولة يطلب اليه أيضا الامر ذاته... العبرة في التنفيذ وعدم تجاهل الأجهزة كتاب ميقاتي".[٢٣]
تشير القناة الى أن "العبرة في التنفيذ" ملمّحة الى أن الأجهزة الأمنية تميل الى تجاهل قرارات السلطة السياسية بدلا من أن تكون تحت امرتها.

دراسة حالة ٩:
بيع فتاة قاصر

أورد بيان لقوى الأمن الداخلي على موقعه الرسمي أن القوى الأمنية أحبطت عملية "بيع" فتاة قاصر من جانب والدتها وزوج والدتها لتشغيلها في مجال الدعارة. وذكر البيان أن مكتب مكافحة الاتجار بالأشخاص تمكّن من نصب "كمين محكم" نجح من خلاله في إحباط العملية وتوقيف الشبكة بالجرم المشهود.[٢٤]ويورد البيان ان المتورطين هم الوالدة سورية الجنسية، وزوجها لبناني الجنسية، ورجل وسيط من الجنسية اللبنانية، بينما والد الطفلة فلسطيني الجنسية. أما الفتاة القاصر فهي من دون أوراق ثبوتية، وتدعى حسب أقوالها أنها من مواليد ٢٠٠٦، فلسطينية الجنسية. ويشير التقرير الى أن التحقيق مع القاصر جرى بحضور مندوبة جمعية حماية الأحداث.

بالإضافة الى نشر الخبر، عمدت القوى الأمنية الى توزيع فيديو (بما فيه على تويتر) يوثّق ضبط المجموعة خلال عملية "البيع". ويظهر الفيديو أشخاصا مموهي الوجه يقومون بعدّ مبلغ من المال ثم يظهر تدخل القوى الأمنية على خلفية صوت: "ما حدا يتحرّك" ويقومون باعتقال الأشخاص.
هذه الحادثة وردت في قناتي تلفزيون: LBCI و الجديد، كما أوردتها صحيفتا الجمهورية و L'Orient Le Jour . فيما الوسائل الأخرى المرصودة لم تقم بتغطيتها.

---

[٢٣] محطة الجديد 28 شباط 2023، النشرة المسائية.

[٢٤] ISF - Internal Security Forces-قوى الأمن الداخلي - الموقع الرسمي. إحباط عملية بيع فتاة قاصر من قبل والدتها وزوجها للعمل في مجال الدّعارة، ومكتبمكافحة الإتجار بالأشخاص وحماية الآداب يوقف الضالعين في العملية بمؤازة من المجموعة الخاصّة.

كيف نقلت وسائل الإعلام الحادثة؟

قناة LBCI أوردت الخبر نقلا عن بيان قوى الأمن الداخلي وأوردت الفيديو نفسه من دون أي تعليق إضافي. وذكرت أن الفتاة عمرها 14 عاما، وبلغت مدة الفيديو 50 ثانية.
قناة الجديد هي أيضا نقلت الخبر مرفقا بالفيديو ولم يتضمّن الخبر إلا ما ورد في بيان قوى الأمن الداخلي. مدة الفيديو على الجديد 153 ثانية. وذكرت "ان الفتاة من مواليد 2006 بحسب أقوالها وهي فلسطينية الجنسية ومن أم سورية".

صحيفة الجمهورية نقلت بيان قوى الأمن الداخلي من دون أي تعليق.

L'Orient Le Jour أوردت الخبر حسب بيان القوى الأمنية، وورد فيه عنصر إضافي لم تذكره الوسائل الأخرى وهو أن تحقيقا جرى مع الفتاة بحضور مندوب عن جمعية حماية الطفل في لبنان، وهو ما أورده البيان الرسمي للقوى الأمنية.
وذكرت الصحيفة أنها حاولت التوسّع بالموضوع واتصلت بالجمعية المذكورة لكن مندوبة الجمعية ذكرت انها لا تستطيع إعطاء معلومات إضافية إذ "أن للفتاة ملف قضائي". كما ذكرت الصحيفة أنها حاولت الاتصال بالشرطة حول الموضوع "لكنها لم تستطع التواصل معها".
ولم يرد أي إضافات في وسائل الإعلام عن البيان الرسمي كما لم تحظَ الحادثة بأي اهتمام إضافي من أي من الوسائل الإعلامية التي قامت ببث الفيديو. فقط L'Orient Le Jour حاولت الذهاب أبعد من تقرير قوى الأمن لكنها لم تحصل على أجوبة.

دراسة حالة ١٠:
التعرض لمحطة الجديد

أوردت قناة الجديد تقريرا اخباريا يفيد أن شعبة المعلومات عمدت الى توقيف المعتدين على[٢٥] قناة الجديد. وجاء في التقرير:"بعد مرور أكثر من شهرين على الاعتداء، والفاعلان هما علي حيدر عساف ومهدي علي عقيل المنتميان الى حركة امل. وقد اعترفا بأنهما اقدما على اطلاق النار... لكن أبعد من شخصين متهمين... ماذا عن غطائهما السياسي، وكيف ستبرّر "أمل" هذا الاعتداء الذي قد يعطيه الرئيس نبيه بري غدا الصفة التشريعية؟ و"الجديد" إذ تتابع هذه القضية لدى تحرّي بيروت والقضاء، فإنها تسأل عن أدوار أرفع من عنصرين اثنين فإن لعسّاف وعقيل عقل مدبّر".
صحيفة النهار نقلت ما أورده الجديد ونقلت بيانا صادرا عن المكتب الإعلامي المركزي لحركة أمل يردّ على الجديد "مؤكدا ان لا علاقة للحركة بإطلاق النار على هذه القناة. كما تؤكد حركة امل "احترامها للأطر القانونية".
يتبيّن من الحالة أن المثابرة في متابعة القضية دفعت بالقوى الامنية الى توقيف المتهمين، كما أن التنديد الإعلامي جعل أن حركة أمل تصدر بيانا توضيحيا تتبرأ فيه من الموقوفين.

---

٢٥ محطة الجديد 26 شباط 2023، النشرة المسائية

المرفق ب: مقابلات ميدانية

ا-مجموعة الصحافيين

تضمنت مجموعة التركيز 8 صحافيين: 5 نساء و 3 رجال، يعملون في مؤسسات اعلامية مختلفة: تلفزيون، اذاعة، صحيفة مكتوبة، صحيفة الكترونية، موقع الكتروني، وكالة أخبار، وصحافي مستقل.

ودارت الأسئلة حول الاشكاليات التي تُطرح عند الصحافيين خلال تغطية القضايا المرتبطة بقطاع الأمني. غير أن بعض الاسئلة لم تعط نتائج واضحة أو حاسمة، كمثل السؤال هل يجب أن يكون هناك صحافي في المؤسسة الإعلامية متخصص في الشؤون الأمنية؟ فالاجوبة على هذا السؤال كانت متنوعة وغير جازمة وأحدهم رأى أن لا ضرورة لذلك. وكذلك الاجوبة على السؤال عن عدد الصحافيين المتخصصين في الشؤون الأمنية، إذ كانت الاجابة صعبة لعدم معرفة أعضاء المجموعة بذلك، فيما اعتبر أحدهم أن لا ضرورة للتخصص في الشؤون الامنية.

وبالنظر الى طول النقاش في مجموعة التركيز، نحاول إبراز الاجوبة التي تسمح بخلاصات مفيدة للدراسة.

- **هل من السهل الوصول الى المعلومات الأمنية أو الأخبار التي تعني المؤسسات الامنية؟**

أجمع الصحافيون على 3 نقاط: التواصل مع المؤسسات الأمنية بات أقل صعوبة من قبل، الأجهزة الأمنية تعطي الصحافيين فقط ما يناسبها من معلومات، وعلاقة الصحافي الشخصية بمصادره الأمنية مهمة للحصول على معلومات فضلا عن خبرته الشخصية.

وبحسب إجابات الصحافيين تختلف امكانية وصول الصحافي الى المعلومات الامنية تبعا لعدة عوامل:
- اولا: طريقة تعامل جهاز الاعلام والعلاقات العامة في كل مؤسسة امنية مع الصحافيين، اذ تختلف طريقة التعامل من جهاز الى اخر.
- ثانيا: الوصول الى المعلومة تبعا لنوعية الحدث الامني وحساسيته بالنسبة للأجهزةالامنية.
- ثالثا: المصادر الامنية التي يمتلكها الصحافي والتي يمكن أن تساعده في الحصول على معلومات معيّنة غير متاحة لبقية الصحافيين.

- **ما هي مصادر الاخبار الامنية؟**

تتعدد مصادر الصحافيين في معالجتهم المواضيع الأمنية، وهم يعددون المكاتب الإعلامية للأجهزة الأمنية، مسؤولين أمنيين من مستوى عال، وصداقات الصحافيين مع مسؤولين أمنيين.
ويختلف تعريف الصحافيين للمصادر الأمنية فمنهم من يعتبر أن المصدر الأمني هو جهاز الإعلام والعلاقات العامة في المؤسسة الامنية. وهناك من يعتبر المصدر الأمني هو حسابات هذه المؤسسات على مواقع التواصل الاجتماعي. وهناك من يعتبر أن المصدر الأمني هو بعض القادة الأمنيين والضباط في هذه الأجهزة والذين يرتبطون مع بعض الصحافيين بعلاقات يمكن من خلالها الحصول على بعض المعلومات الأمنية. ويشير أحدهم الى أن "المؤسسة الأمنية تتجنّب تزويد الصحافي بالمعلومات رغم وجودها اذا كان الموضوع حساسا".

- **هل لديك وصول سهل للمسؤول الاعلامي او الجهاز الاعلامي للاجهزة الامنية المختلفة؟**

الأجوبة قليلة على هذا السؤال، وهي متناقضة، لكن يمكن الاستنتاج ان الوصول الى المسؤول الإعلامي ليس دائما بالأمر السهل، كما أن الوصول إليه لا يعني حكما الوصول الى المعلومات.
وتعود هذه الصعوبة إلى الإجراءات التي تتطلبها إجراء مقابلة صحفية مع المسؤول الأمني. ويزداد الأمر تعقيدا كلما ازدادت حساسية الموضوع، الأمر الذي قد يدفع الصحافي الى البحث عن مصادر أخبار خاصة للحصول على المعلومات.

- **كيف يتعامل الصحافي مع المعلومة الأمنية التي يحصل عليها، وهل يجب تدقيق المعلومات التي مصدرها القوى الأمنية؟**

غالبية الصحافيين أجابوا أنهم يدققون بالمعلومة الأمنية قبل نشرها للتأكد من صحتها أو من وقعها على الجمهور "وعدم اعتبار المعلومات الصادرة عن الأجهزة الأمنية موثوقة"، كما "أن بعض الأجهزة الأمنية قد تعمد الى اعطاء معلومات ملطفة أو ناقصة".

ويؤكد معظم الصحافيين المشاركين على ضرورة احترام المعلومات الأمنية الحساسة وعدم نشرها في حال كان النشر سيؤدي الى فتنة أو اضطرابات أمنية، كنوع من المسؤولية الإجتماعية.

- **كيف تتعاطى كصحافي مع قضايا الفساد عند القوى الأمنية؟**

يجمع الصحافيون على ضرورة متابعة قضايا الفساد المتعلقة بالأجهزة الأمنية وضرورة تسليط الضوء عليها كما يتمّ التعامل مع أي قضية فساد أخرى. غير أن بعضهم ذكر أن "المؤسسات الاعلامية تتجنب التعاطي في هذه القضايا خوفا على علاقاتها مع هذه المؤسسات أو مع المسؤولين عنها".

- **هل تبعية المؤسسة الاعلامية السياسية يمكن أن تؤدي إلى توجيه الخبر في التغطيات الامنية؟ وهل هناك خطوط حمراء في مواضيع الأمن؟**

تجمع غالبية آراء الصحافيين أن الوسيلة الإعلامية تلجأ الى توجيه الخبر المتعلق بالتغطيات والمواضيع الأمنية. ولكن هذا التوجيه إنما يكون في المواضيع الأمنية الحساسة، كالتحقيقات الأمنية أو ممارسات معينة للأجهزة الأمنية، والتي يمكن أن يكون لها تبعات سياسية. أما فيما يخص الأخبار الأمنية الروتينية التي لا تعكس موقفا سياسيا أو البيانات الصحافية فإنه غالبا ما يتمّ التعامل معها بشكل عادي ولا تخضع للتدخلات من إدارة المؤسسة.

- **هل هناك في المؤسسة الإعلامية سياسة تحريرية خاصة بالاخبار الأمنية؟**

يجيب بعض الصحافيين أن غالبية المؤسسات الاعلامية تعتمد سياسة تحريرية معيّنة أو مصطلحات محددة عند التعاطي مع القضايا الأمنية. كما يمكن أن يكون هناك لهجة تحريرية معيّنة حول المواضيع الأمنية بسبب رغبة المؤسسة الاعلامية بعدم التصادم مع الأجهزة الامنية.

ويشرح أحدهم: "في غالبية المؤسسات الإعلامية اللبنانية هناك سياسة تحريرية ومصادر خاصة تزوّد الوسيلة الإعلامية بالأخبار الأمنية، وفي حال عدم تقاطع الخبر مع سياسة الوسيلة يمكن إهمال الخبر. فعلى سبيل المثال لا يمكن نشر خبر في قناة المنار عن تجاوزات في جهاز الأمن العام في فترة رئاسة اللواء عباس ابراهيم، والأمر نفسه سابقاً في قناة المستقبل اذ لا يمكنها نشر خبر عن قوى الأمن الداخلي. والأمر نفسه في قناة otv حيث من غير "المنطقي" نشر خبر عن الحرس الجمهوري في فترة حكم الرئيس السابق ميشال عون".

- **ما هي الصعوبات في التعامل مع الأجهزة الأمنية ، وهل تتذرع القوى الأمنية بالضرورات الأمنية لمنع الصحافيين من التغطية أو الاقتراب من موقع معين؟ وكيف يجب أن يتصرف الصحافي حيال ذلك؟**

بحسب الصحافيين المشاركين في الدراسة، إن أبرز ما يعانون منه هو منعهم من التصوير لأسباب وذرائع مختلفة، غالبا تتمحور حول الضرورات الأمنية ومنع الفوضى. كما أشاروا الى اعتداءات مباشرة عليهم من قبل الأجهزة الأمنية مع ذكرهم أن الامر يختلف بين جهاز وآخر، فضلا عن تلكؤ الأجهزة في الدفاع عنهم. ويعطون مثالا ما حصل في تحركات تشرين 2019 حيث تعرّض الصحافيون للمضايقات من قبل المتظاهرين وتُركوا من دون حماية.

ومن أِشكال المنع التي يذكرونها مثلا: منع تصوير القوى الأمنية، ومنع الإقتراب من مدخل مجلس النواب لاستصراح النواب بحجة الفوضى التي تحصل وتقليص فرق العمل، وما حدث مؤخرا من منع تصوير حاكم مصرف لبنان في قصر العدل.

- **هل تشعر أن محاورك لدى الأجهزة الأمنية يعتبرك كصحافي عنصرا جادا للمناقشة؟**

يختلف تعاطي الأجهزة مع الصحافي ومدى الجدية في التواصل مع الإعلاميين وفقا لعدة أمور منها: طبيعة الجهاز الإعلامي الأمني إذ هناك أجهزة تتعامل مع الإعلام أفضل من غيرها، طبيعة الموضوع ومدى حساسيته الأمنية التي قد تؤدي الى تفاوت في الايجابية مع الصحافيين، وأخيرا الصحافي نفسه واسمه ومدى احترافيته ومهنيته وهوية المؤسسة التي يمثلها. فكل تلك الأمور تؤخذ في الحسبان في التعاطي الجدي أو السلبي بين الأمن والإعلام.

ويشرح أحد الصحافيين: "يفترض أن تكون العلاقة طبيعية بين الصحافي والأجهزة الأمنية إذ يجب أن تكون أهدافهم هي نفسها كمثل كشف الحقيقة وكشف الفساد وعليها أن تكون علاقة متكاملة، ولكن على الطريقة اللبنانية فإن العلاقة بين الأجهزة الأمنية والوسائل الإعلامية هي علاقة مصالح متبادلة".

ويشرح أحدهم: "في غالبية المؤسسات الإعلامية اللبنانية هناك سياسة تحريرية ومصادر خاصة تزوّد الوسيلة الإعلامية بالأخبار الأمنية، وفي حال عدم تقاطع الخبر مع سياسة الوسيلة يمكن إهمال الخبر. فعلى سبيل المثال لا يمكن نشر خبر في قناة المنار عن تجاوزات في جهاز الأمن العام في فترة رئاسة اللواء عباس ابراهيم، والأمر نفسه سابقاً في قناة المستقبل اذ لا يمكنها نشر خبر عن قوى الأمن الداخلي. والأمر نفسه في قناة otv حيث من غير "المنطقي" نشر خبر عن الحرس الجمهوري في فترة حكم الرئيس السابق ميشال عون".

- **ما هي الصعوبات في التعامل مع الأجهزة الأمنية ، وهل تتذرع القوى الأمنية بالضرورات الأمنية لمنع الصحافيين من التغطية أو الاقتراب من موقع معين؟ وكيف يجب أن يتصرف الصحافي حيال ذلك؟**

بحسب الصحافيين المشاركين في الدراسة، إن أبرز ما يعانون منه هو منعهم من التصوير لأسباب وذرائع مختلفة، غالبا تتمحور حول الضرورات الأمنية ومنع الفوضى. كما أشاروا الى اعتداءات مباشرة عليهم من قبل الأجهزة الأمنية مع ذكرهم أن الامر يختلف بين جهاز وآخر، فضلا عن تلكؤ الأجهزة في الدفاع عنهم. ويعطون مثالا ما حصل في تحركات تشرين 2019 حيث تعرّض الصحافيون للمضايقات من قبل المتظاهرين وتُركوا من دون حماية.

ومن أِشكال المنع التي يذكرونها مثلا: منع تصوير القوى الأمنية، ومنع الإقتراب من مدخل مجلس النواب لاستصراح النواب بحجة الفوضى التي تحصل وتقليص فرق العمل، وما حدث مؤخرا من منع تصوير حاكم مصرف لبنان في قصر العدل.

- **هل تشعر أن محاورك لدى الأجهزة الأمنية يعتبرك كصحافي عنصرا جادا للمناقشة؟**

يختلف تعاطي الأجهزة مع الصحافي ومدى الجدية في التواصل مع الإعلاميين وفقا لعدة أمور منها: طبيعة الجهاز الإعلامي الأمني إذ هناك أجهزة تتعامل مع الإعلام أفضل من غيرها، طبيعة الموضوع ومدى حساسيته الأمنية التي قد تؤدي الى تفاوت في الايجابية مع الصحافيين، وأخيرا الصحافي نفسه واسمه ومدى احترافيته ومهنيته وهوية المؤسسة التي يمثلها. فكل تلك الأمور تؤخذ في الحسبان في التعاطي الجدي أو السلبي بين الأمن والإعلام.

ويشرح أحد الصحافيين: "يفترض أن تكون العلاقة طبيعية بين الصحافي والأجهزة الأمنية إذ يجب أن تكون أهدافهم هي نفسها كمثل كشف الحقيقة وكشف الفساد وعليها أن تكون علاقة متكاملة، ولكن على الطريقة اللبنانية فإن العلاقة بين الأجهزة الأمنية والوسائل الإعلامية هي علاقة مصالح متبادلة".

- **هل يجب أن يخضع الصحافيون لتدريبات حول كيفية تغطية وتحليل القضايا المرتبطة بالقطاع الأمني؟ وفي حال وجدت هذه التدريبات من يقوم بها؟**

يؤكد المشاركون على حاجة الصحافيين لتدريبات حول كيفية تغطية وتحليل المواضيع الأمنية، وإن كان بعضهم خضع لتدريبات معينة ولكنها ليست كافية. وقد يلجأ الصحافي الذي لم تتح له فرص الخضوع لتدريبات إلى طرق أخرى لتحسين تغطيته، وغالبا يكون ذلك بالاستعانة بزملائه في المؤسسة الإعلامية من الذين لديهم خبرة وتجربة في هذه القضايا.

٢- جمعيات من المجتمع المدني

تم إجراء مقابلات مع 5 من جمعيات المجتمع المدني التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان لمناقشة تقييمهم تغطية الإعلام اللبناني للقضايا الامنية، وعن الدور الرقابي الذي يجب أن تلعبه، ومدى احترام القوى الأمنية للقوانين أثناء تأدية عملها. والجمعيات المشاركة هي:
-المركز اللبناني لحقوق الإنسان (CLDH)-(حسنا عبد الرضا)
-منظمة العفو الدولية-(رينا وهبي)
-ألف-(جورج غالي)
-منّا لحقوق الإنسان- (سعد الدين شاتيلا)
-هيومن رايتس ووتش

بعض الملاحظات على أجوبة جمعيات المجتمع المدني:

-هناك الكثير من النقاط أو الإشكاليات التي التقت عليها الجمعيات المشاركة بشكل شبه كامل وان اختلفت قراءتها لها في بعض الأحيان.

-بعض الجمعيات لم تجب على كل الأسئلة مثل ألف التي أجابت عن 6 من أصل 7، منّا لحقوق الإنسان: 5 من أصل 7، وهيومن رايتس ووتش: 2 من أصل 7.

-حملت أجوبة الجمعيات نقدا لأداء بعض وسائل الإعلام اللبنانية والأجهزة الامنية، لذلك نورد أجوبة الجمعيات كما وردت بالنظر الى الفائدة التي تحملها في شرح ميدان عملها ومواكبتها التغطيات الإعلامية في قضايا حقوق الانسان.

- **هل أنت راض عن تغطية الإعلام اللبناني للقضايا الأمنية؟ وهل تعتبره يقوم بدوره بالاضاءة على الأحداث أم تراه مقصرا في ذلك؟**

انقسمت آراء الجمعيات المشاركة حول رضاها عن التغطية الإعلامية للقضايا الأمنية، فمنها من اعتبر أن الإعلام اللبناني مقصّر في أداء دوره وهو يكتفي فقط بنقل البيانات الرسمية من دون التعمق في المواضيع ومحاولة كشف جوانبها، ويعود ذلك الى الظروف الصعبة التي تعيشها المؤسسات الإعلامية والى الخوف من التضييق الأمني التي قد تتعرض له، بينما اعتبر البعض الآخر أن الإعلام يقوم بدوره المحوري في الإضاءة على القضايا الأمنية وأن المشكلة ليست بالتقصير بل بإعتماد مصادر للمعلومات الأمنية غير دقيقة. ومن الأجوبة على السؤال:

- المركز اللبناني لحقوق الإنسان: "الإعلام اللبناني مقصّر بشكل عام عن تغطية القضايا الأمنية، سبب ذلك غير واضح إذ يمكن أن يعود الى إمكانيات اقتصادية أو أسباب خاصة به أو بسبب قيود مفروضة من الأجهزة الأمنية".
- منظمة العفو الدولية: "يؤدي الإعلام في لبنان دوراً محورياً في الإضاءة على القضايا الأمنية، وكثيراً ما ينتشر الخبر عبره قبل أن يصل إلى المنظمات الحقوقية المعنية. ولكن نشأت عند الاعلام اللبناني ممارسة بأنه يواكب وسائل التواصل الاجتماعي، و يستقي منها ما قيل ويُقال، ويبادر إلى نشرها كخبر. بالتالي، لا تكمن المشكلة في تقصير الإعلام في التغطية، وإنما أحياناً في الاتكال على مصادر معلومات غير خاضعة للتدقيق والقواعد المهنية للعمل الصحافي".

-الف: "لا ، ففي أغلب الأحيان تكون التقارير ناقلة للبيانات الرسمية للأجهزة الأمنية من دون أي تعمّق".

- **هل ترى أن وسائل الإعلام تلعب دورها كسلطة رقابية على احترام السلطات لحقوق الانسان؟**

عند السؤال عن الدور الرقابي للإعلام في الإضاءة عن احترام السلطات لحقوق الإنسان، برز في الغالب القول أن الإعلام يلعب أدوارا الى حد ما وإن كانت قليلة، مثل نشر بيانات حقوقية صادرة عن جمعيات المجتمع المدني ومتابعة قضايا حقوق الإنسان، ولكن مع تسجيل العديد من الملاحظات على أدائه، منها:

-لا يجوز وضع جميع وسائل الإعلام في تصنيف واحد، فبعضها لديها حسابات وارتباطات مع مؤسسات ويمكن أن تراقب جهات معينة دون غيرها.
-عدم متابعة القضية للنهاية بعد إثارتها.
-الإعتماد في نشر المعلومات على منظمات المجتمع المدني او السلطات.
-عدم تحليل القضايا دائما مع ناشطين حقوقيين.
-الإعلام البديل أو الناشئ يلعب دورا رقابيا أكثر حيادية تجاه السلطات.

-ألف: "لا تلعب دورها كقوة مراقبة بطريقة منهجية، ونرى أن القضايا التي يتناولها نادرة للغاية ودورية، فعلى سبيل المثال، ركزت وسائل الاعلام كثيرًا على قضية الاحتجاجات في بداية 17 أكتوبر ولكن الآن لم يعد الأمر مهمًا، ولم تتابع مثلا مع الأجهزة الأمنية الإجراءات التي قاموا بها من أجل المساءلة والإصلاح".

-المركز اللبناني لحقوق الإنسان: "فيما يتعلق باحترام السلطات لحقوق الإنسان، فإن وسائل الإعلام عادة ما تنقل معلومات الآخرين فقط. وهي تعتمد غالبا على المعلومات التي تقدمها السلطات أو منظمات المجتمع المدني. لكن باستثناء عدد محدود من الحالات، لا تحقق من تلقاء نفسها اذ أن غالبية انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطات الأمنية والتي تمّ الإبلاغ عنها علنا تمّ توثيقها في المقام الأول من قبل منظمات المجتمع المدني وليس من قبل وسائل الإعلام".

"ومع ذلك، عندما تقدم منظمات المجتمع المدني تقارير عن عدم احترام السلطات لحقوق الإنسان، عادة ما تنشر العديد من وسائل الإعلام تلك المعلومات، كما يساهم وجود وسائل الإعلام الدولية في لبنان واهتمامها في تعزيز احترام السلطات لحقوق الإنسان".

-منّا لحقوق الإنسان: "في حالات قليلة نعم، ولكن في معظم الأحيان قد لا تحلل الخبر من الناحية الحقوقية أو حتى تقابل نشطاء حقوقيين أومحامين ذوي خلفية حقوقية. فهي تكون في أكثر الأحيان ناشر للخبرعن مصدر رسمي. وفي الحالات القليلة التي شهدناها وكان لها دور إيجابي في الإضاءة على الحدث، إنما كان يتعلق باحترام السلطات لحقوق الإنسان، كاقرار قانون معاقبة التعذيب عام 2017 في المجلس النيابي. ولكن شهدنا أكثر المواقع الإخبارية الحديثة على النت، وليس الكلاسيكية (المرئية والمسموعة والمكتوبة)، لديها إهتمام أكثر بتغطية قضايا حقوق الإنسان وأن تكون سلطة رقابية على إحترام السلطات لحقوق الإنسان."

-منظمة العفو الدولية: "لا يجوز التعاطي مع وسائل الإعلام اللبنانية على أنها تعتمد أداءً موحداً تجاه السلطات، كما لا يمكن تقييم أداء وسيلة إعلامية في كافة القضايا الحقوقية قيد المعالجة. فوسائل الإعلام السائدة مملوكة من أشخاص إما في السلطة أو على مقربة من السلطة أو متمولين، وبالتالي فهي ليست مستقلة بشكل مطلق. يمكن لهذه الوسيلة أو تلك أن تتعاطى كسلطة رقابية على أداء واحدة من السلطات الثلاث، التشريعية، التنفيذية أو الرئاسية، لكنها تتعاطى بدفاع عن سلطة أخرى، وذلك تبعاً للهوى السياسي المعتمد في الوسيلة، ومصالح أرباب العمل السياسية والمالية، كما الإنتماء الطائفي في بعض الأحيان، وهو متداخل مع توزيع المال والسلطة في لبنان".

"إلى ذلك، قاد الإعلام اللبناني في مراحل كثيرة حملات تحثّ السلطات على انتهاك حقوق الإنسان، وذلك تبعاً أيضاً للمصالح الفئوية أو الأولويات الأخلاقية الخاصة بأصحابها، وقد شهدنا ذلك بشكل خاص على مستوى تغطية اللجوء السوري (وقبله الفلسطيني) إلى لبنان، كما أحياناً على مستوى الحضّ ضد مجتمع الميم/عين، التعامل بعنصرية مع العاملات في الخدمة المنزلية أو أصحاب البشرة السوداء، إلخ".

"أما الإعلام المستقل الناشئ خلال العقد الأخير، والذي فازت مؤسساته بجماهيرية معقولة نسبياً خلال التظاهرات التي شهدها لبنان بدءاً من تشرين الأول 2019، فينحو لأداء الدور الرقابي، من دون تمييز بين السلطات".

- **هل تتمكن جمعيتكم من الوصول بسهولة إلى مصادر المعلومات فيما خصّ حقوق الانسان والقضايا الامنية؟**

على صعيد الوصول للمعلومات والى المصادر فيما يخص حقوق الإنسان والقضايا الأمنية فإن الجمعيات لديها وصول، إلاّ ما يكون في بعض الحالات المعيّنة والحساسة. فضلا عن أن المعلومات تكون غير كافية في بعض الأحيان. ان الاعتماد هو على المجتمع المدني للحصول على المعلومات اكثر منها على المصادر الامنية.

-الف: "ليس في كل القضايا. يقتصر الأمر على الموضوعات السائدة (...) لا يمكننا الحصول على معلومات حول التحديات التي يواجهها القطاع وما هي الأولويات الحالية".

-المركز اللبناني لحقوق الإنسان: "يعمل المركز اللبناني على تأمين خدمات قانونية واجتماعية في مراكز التوقيف والسجون لذلك نتمكن في غالب الأحيان من الوصول الى المعلومات عبر فريق العمل المتواجد على الأرض والذي يقدم هذه الخدمات."

-منّا لحقوق الإنسان: "فيما يتعلق بحقوق الإنسان، منظمتنا تستقي المعلومات من الضحايا، أو أهل الضحية، او محامي الضحية. الإعلام في معظم الأحيان قد لا ينشر معلومات لها علاقة بالتوثيق لدينا أو قد لا تكون المعلومات كافية، مثلاً كحادثة غرق القارب في شمال لبنان عام 2022، حيث أسماء الضحايا لم تكن دقيقة في وسائل الإعلام التي غطت هذه القضية، ولم يتم نشر كل الأسماء. ولكن اللوم في مثل هذه القضية يقع بالمرتبة الأولى على السلطات المحلية في تنظيم لائحة الضحايا وليس على الإعلام".

-منظمة العفو الدولية: "نحن نعتمد على شركائنا في المجتمع المدني المحلي كما على المحامين المختصين بقضايا حقوق الإنسان للوصول إلى المعلومات الأساسية. وبعدما نوثّق الانتهاك، نكتب الرسائل إلى الوزارات ومؤسسات الدولة المعنية بالمسألة التي نوثقها، ونطلب منها مدّنا بالمعلومات السياقية حول المسألة، وذلك عملاً بقانون حماية حق الوصول إلى المعلومات. وقد سبق لنا أن تلقينا إجابات وافية من وزارة الداخلية (مديرية السجون) ومن الأمن العام اللبناني، مثلاً. إلا أن مؤسسات أخرى تهمل رسائلنا أحياناً".

-هيومن رايتس ووتش: "توثق هيومن رايتس ووتش الانتهاكات من خلال البحث الدقيق والمكثف، والتحقيقات الميدانية، والمقابلات مع الشهود، والمراقبة مفتوحة المصدر، والتعاون مع المنظمات الشريكة كجزء من عملية البحث والممارسات المعمول بها لدينا. نوفر أيضًا للسلطات ذات الصلة الفرصة للتعبير عن وجهة نظرهم والحصول على أي معلومات ذات صلة يقدمونها وعكسها بشكل عادل ودقيق في تقاريرنا العامة.
"وبشكل عام ، منذ عام 2016 ، تلقت هيومن رايتس ووتش ردًا على أقل من نصف الرسائل البالغ عددها 196 وطلباتها التي أرسلتها إلى 34 وكالة ومتلقيا لبنانيًا. ومن بين الأجهزة الأمنية ، كان الجيش اللبناني هو الأكثر استجابة بنسبة 69.4٪. كما سجلنا انخفاضًا ملحوظًا في استجابات السلطات اللبنانية منذ بداية الأزمة الاقتصادية ووباء كوفيد -19".

- **كيف تقيّم احترام القوى الأمنية للقوانين في استجواب المتهمين والتعامل مع بعض المجموعات: العمال الأجانب، النازحين، مجموعة الميم/عين...؟**

يعتبر جميع المشاركين بأن هناك العديد من الانتهاكات تمارس من قبل القوى الأمنية اثناء التوقيفات أو استجواب المتهمين ومنها يتمّ توثيقه من قبل المؤسسات المختصة، وتتمحور هذه الانتهاكات في تعذيب المتهمين لمحاولة ربما انتزاع اعتراف ما منهم، بالإضافة الى حرمانهم من التواصل مع محامي أو مع أهاليهم واستجوابهم دون مترجمين أو محامين. وبالرغم من أن الجميع قد يتعرّض لهذه الانتهاكات ولكن تبقى الفئات المهمشة كاللاجئين والعمال الأجانب ومجموعات الميم /عين أكثر عرضة للضغط والممارسات القمعية.

-منظمة العفو الدولية: "وثّقت منظمة العفو الدولية انتهاكات واسعة لحقوق الموقوفين، ولعل أشدها وطأة تعذيب الموقوفين في مراحل الاستجواب، مع حرمانهم من الحق بالتواصل مع المحامي أو العائلة. بحسب أبحاثنا، الهدف الأساسي من التعذيب في المراكز الأمنية والعسكرية على اختلافها هو انتزاع الاعتراف، علماً أن القانون الدولي والمحلي (رقم 65/2017) يعتبر أن الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب باطلة.
"ولا يزال قانون تجريم التعذيب كما المادة 47 من قانون أصول المحاكمات الجزائية (التي تحدد المعايير التي تحمي حقوق الموقوفين) غير مطبقين بشكل واسع في مراكز التوقيف في لبنان. وكلما ازدادت هشاشة الموقوفين (لاجئين، عمال، ميم/عين..)، تزداد مخاطر الانتهاك. ووجود منظمات محلية ودولية تعنى بمتابعة أحوال الأشخاص الأكثر هشاشة هو رادع أساسي لهذه الممارسات، ويمكن للإعلام أن يؤدي دوراً هاماً في تكريس ذلك".

-منّا لحقوق الإنسان: "في موضوعي العمال الأجانب واللاجئين، كوننا عملنا على ضحايا هاتين المجموعتين، لاحظنا انهما عرضة لإنتهاكات أكثر من اللبنانيين، وخاصة اللاجئين السوريين، هم عرضة أكثر للإتهام أولاً بقضايا أمنية، وثانياً للتعرض لإنتهاكات خلال الاعتقال كالتعذيب أو التوقيف التعسفي، وخاصة في القضايا الأمنية".

-المركز اللبناني لحقوق الإنسان: "تمارس القوى الامنية التعذيب بشكل متكرر، ووصلت بعض الحالات إلى الوفاة أثناء استجواب المتهمين، وهي محمية إلى حد كبير بسبب انعدام المساءلة، ولا يقتصر الأمر فقط على المجموعات الأكثر حاجة مثل العمال الأجانب والنازحين ومجتمع الميم/ عين. وعلاوة على ذلك، تشارك القوى الامنية بشكل متزايد في الحد من حرية التعبير ووسائل الإعلام، ويتمّ استدعاء العديد من الصحافيين أمام مكتب جرائم المعلوماتية للاستجواب بتهمة التشهير على الرغم من كونه غير قانوني حيث يجب أن تمثل وسائل الإعلام فقط أمام محكمة المطبوعات، وليس مكتب جرائم المعلوماتية".

-الف: "اللاجئون وأفراد مجتمع الميم/ عين و العمال المهاجرون ومدمنو المخدرات والمشتبه بهم بالإرهاب معرضون بشدة للتأخير في المحاكمة والاحتجاز التعسفي وأشكال التعذيب. وفي حين أننا لسنا في وضع يسمح لنا بتحديد ما إذا كانت هذه الممارسات منهجية، فإن هذه المجموعات معرضة بشكل أكبر لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء التحقيق والأهم من ذلك أن هذه الجماعات قد تمّ تقويضها من قبل الرأي العام ولا يوجد تتضامن معها. وتلعب وسائل الإعلام دورًا سلبيًا في فرض اللوم عليهم، منتهكةً بنفسها مبدأ "بريء حتى تثبت إدانته".

-هيومن رايتس ووتش: "يقدم التقرير العالمي لمنظمة هيومن رايتس ووتش لمحة عامة سنوية وشاملة عن أوضاع حقوق الإنسان والتطورات في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك في لبنان:[٢٦] يستمر التعذيب على أيدي قوات الأمن في لبنان ولا تزال المحاسبة بعيدة المنال. تتدخل قوات الشرطة بشكل متكرر في أحداث حقوق الإنسان المتعلقة بالنوع الاجتماعي والجنس وتفرض حظرًا غير قانوني على التجمعات السلمية لمجتمع الميم /عين".

"وقد درس تقرير صدر عن منظمة هيومن رايتس ووتش في عام 2010 قرارات قضائية تتعلق بـ 114 حالة كان فيها عاملات منازل مهاجرات مدعيات أو مدعى عليهن ، ووجد أن النظام القضائي كان يتعذر الوصول إليه وكان لا يستجيب لعاملات المنازل المهاجرات، مع تقارير عن انتهاكات الشرطة أثناء الاستجواب، واستجوابهن من دون مترجمين أو محامين، وتمّ رفض الادعاءات بالعنف من قبل المدعين العامين. في قلب هذه الإخفاقات النظامية، يوجد نظام الكفالة، الذي لا يزال ساريًا حتى عام 2023".

---

٢٦ - https://www.hrw.org/world-report/2023

- **هل تعتبر أن بيانات القوى الامنية حول الأحداث الأمنية كافية لمعرفة الحقائق أم هناك ضرورة لقيام وسائل الإعلام بتقصّي الوقائع؟**

أجمعت الجمعيات المشاركة في الدراسة على أنه يجب على وسائل الإعلام التدقيق والتحقق من البيانات والمعلومات الصادرة عن القوى الأمنية وعدم التسليم بها ومناقشتها مع أهل الإختصاص، حيث أن هذه البيانات قد تكون مضللة أو لا تعرض الامور بشكل شامل ومحايد. وقد يساهم التسليم الأعمى ببيانات القوى الأمنية بشكل أو بآخر بمضاعفة الانتهاكات لحقوق أشخاص مظلومين، فالقوى الأمنية والعسكرية هي واقع السلطات على الأرض، وبالتالي يجب أن يكون أداؤها قيد المراقبة والتصحيح الدائم.

-ألف: "بعض بيانات القوى الامنية متاح ولكن يتمّ نشرها بطرق تجعل من الصعب تحليلها، مثل، النشرات الصحفية العشوائية التي لا تضمن عدم تكرار الأرقام. من المهم عندما يتعلق الأمر بنسبة الجريمة، عدم الاعتماد على قوى الأمن الداخلي فقط طالما لم يتم تأكيد هذه الأرقام من قبل المدعي العام ويمكن أن تكون مضللة. والمشكلة نفسها تحصل عندما يتعلق الأمر بـ "عدد السوريين في السجون، ومنهجية هذه التقارير الإعلامية مضللة ما لم يتم إرسالهم إلى المحكمة".

-المركز اللبناني لحقوق الإنسان: "غالبا ما تكون بيانات القوى الامنية حول الحوادث الأمنية قصيرة ولا تعرض الأحداث بطريقة شاملة ومحايدة. وحتى لو كانت البيانات الصادرة عن قوات الأمن أكثر شمولا بشأن الأحداث فلا ينبغي اعتبارها مصدرا موثوقا للمعلومات بل وجهة نظر وحيدة لأحد أصحاب المصلحة، لا ينبغي أن تفهم تصريحات القوى الأمنية على أنها معلومات بل على أنها اتصال يستجيب لاستراتيجية محددة . لذلك، هناك حاجة إلى قيام الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك وسائل الإعلام بالتحقيق في مزاعم القوى الامنية. ومع ذلك، غالبا ما تعتبر تصريحات القوى الامنية أمرا مفروغا منه من قبل وسائل الإعلام التي تنشرها كمعلومات دون إجراء التحليل النقدي اللازم لها".

-منّا لحقوق الإنسان: "نرى ضرورة قيام وسائل الإعلام بتقصّي الوقائع حول الأحداث الأمنية، فبيانات القوى الأمنية قد لا تكون كافية لمعرفة معلومات وخلفيات أكثر عن هذه الأحداث. فواجب الأعلام ليس فقط أن ينقل المعلومة كما وردت، بل يجب أن يستمع للجانب الآخر ويحلل، ويقابل أهل الإختصاص في بعض المجالات التي قد لا تكون وسائل الإعلام بالضرورة ملمة بها. وأيضاً يجب أن يكون هنالك محاولة متكررة من وسائل الإعلام لتطبيق قانون حق الوصول إلى المعلومات والذي تم إقراره عام 2017".

-منظمة العفو الدولية: "واحدة من أشد المشاكل خطورة في أداء الإعلام السائد هو الاعتماد الكلّي وأحياناً الحصري على بيانات القوى العسكرية والأمنية، وتغييب لا بل إدانة التشكيك بها، تقصّي المزيد من الحقائق حولها، أو حتى العمل على تأكيدها. وقد نتجت عن ذلك انتهاكات مضاعفة لحقوق أشخاص مظلومين، مثل قضية العمالة التي لُفّقت للفنان زياد عيتاني، إذ بادر الإعلام إلى نشر التهمة بصفتها إدانة تلت الاعتراف، بينما الحقيقة كانت في مكان آخر".

"إن القوى الأمنية والعسكرية هي السلطة الواقعية على الأرض، وبالتالي يجب أن يكون أداؤها قيد المراقبة والتصحيح الدائم، بحيث تتحوّل من قوة قادرة على انتهاك الحقوق إلى قوة ساهرة على احترامها. والإعلام هو واحدة من أهم الوسائل القادرة على أداء هذا الدور. لكن، في لبنان كما في مناطق كثيرة من العالم، تنحو وسائل الإعلام السائدة باتجاه تنسيق الخطاب مع السلطات الأمنية، بحيث تصبح هي رأس حربتها في الرأي العام. ما يمدد حالة الانتهاك، لا بل أحياناً يعززها ويدافع عنها".

- **هل تعتبر انتقاد وسائل الإعلام لدور القوى الأمنية (قضية زورق الموت أو وفاة متّهم تحت التعذيب) ضرورية لمراقبة عمل القوى الأمنية أم أن هذا الانتقاد يسيء إلى دورها الأمني ويضعفها؟**

تعتبر الجمعيات المشاركة أنه من المهم أن تلعب وسائل الإعلام دورها في انتقاد أو تصويب أداء القوى الأمنية خاصة عندما يكون الموضوع حساسا ومتعلقا بحقوق الإنسان و بمصير أشخاص. ولا يكون هذا الانتقاد بمثابة إضعاف للمؤسسة الأمنية أو تجريح لها طالما أنه نقد بناء ينطلق من الوقائع. ولطالما لعب الإعلام وتصويبه على هذه القضايا دورا إيجابيا في دفع عملية محاسبة المخطئين وتبيان الحقائق بتحويل القضية الى قضية رأي عام.

-ألف: "مهم جدا، يجب أن تلعب وسائل الإعلام هذا الدور وتذهب إلى مستوى أعمق في التقارير الاستقصائية من أجل أن تكون قادرة على إصلاح القطاع".

-المركز اللبناني لحقوق الإنسان: "إن انتقاد وسائل الإعلام لدور القوى الامنية أمر بالغ الأهمية لضمان التدقيق العام والمساءلة وينبغي تشجيعه وتعزيزه، وينبغي لوسائل الإعلام أن تشارك بشكل أكبر في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوى الأمنية. إن مثل هذه التقارير الإعلامية لا تسيء إلى دور الأجهزة الأمنية أو تضعفه، بل تضمن بقاء أعمالها في حدود معايير حقوق الإنسان التي التزمت الدولة اللبنانية باحترامها".

-منّا لحقوق الإنسان: "هذا النقد هو طبعاً ضروري لكي يصوّب البوصلة نحو عمل القوى الأمنية، فعلى سبيل المثال، في قضية بشار عبد السعود، لو لم ينشر الإعلام صور جسده الذي تعرّض للتعذيب، لما تمّ توقيف متهمين في قضية تعذيبه ومن ثم إحالتهم على المحكمة العسكرية، بالرغم من أنه يجب أن يتم إحالتهم إلى محكمة عدلية وليس محكمة عسكرية سنداً لقانون معاقبة التعذيب الذي أقر عام 2017".

-منظمة العفو الدولية: "ان إنتاج العمل المهني في الصحافة يقوم على تعدد المصادر، تقاطع المعلومات، وإعادة النظر بالروايات المقفلة. ويصحّ ذلك في تغطية أي نوع من أنواع الأخبار. عندما تصل إلى الإعلام بيانات المؤسسات الأمنية حول وقائع تمسّ بحقوق الإنسان، يعتبر من واجب الصحافي الأساسي هو سماع القصة من وجهة نظر الضحية. فصاحب البيان في هذه الحالة هو صاحب السلطة، وبالتالي قصته لا بد أن تتحيّز لصالحه، بما يعزز انتهاك حقوق الضحية أو الضحايا، وفي أحيانٍ كثيرة قد يمرّ بلا عقاب جرائم تصل للموت، كما هي الحال في المثالين المذكورين في السؤال. أن الإنتقاد لا يسيء إلى مؤسسات تسعى إلى العدالة، لا بل يعززها(...) إن دور الإعلام هو نقل الخبر، والخبر لا يكتمل من طرف واحد".

- **هل تعتقد أن صورة القطاع الأمني في الإعلام اللبناني هي حيادية؟ وهل برأيك تعكس المشاكل الحقيقية التي يعاني منها القطاع أو هي سطحية واقرب الى الاثارة؟**

يعتقد من أجاب على هذا السؤال أن الإعلام ليس محايدا في المطلق في تظهير صورة القطاع الأمني فلكل من المؤسسات سياستها التحريرية وانتماءاتها التي توجّه التغطية اما لتلميع صورة المؤسسات الامنية او لانتقادها والهجوم عليها.

وإن كانت وسائل الإعلام تلعب دورا في تظهير واقع هذه المؤسسات التي تعاني من صعوبات اقتصادية ناتجة عن الانهيار الحاصل، إلا أنها في معظم الأحيان تراعي تنزيه المؤسسات الأمنية عن الشُبه والتجاوزات الحاصلة.

-المركز اللبناني لحقوق الإنسان: "غالبا ما تختلف طريقة نقل الواقعة الأمنية بين وسيلة إعلام وأخرى بما يتناسب مع الجهة السياسية التي تتبع لها أو الأجندة التي تهدف إلى تحقيقها، بالإضافة الى أنه لا يوجد في غالب الأحيان دراسة معمّقة للواقعة أو الحدث قبل نقله سواء كانت تتعلق بالقوى الأمنية أو بغيرها، فيتمّ نقل ما حصل وربطه بتفسير يخدم الجهة التي تنتمي إليها المؤسسة".

-منظمة العفو الدولية: "(...) إن المؤسسات الأمنية هي أيضاً صاحبة السلطة، واليد الضاربة لسلطات سياسية قيد الاتهام بجرائم كثيرة في البلاد، منذ النزاع المسلح الذي امتدّ ما بين 1975 و1990، وصولاً إلى عقود من الفساد الإداري والمالي أدّت إلى خسارة الناس جنى أعمارهم وسبل الوصول للحياة الكريمة. إلى ذلك، فإن الأجهزة الأمنية والعسكرية استوعبت أجيالاً من المجموعات المسلحة التي نشطت خلال ذاك النزاع كما افتقر عديدها على مرّ السنين للتدريب المناسب والمحاسبة على أساس الفعل، والترقي على أساس الكفاءة، شأنهم شأن وظائف كثيرة في القطاع العام. من هنا، فإن دور الإعلام اللبناني المكرّس غالبا لرفع صوت المؤسسات الأمنية والعسكرية فوق أي صوت سواه، وتنزيهها عن أي تجاوز أو انتهاك أو شبهة، يخدم تكريس دور هذه المؤسسات كأدوات لحماية السلطات بدلاً من أن يكون دورها قائماً على حماية الناس والمجتمع".

٣-المؤسسات الامنية

سعت الدراسة الى إجراء مقابلات مع مؤسسات القوى الأمنية للوقوف على رأيها في دور وسائل الإعلام في مراقبة أعمالها ومهامها، وعن التعاون بين الجهاز الأمني والصحافيين. وقد توجهت الاسئلة الى 3 مؤسسات أمنية: الجيش، قوى الأمن الداخلي والأمن العام، وقد جاءت أجوبتها خطية.

١- مؤسسة الجيش

-مؤسسة الجيش اللبناني (مديرية التوجيه) أجابت على 4 أسئلة من أصل 7.

الأسئلة التي لم تجب عليها:

- هل تعتبر دور وسائل الإعلام في مراقبة عمل المؤسسات الامنية ضروري لاحترام مبادئ حقوق الإنسان؟
- ما رأيك بتسريب معلومات الى صحفيين عن مخالفات وقضايا فساد تحصل في الأجهزة الأمنية؟
- أيهما تعتبره الأهم: احترام القانون أم الحفاظ على الأمن ولو اضطر الأمر خرق القانون؟

فيما يلي أبرز إجابات الجيش اللبناني على الأسئلة الاخرى وهي تؤكد على نقطة اساسية وهي التعاون بين المؤسسة العسكرية ووسائل الاعلام.

- **كيف توازن القوى الأمنية بين تطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات والنشر الحكمي ومتطلبات الحفاظ على الأمن؟**

"يطبق الجيش القانون رقم 28/2017 قانون حق الوصول الى المعلومات وقد قام الجيش بالرد على مراسلات عديدة مستندةً الى هذا القانون باستثناء ما يقع تحت مندرجات المادة الخامسة منه، بالإضافة إلى المعلومات التي أوجب القانون نشرها حكما (على سبيل المثال قانون الشراء العام) وذلك بما لا يتعارض مع الحفاظ على أمن العمليات والأمور السرية المتعلقة بالدفاع".

- **ما التعاون الذي يمكن أن يقوم بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام؟**

"تجمع وسائل الإعلام والجيش علاقة قائمة على الشفافية والتعاون مع احترام خصوصية كل جهة. فتبادل المعلومات بين الإعلاميين ومؤسسة الجيش واطلاعهم المستمر على المستجدات يمكنهم من القيام بمهامهم ومن ضمنها اطلاع الرأي العام على المعلومات ذات الصلة التي تساهم في مراقبة هذا الأخير للمؤسسات".

- **هل تتحدث غالبا إلى صحافيين؟ وبأي وسيلة تواصل؟**

"يتم غالبًا التحدث إلى الصحافيين من خلال الاتصالات الهاتفية المباشرة أو من خلال email، أم عبر المقابلات التي تقام مع الضباط والعسكريين إضافة إلى المؤتمرات الصحفية للسماح للإعلاميين بالتواصل المباشر مع الجيش وطرح الأسئلة والاستفسارات التي يريدون توضيحها(...)".

- **هل هناك قنوات واضحة ضمن جهازكم الأمني عن كيفية التواصل مع الإعلام وضمن أية أطر؟**

"يتمّ التواصل المباشر مع الإعلاميين من خلال إطار مؤسساتي متخصص بهذا المجال حيث تقوم مديرية التوجيه وهي أحد أجهزة قيادة الجيش بالتواصل مع الإعلاميين بمرونة وبصورة مستمرة ومتواصلة في الأوضاع العادية(...)".

٢-مؤسسة الامن الداخلي

تولى العقيد جوزيف مسلم رئيس شعبة العلاقات العامة في المديرية العامة للقوى الامن الداخلي الاجابة على الاسئلة. وقد سعى الى تظهير ايجابيات مؤسسة قوى الأمن الداخلي ودورها في حماية حقوق الإنسان والحريات العامة وحرصها الدائم على مكافحة الفساد داخل أجهزتها. كذلك أكدعلى حرص مؤسسة قوى الأمن الداخلي على التعاون مع وسائل الإعلام. وأبرز ما جاء في أجوبة العقيد مسلم:

- **هل تعتبر دور وسائل الإعلام في مراقبة عمل المؤسسات الامنية ضروري لاحترام مبادئ حقوق الإنسان؟**

في ما يخص التغطية الاعلامية، كل جهة تقوم بدورها ولا يوجد ارتباط بين الجهتين، بمعنى أننا لا نهتم بقضايا حقوق الإنسان فقط لان وسائل الاعلام تراقب او تتحدث عن الأمر، بل نحن لدينا قناعة داخلية وإيمان بحقوق الإنسان وفي حال كشفت وسائل الاعلام عمل معيّن يخرق هذه الحقوق يقع على عاتقنا التحقيق فيه وهكذا يمكن الحديث عن تكامل بين الطرفين وإفادة للمؤسسة الأمنية بغية الوصول للنتائج المرجوة.
لدى قوى الأمن الداخلي أجهزة داخلية لمراقبة قضية حقوق الإنسان، خاصة على صعيد قسم حقوق الإنسان التابع للمفتشية العامة لقوى الأمن الداخلي، ويتمّ مراقبة أي عمل قد يخالف حقوق الإنسان على صعيد استخدام الشدة أو التعذيب في السجون والنظارات(...).

- **كيف توازن القوى الأمنية بين تطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات والنشر الحكمي ومتطلبات الحفاظ على الأمن؟**

يجب أن يكون هناك تعاون بين الجهاز الأمني ووسائل الإعلام في ما يخص المعلومات، إلا ما يكون في الأمور التي يفرضها القانون، كاحترام سرية التحقيق، وفي هذه الحالات لا يحق لنا إعطاء أية معلومة، ولكن في العموم هناك اتجاه في قوى الامن الداخلي لضرورة وجود تعاون وتنسيق مع وسائل الإعلام للوصول للمعلومات ونشرها لتكوين رأي عام إيجابي ونشر الاطمئنان، ونحن نقوم شهريا بنشر معلومات عن الجريمة ومعدلاتها وهناك دور للإعلام في نشر هذه المعلومات وتوزيعها(...).

- **ما رأيك بتسريب معلومات الى صحافيين عن مخالفات وقضايا فساد تحصل في الاجهزة الامنية؟**

هذا الموضوع دقيق جدا ونحن كنا أول مؤسسة كافحت الفساد وحينها لم تكن وسائل الإعلام على دراية كاملة بعملية مكافحة الفساد... ولكن قابلتنا العديد من وسائل الإعلام بالحديث عن فضائح في قوى الامن ولم تأخذ بعين بالاعتبار ايجابيات عملية مكافحة الفساد داخل المؤسسة، وأعتقد أنه من الضروري الاضاءة على الصورة الصحيحة وعدم تشويه صورة الاشخاص لانه قد جرى تشويه ووضع اسماء كاملة لأشخاص وضباط والذين ربما يتبين فيما بعد أنهم أبرياء الأمر الذي يؤثر سلبا على الشخص وعلى عائلته، وهذا يخالف ابسط حقوق الانسان.

- **أيهما تعتبره الأهم: احترام القانون أم الحفاظ على الأمن ولو اضطر الأمر خرق القانون؟**

القانون واضح جدا وهو يتكامل مع الأمن ولا يمكن خرق القانون من أجل الحفاظ على الأمن لأن ذلك سيؤدي لاتخاذ الضرورات الامنية دائما كذريعة لخرق القوانين. القانون والدستور يحميان الحريات، ونحن خاصة كقوى الأمن الداخلي نلتزم هذا الأمر (...).

- **ما التعاون الذي يمكن أن يقوم بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام؟**

دور الإعلام جدا أساسي في تشكيل الرأي العام وفي التثقيف الأمني وهو يلعب دور في نشر الإطمئنان في المجتمع ومن خلال التنسيق بيننا وبين وسائل الإعلام يمكن الاضاءة على الحقيقة وعلى الانجازات الأمنية. (...) في الأنظمة الديمقراطية، الشرطة تحمي الإعلام، وهي تؤمّن الأمن للصحافي او الاعلامي ايضا، والقانون يحميه من أي اعتداء قد يتعرض له.

- **هل تتحدث غالبا إلى صحافيين؟ وباية وسيلة تواصل؟ وهل هناك قنوات واضحة ضمن جهازكم الأمني عن كيفية التواصل مع الإعلام وضمن أية أطر؟**

عادة ما يكون التواصل عبر قسم العلاقات العامة و عبر مواقع التواصل الاجتماعي حيث نقوم وبشكل يومي بنشر التغريدات، و أيضا عبر الرسائل التي نرسلها لوسائل الإعلام، فضلا عن التواصل الدائم عبر رئيس شعبة العلاقات العامة وهناك تعاون وثقة متبادلة بيننا وبين وسائل الإعلام.

٣- مؤسسة الامن العام

أكد الأمن العام على احترام مبادئ حقوق الإنسان واحترام قانون حق الوصول الى المعلومات مع ضرورة حماية المعلومات التي لها علاقة مباشرة بالمصلحة الوطنية العليا للدولة، وتؤكد على احترام القوانين فاحترام "القانون يحمي الأمن، وحفظ الأمن يمنع خرق القانون".

فيما يلي إجابات مؤسسة الأمن العام حول أسئلة الدراسة:

- **هل تعتبر دور وسائل الإعلام في مراقبة عمل المؤسسات الامنية ضروري لاحترام مبادئ حقوق الانسان؟**

من المستحسن عدم استعمال كلمة "مراقبة" لما تقوم به وسائل الإعلام لأن هناك أجهزة رسمية مسؤولة عن مراقبة عمل المؤسسات الأمنية ومهماتها الأدراية والأمنية، ومدى حسن تنفيذها. لذا، من المفضل استعمال كلمة "مواكبة" عمل المؤسسات الأمنية من قبل وسائل الإعلام.
إن احترام مبادئ حقوق الإنسان هي من صلب وأساسيات القوانين التي يطبقها الأمن العام ويحترمها (...). وعلى وسائل الإعلام أن تحترم وجهة نظر المؤسسات الأمنية، وأن توثق المعلومات المتعلقة بكل ملف يتعلق بتصرفات أفراد المؤسسات الأمنية.

- **كيف توازن القوى الامنية بين تطبيق قانون الحق في الوصول الى المعلومات والنشر الحكمي ومتطلبات الحفاظ على الامن؟**

إن المديرية العامة للأمن العام تلتزم بالقوانين ذات الصلة، لا سيما قانون الحق في الوصول الى المعلومات، رقم 28 تاريخ 10-02-2017، وتعديلاته الواردة في القانون رقم 233 تاريخ 16-07-2021 مع الأشارة الى أن هناك معلومات أمنية لها طابع السرية، تحميها مواد القانونين المذكورين المادة 5 والمادة 19 من القانون 233.
أما بالنسبة لكيفية توازن الأمن العام بين تطبيق قانون الحق في الوصول الى المعلومات والنشر الحكمي ومتطلبات الحفاظ على الأمن، فإن هذا الأمر يتعلق بحماية المعلومات التي لها علاقة مباشرة أولا بالمصلحة الوطنية العليا للدولة وأمنها ومصلحة مواطنيها، وثانيا بحماية المؤسسة من أي خرق قد يُعرضها وعسكرييها للخطر(...).

- **ما رأيك بتسريب معلومات الى صحافيين عن مخالفات وقضايا فساد تحصل في الاجهزة الامنية؟**

كلمة "تسريب" لها أكثر من معنى. وأن أي معلومات استقصائية تقوم بها وسائل الإعلام ضمن الأصول، أمر مرحب به، كون هذا الموضوع يساعد في تصحيح الخلل وتصويبه أو متابعته عدليا. ومن المستحسن أن يتم التواصل مع المسؤولين المكلفين في جهاز الأمن العام لنقل وجهة نظرهم، وتصويب المعلومات اذا وجدت، وفي حال رفض الأمن العام التوضيح، يمكن لوسيلة الإعلام نشر الخبر على مسؤوليتها، بالإضافة الى القول أن "الأمن العام رفض التعليق". وهنا يمكن التوجه الى القضاء.

- **أيهما تعتبره الأهم: احترام القانون أم الحفاظ على الأمن ولو اضطر الأمر خرق القانون؟**

الأمن لا يتحرك الا اذا كان هناك خرق أو محاولة خرق للقانون. ومن غير المسموح على الإطلاق خرق القانون لمصلحة الأمن الا اذا كان هناك قرار على مستوى السلطة العليا، وبمعرفة السلطة القضائية المعنية. أما في حال حصل خرق للقانون غير مقصود أثناء تنفيذ مهمة أمنية أو عسكرية، فيحال الملف الى التحقيق استنادا الى الأنظمة المرعية في كل جهاز عسكري أو أمني(...).

- **ما التعاون الذي يمكن أن يقوم بين الأجهزة الأمنية ووسائل الاعلام؟**

مبادئ التعاون بين الأمن العام ووسائل الإعلام: أن تحترم وسائل الإعلام توجيهات الأمن العام أثناء القيام بمهمات أمنية أو عسكرية ميدانية.، وأن لا تنشر وسائل الإعلام معلومات تتعلق بمهام القوى الأمنية أثناء تنفيذها لمهمات معينة(...)

- **هل تتحدث غالبا الى صحافيين؟ وباية وسيلة تواصل؟**

الطرفان ملزمان بالتواصل، ولهما مصلحة مشتركة في ذلك. وأفضل طريقة هي طريقة التواصل المباشر المبنية على الثقة والإحترام المتبادل والمصداقية .

- **هل هناك قنوات واضحة ضمن جهازكم الأمني عن كيفية التواصل مع الإعلام وضمن أية اطر؟**

في الأمن العام يوجد مكتب شؤون الإعلام، يقوم بتوزيع بيانات رسمية بالأمن العام ونشاطه في ما يتعلق بالمدير العام أو بعمل المديرية.

في المقابلات الثلاث مع المؤسسات العسكرية، لم يرد انتقادات لوسائل الاعلام او للصحافيين، انما تحدثت عن التعاون بينها وبين وسائل الاعلام، وأكدت في الوقت نفسه انها حريصة على احترام الحريات والقوانين.

DCAF Geneva Centre for Security Sector Governance

مهارات Maharat

للمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا:

maharatfoundation.org

IMAGE SOURCE: MIDDLEEASTEYE.NET